

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٤٥٢

السبت، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر ويسنغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريغا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد دانكن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بومبيو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1902146 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٥ .

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يمكن للاتحاد الروسي أن يؤيد محاولة زملائنا الأمريكيين إجراء مناقشة للحالة في فنزويلا. بصفة عامة، إنه سوء استعمال جسيم لصلاحيات أحد أعضاء مجلس الأمن، والأهم - قيام عضو دائم، بإدراج مسألة بهذه الطريقة في جدول أعمالنا.

الحالة الداخلية في ذلك البلد من بلدان أمريكا اللاتينية ليست بندا من بنود جدول أعمال المجلس. نحن لا نرى تهديدات خارجية ناشئة عما يجري في فنزويلا. فنزويلا لا تشكل تهديدا للسلم والأمن. إن كان هناك ما يمثل تهديدا للسلم، فهو الإجراءات المخزية والأعمال العدوانية للولايات المتحدة وحلفائها بهدف الإطاحة برئيس فنزويلا المنتخب بصورة شرعية.

إن ما نراه، أساسا، هو محاولة فظة من جانب واشنطن العاصمة لتدبير انقلاب في ذلك البلد، في انتهاك لكل قواعد القانون الدولي. إن هذه الحالة، التي لا شك في أننا سنسمع بشأنها آراء شعب فنزويلا ودول أمريكا اللاتينية، والتي ينبغي للمجلس أن ينظر إليها باعتبارها تهديدا لفنزويلا، تدفعنا إلى طلب تصويت إجرائي بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا. نحن لا نوافق على مناقشة البند المعنون "الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية"، خاصة أنه لا يوجد بند من هذا القبيل على جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي رأينا، سيكون من الأنسب إجراء مناقشة بشأن بند جدول الأعمال "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"، في ضوء هذا الانتهاك للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وندعو جميع الذين يشاطروننا وجهة نظرنا إلى دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة.

السيد بومبيو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن تركيز مجلس الأمن ينصب على صون السلام والأمن الدوليين. وقد اضطهد نظام مادورو السابق شعبه على مدى سنوات، مما أجبر ملايين الفنزويليين على الفرار من البلد حتى يتمكنوا من تلبية أبسط احتياجاتهم من غذاء ومياه. وتجاوز ذلك قدرة بلدان المنطقة على الاستجابة بشكل ملائم للاحتياجات الإنسانية العاجلة. ويتحمل الرئيس السابق مادورو المسؤولية كاملة عن تلك المأساة، التي يعاني الفنزويليون من جرائها في ظل ظروف قاسية من دون غذاء أو مساعدة إنسانية.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، اتخذت منظمة الدول الأمريكية قرارا ترفض بموجبه الاعتراف بنظام مادورو غير الشرعي ودعت فيه إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة معاناة الشعب الفنزويلي. وتلقينا جميعا في الأسبوع الماضي رسالة، بموجب المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لويس ألماغرو ليمس، تصف بصورة محددة أثر هذه الأزمة المزعجة للاستقرار على المنطقة. ولكن رغم هذه المأساة والنداءات التي وجهتها الهيئات الإقليمية لإيلائها مزيدا من الاهتمام، لم تعقد الأمم المتحدة حتى الآن جلسة رسمية بشأن هذا الموضوع.

ولدينا الآن زعيم جديد في فنزويلا، هو خوان غوايدو، الذي وعد بالعودة إلى الاحتكام إلى الانتخابات والنظام الدستوري في فنزويلا، وبإعادة إرساء الأمن في المنطقة. ولا يمكننا تأخير هذه المناقشة البالغة الأهمية التي تشدّ اهتمام العالم. ومن أجل فنزويلا والمنطقة، علينا أن ندعم الشعب الفنزويلي وأن نقوم بذلك حالا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنظر إلى طلب أعضاء مجلس الأمن والتعليقات التي أدلوا بها، أعترم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على جدول الأعمال المؤقت لجلسة اليوم. سأطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت الآن.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية

الممتنعون:

إندونيسيا، كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل جدول الأعمال المؤقت على ٩ أصوات مؤيدة مقابل ٤، مع امتناع عضوين عن التصويت.

اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، سورينام، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): إن الحالة في فنزويلا مثار قلق شديد. فقد خلفت الأزمة التي طال أمدها في البلد آثارا جسيمة على السكان، حيث ارتفعت مستويات الاستقطاب السياسي وتزايدت الاحتياجات الإنسانية وثمة شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. وباتت الحالة الاقتصادية في البلد مزرية. ولم تسفر الجهود المتكررة الرامية إلى حث الحكومة والمعارضة على التفاوض عن اتفاقات ملموسة. ولطالما ذكر الأمين العام الحاجة إلى بدء عملية شاملة للجميع وذات مصداقية تكون مصالح الشعب الفنزويلي في صميمها.

وتتطوي الحالة الاقتصادية على بعد اقتصادي وسياسي على السواء. والسكان متضررون بشكل عام. إذ تضرر جميع الفنزويليين تقريبا وعددهم ٣٠ مليون نسمة من التضخم الجامح وانحيار الأجور الحقيقية؛ ومن نقص الأغذية والأدوية واللوازم الأساسية؛ وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية؛ وتدهور البنى التحتية الأساسية، مثل المياه والكهرباء والنقل والخدمات الحضرية. وتسبب الانخفاض الشديد في القدرات الإنتاجية لقطاعي الزراعة وصناعة المستحضرات الصيدلانية وغيرهما من القطاعات في تفاقم حالة الإمدادات.

واستمر انخفاض أسعار النفط المسجل في السنوات الأخيرة خلال عام ٢٠١٨، حيث انخفض الإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يوميا منذ عام ٢٠١٧، وانخفضت بالتالي الإيرادات. وأفاد صندوق النقد الدولي بأن معدل التضخم بلغ نسبة ١,٣٧ مليون في المائة في العام الماضي، وتوقع انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة سلبية قدرها ١٨ في المائة في عام ٢٠١٩. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عاني ٣,٧ ملايين شخص من نقص التغذية في البلد خلال الفترة

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أدى نيكولاس مادورو اليمين الدستورية بصفته رئيساً لفترة ولاية ثانية مدتها ست سنوات. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، بلغت احتجاجات المعارضة الواسعة النطاق ذروتها بإعلان خوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة، أنه لا يعترف بالرئيس مادورو أو حكومته. وأعلن السيد غوايدو نفسه رئيساً مؤقتاً، وتعهد بتشكيل حكومة انتقالية والدعوة لإجراء انتخابات.

وبينما كانت الاحتجاجات سلمية إلى حد كبير، إلا أنه تخللتها حوادث عنف. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه الشديد إزاء التقارير المتعلقة بوقوع إصابات في صفوف المتظاهرين ودعا إلى إجراء تحقيق شفاف ومستقل في هذه الحوادث. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أفادت مصادر محلية موثوقة أن ٢٠ شخصاً على الأقل لقوا حتفهم في الاضطرابات. وورد كذلك وقوع العديد من الجرحى والمعتقلين في حوادث العنف.

وذكرت المفوضية السامية أمس أن أي حادث عنيف قد يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة يجب أن يخضع لتحقيق مستقل ونزيه لمعرفة ما إذا كان هناك استخدام مفرط للقوة من جانب السلطات أو إذا كان أعضاء الجماعات المسلحة المساندة للحكومة أو غيرها، قد ارتكبوا جرائم. وقالت إنها قلقة للغاية لأن الحالة في فنزويلا يمكن أن تخرج بسرعة عن السيطرة، مع ما يرافق ذلك من عواقب كارثية. وأكدت المفوضية السامية أيضاً أهمية الحفاظ على الحق في التجمع السلمي، والامتناع عن استخدام القوة المفرط وغير متناسب والعشوائي.

وقد أكد الأمين العام في بيان أصدره في ٢٤ كانون الثاني/يناير، الحاجة الملحة لأن تلتزم جميع الأطراف الفاعلة المعنية بإجراء حوار سياسي شامل وموثوق لمعالجة الأزمة التي طال أمدها في البلد، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعرض مساعيه الحميدة للمساعدة على حل الأزمة.

ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وتضاعفت معدلات وفيات الرضع في السنوات الأخيرة. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يعيش أكثر من ٣ ملايين فنزويلي اليوم خارج البلد، بمن فيهم زهاء ٢,٣ ملايين غادروا البلد منذ عام ٢٠١٥، قاصدين في غالب الأحيان بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى.

وفي الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فازت المعارضة بالغالبية العظمى من المقاعد في الجمعية الوطنية. وفي وقت لاحق، قضت المحكمة العليا بأن الجمعية مدانة بانتهاك حرمة المحكمة وأن جميع إجراءاته لاغية وباطلة. وفي عام ٢٠١٧، أنشئت جمعية تأسيسية وطنية عن طريق انتخابات لم تشارك فيها أحزاب المعارضة. وتولت الجمعية التأسيسية الوطنية الوظائف الرئيسية للسلطة التشريعية واضطلعت بعملية إصلاح دستوري لا تزال غير محسومة ولا تعترف بها أحزاب المعارضة.

وبدأت محاولات إجراء حوار سياسي في أيار/مايو ٢٠١٦، من خلال مبادرة قام بتيسيرها ثلاثة رؤساء سابقين من الجمهورية الدومينيكية وبنما وإسبانيا برعاية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في البداية، لم يتم التوصل إلى اتفاقات ملموسة عن طريق تلك المبادرة، التي أوقفت في بداية عام ٢٠١٧. وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، بُدلت جهود ترمي إلى استئناف الحوار واستُهلكت المحادثات الرسمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ واستضافتها الجمهورية الدومينيكية في ظل مواكبة دولية. وانتهت المحادثات في شباط/فبراير ٢٠١٨ دون التوصل إلى اتفاق. وكان الجدول الزمني للانتخابات والضمانات اللازمة لكفالة إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية من أهم نقاط الخلاف.

وأجرت الحكومة لاحقاً الانتخابات الرئاسية في شهر أيار/مايو ٢٠١٨. وأعلن فوز الرئيس نيكولاس مادورو موروس على مرشحين آخرين. ولم تشارك معظم أطراف المعارضة في الانتخابات ولم تعترف بنتائجها.

الجلسة. لقد ضغطت زميلتي السابقة السفيرة هيلي، لمدة عام من أجل جعل المجلس يتناول موضوع فنزويلا، لكن دعواتها قوبلت بالرفض. لقد طال انتظار انعقاد هذه الجلسة، ويعلم جميع أعضاء المجلس سبب تأخرها.

فلنأخذ حالة كارلوس أكينو، عامل بناء يبلغ من العمر ٣٧ عاماً يكي على نعش صغير لابنه الرضيع المتوفى، الذي توفي بسبب الجوع. إن مشاهد البؤس هذه هي الآن القاعدة في فنزويلا نيكولاس مادورو مورو، حيث يعاني ملايين الأطفال من سوء التغذية والجوع، جراء تجربة اشتراكية تسببت في انهيار الاقتصاد. إن هذا البؤس البشري ليس سرا. فقصص مثل هذه موثقة بشكل جيد من قبل فريقنا الصحفي. ويمكننا أن نقرأ عن رجال مثل كارلوس كل يوم. وبسبب أناس مثله، دعت الولايات المتحدة إلى عقد هذه الجلسة.

نحن هنا لأن مادورو جعل الفنزويليين العاديين، الذين عاشوا زمن الازدهار، يصل بهم الحال إلى تفتيش حاويات القمامة للعثور على شيء يأكلونه. نحن هنا لأن عشرات من النساء الفنزويليات، وبعضهن من المراهقات، هربن من جنون مادورو إلى بلدان أخرى، وفي حالة اليأس، لجأن إلى البغاء من أجل البقاء. ونحن هنا بسبب ماريا فيلما، وهي أخصائية نفسية تعمل في إحدى المدارس قالت والدموع تنهمر من عينيها "لدينا حكومة كرسست نفسها للتدمير، وليس البناء". ورجل آخر - مزارع يدعى فلاديمير سيكييرا، لم يتجاوز الصف السادس ابتدائي من التعليم، كان يأمل أن تتمكن ربيبته غابرييلا من تحقيق حلمها بأن تكون محامية. وهي تقول الآن إن مستقبلها بأكمله قد ضاع. وذلك المستقبل -، مستقبلها ومستقبل جميع الفنزويليين - لم يضع بطريقة سحرية من تلقاء نفسه، بل سرقته السياسات الفاشلة والقمع والفساد الذي ينخر نظام مادورو.

وتساعد الولايات المتحدة على استعادة مستقبل أكثر إشراقاً لفنزويلا. ونحن هنا لحث جميع الدول على دعم التطلعات

والشاغل الرئيسي هو رفاه أبناء الشعب الفنزويلي وقدرتهم على التمتع بكامل حقوقهم.

وتقدم الأمم المتحدة المساعدة، لا سيما في مجالي الصحة والتغذية، وقد طلب الأمين العام من المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إنشاء آلية لدعم الفنزويليين الذين يغادرون البلد. وقد عينت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد إدواردو ستاين، نائب الرئيس السابق لغواتيمالا، ممثلاً مشتركاً لهما للعمل مع الحكومات الإقليمية لضمان توفير الدعم لهؤلاء الأفراد.

وكما ذكر الأمين العام، من المهم في هذه اللحظة الحاسمة ممارسة جميع الأطراف الفاعلة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب تصاعد أعمال العنف والمواجهات. وهناك آراء متباينة بشأن ما يجب أن يحمله المستقبل لفنزويلا، لكن يجب علينا جميعاً أن نسترشد بالبحث عن رفاه الشعب الفنزويلي والعمل معا على الوفاء باحتياجاته كاملة. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع تفاقم التوترات، ويجب أن نحاول المساعدة على التوصل إلى حل سياسي يتيح لمواطني البلد التمتع بالسلام والازدهار وجميع حقوق الإنسان لديهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بومبيو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الرئيس ترامب والشعب الأمريكي، أود أولاً أن أشكر وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عقد هذه

في المواقف. إما أن تقف دولة ما مع قوى الحرية أو أنها تساند مادورو والفوضى التي تسبب فيها. وقد اختارت بعض الدول علانية الوقوف إلى جانب الرئيس السابق مادورو. وتعد الصين والاتحاد الروسي وسورية وإيران، أربعا منها فقط. لقد حاولنا هذا الصباح إيجاد طريقة يتكلم بها المجلس بصوت واحد دعما للشعب الفنزويلي والمثل الديمقراطية من خلال بيان رئاسي للمجلس. لكن زملائنا الروس والصينيين عارضوا المضي قدما بهذه المبادرة. وليس من المستغرب أن أولئك الذين يحكمون بدون ديمقراطية في بلدانهم يحاولون دعم مادورو بينما هو في حالة يرثى لها. كما أن هذه الدول لا تدعم المعايير الدولية، كما تدعي بشكل يثير السخرية. حيث تدعم الصين والاتحاد الروسي نظاماً فاشلاً على أمل استرداد بلايين الدولارات من الاستثمارات والمساهمات غير المدروسة التي تم تقديمها على مر السنين. ولم تكن هذه الأموال تهدف إلى مساعدة الشعب الفنزويلي. بل استحوذ عليها نظام مادورو وأعوانه وأولياء نعمته.

لكن لم يرقم أي نظام بما قام به نظام هافانا لكي يستمر الكابوس الذي يعيشه الشعب الفنزويلي. ولسنوات عديدة، قامت عصابات أجهزة الأمن والاستخبارات الكوبية، المدعوة إلى فنزويلا من قبل مادورو نفسه وحاشيته، بإطالة أمد هذه الحالة غير المشروعة. فقد قامت بتدريب أتباع مادورو العاملين في مجال الأمن والاستخبارات على أسوأ ممارسات كوبا. بل إن وزارة الداخلية الكوبية توفر الأمن الشخصي للرئيس السابق مادورو.

إن أعضاء هذه الهيئة يستخدمون ميكروفوناتهم هنا في كثير من الأحيان لإدانة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. فلنكن واضحين وضوحاً جلياً. الدولة الأجنبية التي تتدخل في شؤون فنزويلا الداخلية اليوم هي كوبا. لقد زادت كوبا الأمور سوءاً بشكل مباشر. والولايات المتحدة وشركاؤها هم الأصدقاء الحقيقيون للشعب الفنزويلي.

الديمقراطية لأبناء الشعب الفنزويلي وهم يحاولون تحرير أنفسهم من دولة المافيا غير الشرعية للرئيس السابق مادورو. إن الحالة الإنسانية تتطلب اتخاذ إجراء الآن، ويتطلب اتخاذ إجراء اليوم. فاليوم، يعيش ٩ من كل ١٠ مواطنين في الفقر. ولا يحصل الملايين على مياه الشرب والغذاء. وقد تم التخلي عن ثلاثة من أصل أربعة مستشفيات. لقد أجبر ثلاثة ملايين فنزويلي على الفرار من وطنهم، مما أدى إلى إغراق المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين. إن سجون مادورو مليئة بالسجناء السياسيين، وهم وراء القضاة بشكل ظالم، وتضم المقابر رفات المنشقين والمحتجين الذين قُتلوا على أيدي هذا النظام.

أريد أن أتحديث إلى المجلس عن واحد منهم فقط، هو عضو في مجلس مدينة كراكاس يدعى فرناندو ألبان سالانار. قبل أربعة أشهر فقط، جاء هنا إلى هذه المدينة لمقابلة ممثلي العالم الذين يجتمعون هنا كل عام أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة. جاء هنا للتحدث عن إخفاقات نظام مادورو وعن آماله في مستقبل أكثر ديمقراطية وازدهاراً لبلده. وعاد بعد ذلك، إلى بلده الذي يحبه. وألقت الشرطة السرية التابعة لمادورو القبض عليه في المطار فور هبوطه. وتوفي رهن الاعتقال بعد ثلاثة أيام، ولم يقتنع أحد إطلاقاً بالتفسيرات الواهية لهذه الوفاة.

لقد حان الوقت الآن لدعم الشعب الفنزويلي، والاعتراف بالحكومة الديمقراطية الجديدة التي يقودها الرئيس المؤقت غوايدو وإنهاء هذا الكابوس. ولا توجد أعذار لعدم القيام بذلك. تؤيد الولايات المتحدة الشعب الفنزويلي. وحتى الآن، اختارت دول أخرى كثيرة القيام بالشئ ذاته، واعترفت أيضاً بالحكومة الشرعية للرئيس المؤقت غوايدو. إن الولايات المتحدة تقف بفخر معه، ونحن نقف معاً لدعم فنزويلا. وقد كان يعلم أن الشعب الفنزويلي ليس لديه وقت ليضيعه.

الآن حان الوقت لكل دولة لكي تختار مع من تقف. لا يمكن أن يكون هناك المزيد من التأخير ولا المزيد من التلاعب

إلى دعم انتقال فنزويلا الديمقراطي ودور الرئيس المؤقت غويدو فيه.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

قد لا تكون هناك سوى بضعة لحظات في التاريخ يقاس فيها معدل التضخم في بلد ما بالملايين في المائة. ولكن في حالة فنزويلا، هذه هي تلك اللحظة. فتحت تلك الأرقام الإحصائية الصارخة يكمن مشهد لانهيار اقتصادي كامل، ومعه، صورة شاملة للبؤس الإنساني والتدهور الذي لم يستطع الفرار منهما سوى النخبة الفاسدة من الفنزويليين. إن الناس يعانون من الجوع، والأطفال يعانون من سوء التغذية، ولا وجود للمواد الأساسية على أرصفة المحلات التجارية، وقد فر من ذلك البؤس الملايين لالتماس اللجوء في البلدان المجاورة، حيث جرى إنقاذهم بسخاء إنساني متدفق.

إن ذلك الخراب الذي يتعذر تبريره والذي يمكن تفاديه صنعته بالكامل رجل واحد وأعدائه. فقد دمرت اشتراكية نيكولاس مادورو مواروس المهووسة البلد بأكمله، على الرغم من إظهاره نفسه بالمواقف الأخلاقية التي يهنئ فيها ذاته، وسيتمثل إرثه لا في زيادة الفقراء فقرا فحسب، بل في جعلهم معوزين. إن ما يحفزنا على الاجتماع هنا اليوم هو محنة فنزويلا وشعب البلد، لا مشاعر أي شيء يمكن وصفه بأنه استعماري. فكيف يمكن، حقا، لأي حكومة تحترم ذاتها أن تبرر دعمها النظام الضار لمدمر الدولة، السيد مادورو؟

ولكننا هنا اليوم - بالإضافة إلى حملنا الرأي الذي نحمله بسبب قلقنا على شعب فنزويلا - نحن، مجلس الأمن، والأمم المتحدة، لإيجاد حل لأسوأ خطايا العالم. وللقيام بذلك، يجب علينا جميعا التقيد بسيادة القانون، التي نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب أن ينظم شؤون الجميع. لقد انتهزت سيادة القانون تلك في فنزويلا. والأسوأ من ذلك أنها جعلت تتآكل باستمرار وقوضت واقتلعت بانتهاكات نيكولاس مادورو الاستبدادية.

لقد اختار الشعب الفنزويلي، في يوم الأربعاء، أن يسترد بلده مرة أخرى في ذكرى اليوم حيث أجبر الدكتاتور ماركو بيريز خيمينيز على التنحي عن السلطة في عام ١٩٥٨. إننا ندعو الفنزويليين الآن إلى العمل معا بشكل سلمي لاستعادة الحكم الدستوري وإعادة البلد إلى طريق آمن وديمقراطي ومزدهر. وإذا نظرنا تقارير عن قتل أو جرح المحتجين الفنزويليين السلميين، فإننا نكرر إصرارنا على أن تتحلّى الأجهزة الأمنية الفنزويلية بضبط النفس.

وأود أن أكون واضحا مائة في المائة. نتوقع أنا والرئيس ترامب بشكل كامل أن يستمر دبلوماسيوننا في الحصول على الحماية المنصوص عليها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويجب على فنزويلا ألا تختبر عزم الولايات المتحدة على حماية شعبها.

ويحدونا الأمل في أن يدعم المجتمع الدولي شعب فنزويلا والحكومة الانتقالية برئاسة خوان غويدو. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعلن غويدو نفسه رئيسا مؤقتا لفنزويلا، وفقا لدستور فنزويلا. وقد أصدر ذلك الإعلان بدعم كامل من الجمعية الوطنية والشعب الفنزويلي. ويجب على دولنا الدفاع عن سيادة القانون وتأييد الزعيم الذي وافق عليه الشعب الفنزويلي قائدا شرعيا مؤقتا له. ويحدونا الأمل في أن تعقد انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

لقد تكلم الرئيس كيندي في كاراكاس في العام ١٩٦١. وأعلن، "أننا سنكون شركاء في بناء حياة أفضل لشعبنا". ولم يتغير الطموح الأمريكي منذ ذلك اليوم. إننا نقف مع الشعب الفنزويلي في سعيه إلى بناء حياة أفضل لنفسه. ولا يمكننا أن نتجاهل المعاناة أو الطغيان اللذين يحدثان في تلك الدولة، وكذلك ينبغي لغيرنا من البلدان الأخرى التي تهتم بالحرية والرخاء أن تفعل نفس الشيء. واليوم، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن

٨٠٠٠ حالة إعدام خارج نطاق القضاء، و ١٢٠٠٠ اعتقالاً تعسفياً، واحتجاز ١٣٠٠٠ سجيناً سياسياً - بإحالة دولة بأسرها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة في القول بأن الجمعية الوطنية ورئيسها، خوان غويدو، هما الأقدر على قيادة فنزويلا نحو استعادة ديمقراطيتها واقتصادها وحريتها. ولذلك، فإننا نرى أن خوان غويدو هو الرجل المناسب للمضي بفنزويلا إلى الأمام، وسنعتزف به رئيساً مؤقتاً دستورياً إذا لم يتم الإعلان عن انتخابات جديدة في غضون ثمانية أيام.

ويتعين علينا جميعاً أن نقف اليوم صفاً واحداً ضد طغيان نيكولاس مادورو ودعماً للقوى الديمقراطية الشرعية في فنزويلا. إن بمقدور فنزويلا أن تتعافى من يأسها العميق الحالي وينبغي لها أن تفعل ذلك. ولتحقيق ذلك، من الضروري وضع حد للطغيان وإنهاء الفساد والعودة العاجلة إلى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. ويجب على مجلس الأمن أن يوضح وجهة نظره ويجب علينا أن نساعد عاجلاً على تمهيد السبيل إلى مستقبل أكثر إشراقاً لفنزويلا التي نلوم مادورو على تدميرها.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والمعلومات الهامة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو. ونرحب ترحيباً خاصاً بوجود كبار المسؤولين الحاضرين معنا هذا الصباح.

إن من المهم أن يناقش مجلس الأمن الحالة في فنزويلا، وفقاً للمادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحول له معالجة أي حالة يحتل أن تعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن التزامنا بالجهود الدبلوماسية الوقائية التي يجب على المجلس القيام بها.

تلاحظ بيرو بهلع أن تمزق النظام الدستوري في فنزويلا قد أفسح المجال لأزمة سياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين.

وقد جاءت الإزالة المتوازية للحرية والعدالة يدا بيد مع الدمار الاقتصادي الذي تسبب فيه ذلك الرجل. وقد شهدنا سرقة الديمقراطية من الشعب الفنزويلي. وحاول مادورو نزع الشرعية عن الجمعية الوطنية، وأنشأ الجمعية التأسيسية المصطنعة وغير المشروعة، ووضع بلا رحمة حداً للانتخابات الحرة والنزيهة بملاء صناديق الاقتراع وإفساد القرار الديمقراطي. وقد قمعت المعارضة السياسية وخوفت وفراقدها أو سجنوا ونحن لن ننسى أبداً أن المعارض الناشط فرناندو ألبان سالازار، الذي ذكره الوزير بومبيو لتوه، كان محتجزاً ثم عثر عليه مقتولاً تحت نوافذ مرفق دائرة الاستخبارات الوطنية. إن العالم يستطيع أن يرى اليوم أن رئاسة نيكولاس مادورو لم تعد تعتمد على أسس ديمقراطية. إن رئاسة نيكولاس مادورو غير شرعية.

ونثني نحن، المملكة المتحدة، على شجاعة خوان غويدو الاستثنائية وندعمها بلا تحفظ، لوقوفه في وجه تزوير وفساد مادورو ووضعه غير الديمقراطي. ونشيد بقرار خوان غويدو بتأكيد السلطة الشرعية للجمعية الوطنية. ولذلك، من الصواب أن نستجيب الآن للخطوات الشجاعة التي اتخذها الشعب الفنزويلي والمعارضة السياسية بنقل هذه المسألة البالغة الأهمية هنا إلى مجلس الأمن. فيجب على أعضاء المجلس أن يدركوا مسؤوليتهم عن كفالة أن تستخدم الأمم المتحدة دورها القيادي للمساعدة على تحقيق تغيير إيجابي في فنزويلا. ويجب ألا تركز جهودنا الآن على إيجاد مخرج من الأزمة التي دمرت البلد.

ولأعبر عن موقفنا بوضوح وجلاء. تقف المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في المطالبة، بانتخابات عاجلة حرة ونزيهة في أقرب فرصة ممكنة، وفي الدعوة إلى إقامة حكومة شرعية. ونقف مع منظمة الدول الأمريكية وأعضاء فريق ليما، الذي أحال أعضاؤه الحكومة الفنزويلية، في أيلول/سبتمبر الماضي، إلى المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. لقد سجلوا إنجازاً تاريخياً - من خلال استشهادهم بأكثر من

لا تستوفي المعايير الدولية الدنيا من حيث المشاركة والعدالة والشفافية والمراقبة الدولية حتى يتسنى اعتبارها ديمقراطية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية. ولهذا السبب، فإن مجموعة ليما، وهي آلية تضم مجموعة من دول المنطقة هدفها السعي إلى إيجاد حل سلمي للحالة في فنزويلا، لا تعترف بشرعية العملية الانتخابية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨.

وعدم شرعية النظام هو أيضا نتيجة لعملية مستمرة لتفكيك الديمقراطية والحريات الأساسية، في ظل عدم التزام النظام بصورة ممنهجة ومثبتة بتعزيز الحلول السلمية من خلال الحوار مع المعارضة. ولا بد لنا أن ندين حقيقة أن استجابة النظام الديكتاتوري لنيكولاس مادورو لمظاهرات الشعب الفنزويلي في هذه الأزمة تمثلت في الاستخدام غير المتناسب للعنف والاضطهاد السياسي والقمع. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى وضع حد فوري للعنف والإفراج عن جميع السجناء السياسيين في فنزويلا.

وفي هذا الصدد، ذكرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أنه قد جرت ١٨٠ مظاهرة شعبية هذا الأسبوع، مما أدى إلى الخسائر في الأرواح البشرية والاعتقالات الواسعة النطاق على أيدي قوات الأمن والجماعات المسلحة الموالية للحكومة. ونطالب بإجراء تحقيق مستقل لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرار الذي اتخذته المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير، والذي يقرر فيه عدم الاعتراف بالنظام الجديد لنيكولاس مادورو، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير من شأنها أن تسهم في الاستعادة الفورية للنظام الديمقراطي. ويتزامن هذا الموقف الإقليمي مع الإعلان الذي أصدرته مجموعة ليما في ٤ كانون الثاني/يناير، وحثت فيه نيكولاس مادورو على نقل السلطة التنفيذية مؤقتا إلى الجمعية الوطنية إلى حين إجراء انتخابات جديدة في فنزويلا.

وقد اعترفت بيرو، فضلا عن بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، برئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو،

وسياسة القمع التي ينتهجها نظام نيكولاس مادورو مورو غير الشرعي ضد شعبه تغذي احتمالات تجدد العنف المتصاعد، ويتعين على المجلس أن يمنع العواقب التي قد تترتب على ذلك وأن يتصدى لها، اتساقا مع مسؤولياته الجسام.

إن الواقع الذي يواجهه الشعب الفنزويلي، والذي تسعى بعض البلدان إلى تصويره على أنه مسألة داخلية، ينعكس في النزوح الجماعي والتاريخي لحوالي ٣,٣ ملايين شخص نتيجة للأعمال والسياسات غير الديمقراطية والقمعية والاستبدادية لنظام مادورو. وتشير التوقعات المتحفظة إلى زيادة بواقع مليونين تضاف إلى هذا الرقم في الأجل القصير، في ضوء تصاعد العنف والأزمة الإنسانية الجارية في البلد. ونشير إلى أن وتيرة هذه الظاهرة وتعمدها يثيران حالة من الأزمة والتوتر الإقليمي، وهو ما يتعين على بعض البلدان أن تعالجه على وجه السرعة من أجل تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية للشعوب. لقد استقبلت بيرو وحدها حتى الآن قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين، الذين رحبنا بهم وقدمنا لهم الدعم.

إن الأزمة الإنسانية والقمع السياسي في فنزويلا ليسا حديثي العهد. وقد أقرت الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوجود أدلة تشير إلى الاستخدام الممنهج والاستراتيجي للقتل والسجن والتعذيب والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي من أجل ترويع الشعب الفنزويلي وسحق المعارضة للنظام. وقبل أن ترتكب تلك الجرائم الخطيرة، وفي أيلول/سبتمبر، طلبت بيرو، إلى جانب الأرجنتين وباراغواي وشيلي وكندا وكولومبيا، بموجب المادة ١٤ من نظام روما الأساسي، من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها نظام مادورو في فنزويلا منذ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤.

واستمرت الأزمة السياسية والأمنية في التدهور منذ تنصيب نيكولاس مادورو غير الشرعي، الذي يستند إلى عملية انتخابية

هنا رئيس جنوب أفريقيا، السيد سيريل رامافوزا، الرئيس مادورو عقب تنصيبه لفترة ثانية رئيسا لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وهناك مبدأ أساسي للديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا، نعتز به أيما اعتزاز، ألا وهو احترام سيادة القانون. لذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء ما هو محاولة واضحة في فنزويلا، للتحايل على الآليات القانونية الدستورية للبلد التي تنظم انتخاباته. ويجب تسوية أي شكاوى أو منازعات بطريقة سلمية من خلال الآليات والعمليات المناسبة المنصوص عليها في دستور فنزويلا وقوانينها الانتخابية، دون مؤثرات خارجية.

وتلك هي الممارسة المتبعة عموما وفي جميع البلدان. وهي أفضل ممارسة في جميع الديمقراطيات التي تسلم بسيادة القانون.

وتكرر جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش في دافوس في ٢٤ كانون الثاني/يناير، حاثا فيه على تهدئة التوترات ومنع المزيد من العنف. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى:

”الحاجة الملحة إلى التزام جميع الجهات الفاعلة المعنية بالحوار السياسي الشامل وذوي المصداقية لمعالجة الأزمة التي طال أمدها في البلد، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان“.

وعليه، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى المشاركة في عملية الحوار الوطني من أجل كفالة الوحدة والمصالحة بغية التوصل إلى حل سياسي للحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونود أن نؤكد مجددا أنه ينبغي التصدي لأي إجراءات إضافية أو مظالم أي من الطرفين بواسطة الإجراءات القانونية السارية في البلد.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في فنزويلا والهجرة الناشئة عنها. وندعو المجتمع الدولي بأسره، فضلا عن وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى العمل مع الحكومة الفنزويلية والبلدان المجاورة لها من أجل مساعدة المحتاجين.

رئيسا مؤقتا لجمهورية فنزويلا البوليفارية، في التزام صارم بأحكام دستور ذلك البلد. وبالمثل، تؤكد السلطة الدستورية للجمعية الوطنية لفنزويلا، الهيئة الوحيدة المنتخبة ديمقراطيا، ونؤيد بقوة الإجراءات التي اتخذتها، بما في ذلك الإذن باستخدام المعونة الإنسانية الدولية.

وترى بيرو أنه يجب الشروع في عملية للانتقال الديمقراطي على الفور تحت قيادة الرئيس غوايدو. وهذا هو السبيل الوحيد أمام فنزويلا للتغلب على هذه الأزمة الحادة. ويتطلب ذلك عقد انتخابات ديمقراطية جديدة وتتسم بالشفافية والمصداقية تحميها سيادة القانون، وتحترم الضمانات الدستورية والحقوق الأساسية لجميع الفنزويليين، وتسمح بالمشاركة غير المقيدة، تحت المراقبة الدولية واتساقا مع المعايير الدولية.

وفي الختام، أكرر التزامنا وتضامننا مع الشعب الفنزويلي الشقيق، وأؤكد من جديد استعدادنا للإسهام في استعادة الديمقراطية في ذلك البلد.

السيد ماتنجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. كما نود الترحيب بالوزراء الحاضرين هنا في المجلس اليوم، فضلا عن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو.

في أي بلد، شأنه شأن جميع البلدان المثلة حول هذه المائدة الكبيرة، فإن الأحزاب السياسية تختار الأحكام التي تجرى الانتخابات بموجبها. وفنزويلا ليست مختلفة، وقد عقدت انتخاباتها الرئاسية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ على أساس قوانينها الوطنية التي تنظم تلك الانتخابات. وقد أجريت الانتخابات أيضا وفقا لاتفاق الضمانات الانتخابية الذي وقعته جميع الأحزاب السياسية قبيل الانتخابات. وأشرف عليها المجلس الانتخابي الوطني لفنزويلا، كما هو الحال في أي بلد آخر، سواء كان من البلدان المتقدمة النمو أو النامية. وعلى هذا الأساس،

أن يركز الدور الرئيسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذه الحالة على دعم الجهود التي يبذلها البلد لإجراء حوار فنزويلي صريح وشامل بين الأطراف للتفاوض على خلافاتها التي تهدد بتقويض مصير فنزويلا.

وبعبارة أخرى، يجب على البلدان المجاورة والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره الامتناع عن صب الزيت في النار الفنزويلية المستعرة هذه، لأن ذلك سيشعل لهيبها ويتسبب بنشوب حرب واسعة النطاق. عوضا عن ذلك يجب على هذه البلدان المساعدة في إخماد النيران وتيسير حوار فنزويلي سلمي وشامل بوصفه وسيلة لإيجاد حل للحالة السائدة، نظرا لأن التدخل الخارجي أو المواقف المتطرفة العنيفة لن ييسرا مثل هذا الحل بل من المرجح أن يؤديا إلى تفاقم الحالة. ويجب علينا أن نتيح للفنزويليين مجالا يمكنهم من الانخراط في حوار والتوصل إلى حل. وتستند دعوة جمهورية غينيا الاستوائية إلى الحوار الداخلي إلى الحقائق التالية.

فنحن نشهد على وجه التحديد - في سياق التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا وخاصة في ليبيا - تداعيات وضع ناجم عن التدخل الأجنبي نتيجة لسوء القصد من وراء تنفيذ قرار مجلس الأمن في عام ٢٠١١ استنادا إلى الحق في الحماية. ولنعمل على جمع الإحصاءات وتحديد الأرقام عن المعاناة الحالية وعدد الأرواح التي أزهقت، ليس في ليبيا فحسب، بل في المنطقة دون الإقليمية برمتها حتى غرب ووسط أفريقيا، بسبب الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة ونشأة العديد من الجماعات المسلحة نتيجة لذلك التدخل الخارجي الذي ركز حصريا على تغيير النظام دون اعتبار لما سيحدث لاحقا في البلد.

ويعتبر احترام سيادة القانون بحق عقيدة لمجلس الأمن والأمم المتحدة. وفي فنزويلا، فإن جميع الهيئات القضائية تعترف بالحكومة الحالية وتؤيدها بحزم، وهذا هو السبب في ضرورة أن يؤيد المجتمع الدولي أيضا هذا الموقف فيما يتعلق بسيادة القانون. أخيرا وليس آخرا، فإن من شأن نط تغيير الحكومة

وأود أن أشدد على أن جنوب أفريقيا ترفض بحزم أي محاولات ترمي إلى تغيير الحكومة بشكل غير دستوري أو لا مسوغ له في فنزويلا. ويجب ألا يكون مجلس الأمن أبدا أداة لتبرير أي تغيير غير دستوري لأي من حكومات الدول في أي مكان أو وقت. وبدلا من ذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع السبل المهيئة لبيئات مواتية للحوار والتعاون، وهو ما من شأنه أن يخفف من حدة التحديات والمصاعب التي يواجهها الشعب الفنزويلي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
نشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على اللوحة التي قدمتها للتو عن الحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتراقب جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب التطورات في فنزويلا، وخاصة الاتجاهات التي تحدثت عنها وسائط الإعلام خلال الأسبوع الماضي والتي تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا، خاصة وأنها قد تصل إلى مستوى من شأنه أن يسبب المزيد من المعاناة للسكان. ويشدد وفد بلدي على الحاجة الملحة لأن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن ارتكاب أعمال العنف والاستفزاز، ويهيب بالحكومة والأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني والشعب الفنزويلي التحلي بالشجاعة والحكمة والتعقل لتجاوز هذا الوضع والتوصل إلى حل يعول عليه لتحقيق السلم والأمن، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرريات المواطنين. ويجب أن يستند حل كهذا، بالإضافة إلى كونه سلميا وديمقراطيا، إلى إطار الدستور الفنزويلي.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن الحالة في فنزويلا هي مسألة داخلية وأنها لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على توخي الحذر الكافي وأن يأخذا في الاعتبار التجارب الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا بغية تفادي انتشار تداعيات هذه الحالة في البلد. ويجب

الأولوية الأولى هي احترام إرادة الشعب. وفي هذا الصدد، تُثني فرنسا على شجاعة مئات الآلاف من المتظاهرين الذين خرجوا إلى شوارع فنزويلا منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير. وكما قال رئيس جمهوريتنا، إيمانويل ماكرون، لا بد من استعادة الديمقراطية في فنزويلا. ولا بدّ من أن يعلن نيكولاس مادورو، الذي يسعى إلى تولّي الحكم لفترة رئاسة ثانية على أساس انتخابات صورية، على الفور عن تنظيم انتخابات رئاسية جديدة. ويجب أن تكون ديمقراطية - أي حرة وشفافة - وبما يتفق مع النظام الدستوري الفنزويلي وتحت رقابة دولية. لقد قامت فرنسا دون كلل بحملات من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض للأزمة، وقد عرض الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً مساعدته لتحقيق ذلك الهدف. على نيكولاس مادورو أن يدرك أن عليه أن يغتنم هذه الفرصة الأخيرة.

فإذا لم يُعلن عن هذه الانتخابات في الوقت المناسب، سيتخذ الاتحاد الأوروبي، وفقاً للإعلان الذي اعتمده للتو أعضاؤه الـ ٢٨ في بروكسل، تدابير جديدة تتعلق على وجه التحديد بالاعتراف بالسلطات الفنزويلية وفقاً للمادة ٢٣٣ من الدستور الفنزويلي. وكما أعلن الرئيس ماكرون صباح اليوم، فإن فرنسا بالتالي على استعداد للاعتراف بخوان غوايدو، في غضون ٨ أيام، رئيساً مؤقتاً لفنزويلا من أجل الشروع في عملية سياسية. وعلاوة على ذلك، تحتّ فرنسا السلطات الفنزويلية على احترام حقوق الجمعية الوطنية، وهو المؤسسة الوحيدة المنتخبة ديمقراطياً، لا سيما مبدأ حصانة أعضائها، وأن توقف جميع أعمال القمع ضد السكان.

وبخلاف مؤسساتها، يجب أن يكون الرجال والنساء الذين يعملون سياسياً في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية الفنزويلية قادرين على القيام بأنشطتهم دون خوف من التهديدات أو الأعمال الانتقامية. إن الاستخدام المفرط للقوة أمر غير مقبول، ولا سيما ضد الممثلين المنتخبين ديمقراطياً ومثلي

الذي يفكر فيه البعض فيما يتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشكل سابقة خطيرة للغاية وقد تترتب عنها عواقب وخيمة على الكثير من البلدان في أعقاب إجراء الدورات الانتخابية.

ولكل هذه الأسباب، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن إقرارها واحترامها وتقيدها بالنظام الدستوري للجمهورية فنزويلا البوليفارية وتتوقع أن تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار، مع الامتناع كما ذكرنا من قبل، عن أي أعمال عنف قد تسهم في زيادة ضعف الحالة السائدة.

ولذلك السبب، فإننا ندعو، إقراراً منا بمبدأ الولاية الاحتياطية، إلى أن تتسق الإجراءات التي تتخذها المنظمات والجهات المعنية في المنطقة مع القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وندعو في ذلك الصدد، الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، إلى استخدام خبرته وحنكته الدبلوماسية في إطلاق مساعيه الحميدة بوصفها ميسراً ووسيطاً خلال هذه الأزمة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن الحالة المساوية للشعب الفنزويلي.

في الواقع، ما فتئت فنزويلا غارقة، منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، في أزمة لم يسبق لها مثيل - مع اقتصاد منهك، وحرمان السكان من الحاجات الأساسية، وجمع وحشي ومستبدّ للمعارضين والمتظاهرين السلميين، فضلاً عن نزوح أكثر من ٣ ملايين فنزويلي، من المهاجرين واللاجئين على السواء، التواقين للفرار من حالة هي، بصراحة تامة، فوضوية. تتجاوز المشكلة حدود فنزويلا نفسها وهي عامل مزعزع لاستقرار الأمن الإقليمي. لذلك فمن المشروع تماماً لمجلس الأمن تناول هذه المسألة كجزء من دوره في منع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أولويتين في التحرك نحو إيجاد حل للأزمة.

كما أحطنا علماً بما ورد في الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، من قبل الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والقائم بأعمال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن القرارات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية بشأن الأزمة الحالية في فنزويلا.

لقد تعاهدنا جميعاً على الالتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة حفاظاً على صون السلم والأمن الدوليين. لذا يجب أن نعمل سوياً لمواجهة التحديات والأزمات التي تعصف بعلمنا اليوم. وقد أكد الميثاق في المادة ٣٤ من الفصل السادس أن:

”لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي.“

إن ذلك التأكيد يمنح مجلس الأمن دوراً أساسياً في تطبيق الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات، والتعامل مع الأحداث والأزمات في وقت مبكر إذا كانت هناك أي بوادر تؤدي إلى تهديد السلم والأمن. كما يأتي وفقاً للاختصاص الموكل لمجلس الأمن والوارد في المادة ٢٤ من الفصل الخامس من الميثاق.

لقد دأبت دولة الكويت، منذ بداية عضويتها، على تنفيذ كافة أولوياتها التي تركز على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتفعيل دور الدبلوماسية الوقائية، ومضاعفة الجهود تجاه منع نشوب النزاعات وتسويتها سلمياً. فنحن على إيمان راسخ بأن الدبلوماسية الوقائية هي إحدى الركائز الأساسية للتعامل مع الاضطرابات والأزمات في مراحلها الأولى والتي تُجنّب الكثير من الخسائر الاقتصادية والسياسية، وعلى رأسها الخسائر في أرواح البشر والممتلكات.

نتابع بقلق الأحداث الأخيرة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ونعرب عن أسفنا إزاء التقارير التي تفيد بسقوط

الاجتماع المدني والمحتجين السلميين. من حق الشعب الفنزويلي إسماع صوته. وفي هذا الصدد، تشير فرنسا إلى التزامها بحرية الصحافة وحماية الصحفيين، الذين يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة مهنتهم بحرية.

أما الأولوية الثانية، الملحة بنفس الدرجة، فهي وضع حد للأزمة الإنسانية. لقد اضطر ملايين من الفنزويليين إلى مغادرة بلدهم في غياب دولة قادرة على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية والاحتياجات الأساسية. إن تضامن بلدان المنطقة - ولا سيما كولومبيا وإكوادور وبيرو والبرازيل - في مواجهة هذه المأساة الإنسانية هو موضع ترحيب. وتؤدي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اللتان عينتا ممثلًا خاصاً مشتركاً، عملاً مميزاً أيضاً. إن فرنسا، بصفتها الوطنية، والاتحاد الأوروبي يساهمان أيضاً في هذا الجهد الإنساني للتخفيف من معاناة الشعب الفنزويلي.

وفيما تستمر الحالة في التدهور، تحت فرنسا السلطات الفنزويلية على إتاحة وتيسير عمل الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى أضعف الفئات من الرجال والنساء في المجتمع، وبخاصة الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وتقف فرنسا، بوصفها مناصراً قوياً للحرية والمساواة والأخوة وفقاً لشعارها الوطني، إلى جانب الشعب الفنزويلي وتحيي شجاعة كل من هو على استعداد للدفاع عن الحرية والمؤسسات الديمقراطية لبلدهم.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية أن أرحّب بمشاركة معالي الوزراء الحاضرين معنا في هذه الجلسة. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، مثنّين ما ورد بها من معلومات قيّمة بشأن آخر المستجدات في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

حددها الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة. هذه هي المبادئ التي تحكم تعامل الدول مع بعضها البعض. وهي ذات المبادئ التي نحتكم إليها لدى تعاطينا مع مثل هذه الأحداث.

وكلنا أمل أن تتخطى فنزويلا هذه الأزمة بسلام، وأن ينعم شعبها بالأمان والاستقرار والازدهار.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

لا يساورنا أدنى شك في أن وفد الولايات المتحدة دعا إلى جلسة اليوم لغرض وحيد يتمثل في مواصلة زعزعة استقرار الحالة في فنزويلا من خلال فرض نهجه وأساليبه الخاصة لحل المشاكل التي ما برحت تواجه البلد في الآونة الأخيرة. ويشكل هذا الاجتماع، الذي يتعين علينا أن نحضره، عنصراً آخر من عناصر استراتيجية الولايات المتحدة لتغيير النظام في فنزويلا. ويؤسفنا أن الولايات المتحدة تستدرج مجلس الأمن إلى مناوآتها التي تتم عن انعدام الضمير. ومع ذلك، وبما أننا جميعاً هنا، نود أن نتشاطر مع المجلس وجهات نظرنا المبدئية بشأن ما يجري.

فلنتكلم بصراحة. إن موضوع جلسة اليوم ليس الحالة في فنزويلا، حسبما يود منظموها أن يتصور أعضاء المجلس، والذين، هم بالمناسبة، منقسمون بوضوح بشأن هذه المسألة. ومن المؤسف أننا اليوم ننظر في حالة نموذجية تماماً لما تُسمى "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"، وهي حالة نشأت نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الاستقلال السياسي لدولة ما. لقد أدرج واضعو ميثاق الأمم المتحدة - والذين كان من أبرزهم، ولا بد لي أن أذكر ذلك، الولايات المتحدة - تحذيراً في الميثاق، في الفقرة ٤ من المادة ٢ - في محاولة لإنقاذ العالم من تلك الأحداث. ومع ذلك، يبدو أن واشنطن لم تطالع تلك المعاهدة منذ فترة طويلة من الزمن.

إن هذا التدخل الصارخ من جانب الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ليس بجديد. فالأمريكيون لم يغيروا

العديد من الضحايا المدنيين جراء المظاهرات التي تشهدها المدن الفنزويلية. إن دولة الكويت، وهي تتابع تلك الأحداث، تشدد على ضرورة احترام حرية التعبير والتظاهر السلمي الذي يكفله القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، والذي يكفل، في جملة أمور، الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وفقاً للقوانين الوطنية المنظمة لذلك.

إن هذه الأزمة السياسية التي تعيشها فنزويلا تتطلب من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية أو الحزبية، والالتزام بإجراء حوار سياسي شامل لمعالجة الأزمة الراهنة. ونحث جميع الأطراف المعنية على ضرورة ضبط النفس، وخفض التوتر، ونبذ العنف، وبذل كافة الجهود لمنع وقوع المزيد من الضحايا. وندعم، في هذا السياق، البيان الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ كانون الثاني/يناير بهذا الشأن.

تنتمي دولة الكويت لمنطقة شهدت بعض دولها خلال السنوات القليلة الماضية، كسورية وليبيا، مظاهرات واحتجاجات كانت سلمية في بداياتها ولكنها تطورت - وبكل أسف - إلى أعمال عنف نجم عنها خسائر بشرية هائلة ودمار للبنية التحتية، انتهى بعضها إلى أوضاع مأساوية جميعنا نعلمها ولا نزال منشغلين بها ونعاني من تبعاتها على أمن واستقرار المنطقة والعالم. لذلك يجب أن تتضافر جهودنا لضمان عدم تكرار مثل تلك الأحداث مجدداً سواء في منطقتنا أو في أي منطقة أخرى من العالم.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود التأكيد على أهمية تعامل مجلس الأمن مع مثل هذه الأحداث من خلال الاحتكام إلى المبادئ المستقرة والمتعارف عليها في العلاقات بين الدول، والمبنية على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدعو إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة الاختصاصات التي

إيران - كونترا. وفي ذلك الحين، حاولت الولايات المتحدة تمويل المتمردين في نيكاراغوا. ولا يزال الكوبيون يتذكرون جيدا غزو خليج الخنازير، ولن ينسى الشيليون أبدا دور الولايات المتحدة في الإطاحة بسلفادور أليندي. وأمام أعيننا، يجري استكمال محاولات الولايات المتحدة لفرض إرادتها على الدول الأخرى بفصل جديد. إن هذه مجرد لحظة موجزة عما قامت به واشنطن في أمريكا اللاتينية وحدها. ويمكن لدول أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا أيضا إضافة الكثير إلى هذه القائمة. وفي ظل هذه الخلفية، فإن اختلاق أدلة مزعومة من فراغ على التدخل في انتخابات الولايات المتحدة واتهام بلدان أخرى باتباع سياسات خبيثة ليس أمرا سخيفا فحسب، بل إنه مثير للضحك أيضا.

لقد أيد الشعب الفنزويلي مرة أخرى ترشح نيكولاس مادورو لرئاسة الدولة بمنحه ٦٨ في المائة تقريبا من الأصوات في ٢٠ أيار/مايو. ولأن واشنطن كانت تتوقع هذا السيناريو، فإنها فعلت كل ما في وسعها من البداية للنيل من مصداقية الانتخابات وإلقاء ظلال من الشك على السلطات التي أعيد انتخابها في ذلك البلد. وعلى وجه الخصوص، هناك ما يكفي من الأدلة على أن عددا من مرشحي المعارضة تعرضوا لأشد الضغوط مما أجبرهم على سحب ترشيحاتهم والامتناع عن المنافسة في الانتخابات.

وفي نهاية المطاف، بدأت الولايات المتحدة والعديد من حلفائها في تنفيذ خطة للإطاحة بالسلطات الشرعية للبلد، وذلك باستخدام مقاطعة المعارضة بصورة جزئية للانتخابات كذريعة. وكما نعلم من الصحافة الأمريكية، فإن أعضاء بارزين في كونغرس الولايات المتحدة شاركوا مشاركة نشطة في هذا المسعى. ولم تنجح محاولة الإطاحة بالحكومة بعد الانتخابات مباشرة. ومن ثم، حاولت واشنطن زعزعة استقرار الحالة تدريجيا، بما في ذلك من خلال منظمة الدول الأمريكية وعدد من البلدان

موقفهم المتمثل في اعتبار أمريكا اللاتينية منطقة تهمهم حصرا دون سواهم، أو فناء خلفيا يمكنهم فعل ما يريدونه فيه، دون مراعاة لمصالح سكانها. ويبدو أنهم لا يعتزمون تغيير هذا الموقف. وهذا تجسيد جديد لما يُسمى بمبدأ مونرو، الذي تحدث عنه الرئيس ترامب صراحة في البيان الذي أدلى به في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/73/PV.6). وفي عام ١٩١٣، تكلم الرئيس وودرو ويلسون عن الكيفية التي تعتزم بها الولايات المتحدة تعليم جمهوريات أمريكا الجنوبية كيف يمكنها انتخاب الأختيار. واليوم، يجري تلقين هذا الدرس لفنزويلا، التي تجرأت مؤخرا على اتباع سياسة مستقلة لا تتوافق مع المصالح الاقتصادية والسياسية للبلطجي الذي يفرض هيمنته على نصف الكرة الغربي.

وأود أن أقتبس كلمات رئيس أمريكي آخر، تحدث بها في الكونغرس عشية إنشاء الأمم المتحدة، التي كان أحد الآباء المؤسسين لها. فقد اعتبر الأمم المتحدة مشروعه السياسي الرئيسي وكان يؤمن حقا بأن إنشاءها يمكن أن ينقذ البشرية من الحروب والنزاعات. إنه الرئيس فرانكلين ديلاانو روزفلت، الذي قال:

”كان ينبغي لمؤتمر يالطا أن يؤذن بنهاية نظام العمل الانفرادي والتحالفات الحصرية ومناطق النفوذ وتوازن القوى وسائر الخيل الأخرى التي تمت تجربتها على مدى قرون - وباءت بالفشل دائما“.

وللأسف، فإن السياسة الفعلية التي تتبعها الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي - وليس هناك فحسب - تتناقض بشكل صارخ مع تلك المثل العليا النبيلة والعادلة. إن تغيير الأنظمة هو لعبة جيوسياسية مفضلة للولايات المتحدة.

ومحاولات واشنطن الرامية إلى تقويض نيكاراغوا ليست سرا. وقد تم التأكيد على حقيقة تدخل الولايات المتحدة الصريح في الشؤون الداخلية لتلك الدولة في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام ١٩٨٦ في القضية المتعلقة بمسألة

في فنزويلا، مشيرا إلى أن الانتخابات قد زُورت. وأود أن أذكر بأنه لا توجد صناديق اقتراع في فنزويلا؛ بل إنها تستخدم نظاما إلكترونيا للتصويت.

وإذ ندعم فنزويلا، فإننا أولا وقبل كل شيء نعارض الانتهاكات السافرة للقانون الدولي، ولا سيما أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تدين بوضوح أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة. علاوة على ذلك، يلمح القادة الأمريكيان بوضوح إلى استخدام القوة عندما يقولون إن جميع الخيارات مطروحة. وحتى أغتنم حضور وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أسأل السيد بومبيو مباشرة إن كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة تحت ذريعة زائفة؟ نحتاج إلى سماع إجابة واضحة هنا في هذه القاعة: هل تنوي واشنطن انتهاك ميثاق الأمم المتحدة مرة أخرى؟

يدعي وزير الخارجية بومبيو أن الصين وروسيا وكوبا وسورية وإيران فحسب تدعم مادورو. لكن لو أمضي وزير الخارجية وقتاً أطول قليلا في القاعة، لاستمع مباشرة إلى الموقف الحقيقي للأغلبية الساحقة من الدول فيما يتعلق بالتدخل في شؤون دولة ذات سيادة وبسياسة الإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها. والبلدان المذكورة لا تدعم نظام مادورو؛ بل تدعم القانون الدولي، وأعتقد أن وزير الخارجية قد أتاحت له الفرصة للاستماع إلى ذلك. وفي سياق مفهوم النظام القائم على القواعد، الذي يروج له زملاؤنا الغربيون بنشاط، ربما يكون فعل الإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها قانوني بل ومحمود. لكن القانون الدولي يصنف بوضوح هذه الأفعال على أنها انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الفقرة ٤ من المادة ٢. ونعتبر أن هذه الأفعال غير مقبولة. وتقوض مبادئ الميثاق والقواعد الأساسية للسلوك الدولي.

ونود أيضا أن نخاطب شركاءنا في أمريكا اللاتينية. هل يفهمون أنه إن تغاضوا عن هذه الأفعال، غدا قد يجد أي بلد

المجاورة لفنزويلا. ومع ذلك، وكما هو معروف جيدا، لم تنجح الولايات المتحدة في الدفع بمشروع قرار ينتقد فنزويلا في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في ٢٤ كانون الثاني/يناير. فلا يوجد تأييد كاف داخل المنظمة لتلك الخطط، الأمر الذي يشكل علامة واضحة للغاية.

ونشهد الآن ذروة تلك الجهود، التي تأتي بالتزامن مع تنصيب الرئيس المنتخب بصورة شرعية. فقد اختار المعارضون المتطرفون للحكومة الشرعية سيناريو تصاديا لأقصى حد بعد أن فشلوا في هزيمة مادورو، بما في ذلك من خلال القضاء عليه جسديا. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الجمعية الوطنية نفسه رئيسا مؤقتا لفنزويلا. وقد اعترفت به الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى على الفور، مما يؤكد أنهم إما حرضوا على إنشاء حكومة موازية مصطنعة أو شاركوا في ذلك مشاركة مباشرة، الأمر الذي يهدد الآن بزعزعة استقرار الحالة السياسية في البلد بشكل خطير. وأدلى مستشار الأمن القومي جون بولتون ببيان بأسلوب بلشفي عن مصادرة جميع الممتلكات الفنزويلية في الولايات المتحدة، بينما وعد الحلفاء من المعارضة بتقديم الدعم المالي.

وندين بشدة أولئك الذين يدفعون المجتمع الفنزويلي نحو حافة نزاع دموي. فالولايات المتحدة ترسم لنا صورة لمواجهة بين نظام مادورو والشعب الفنزويلي. وهذه الصورة أبعد ما تكون عن الحقيقة. فعلى الرغم من كل شيء، من الواضح أن زعيم فنزويلا يحظى بدعم واسع النطاق بين السكان. وبالمناسبة، وفقا لدراسات اجتماعية أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بمعرفة منظمة قريبة من المعارضة - متمثلة في الجمعية الوطنية - فإن زعيمها الذي تنصبه واشنطن حاليا ليصبح ما يسمى بالرئيس لا يحظى بتأييد حوالي ٧٠ في المائة من الشعب الفنزويلي.

مرة أخرى بشأن مسألة الانتخابات والتوصل بمعلومات عنها، تكلم ممثل المملكة المتحدة عن صناديق الاقتراع المحشوة

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ألمانيا تقدر حق التقدير إدراج هذا البند في جدول الأعمال اليوم. وفيما يتعلق بما قاله زميلي الروسي في بداية هذه الجلسة - إن هذا البند قد وضعته الولايات المتحدة على جدول الأعمال - أود أن أذكره بأن هذا البند وضعته بلدان أمريكا الجنوبية في المجلس على جدول الأعمال - أي بيرو والجمهورية الدومينيكية - والولايات المتحدة. وعليه فإن الموضوع لا يشكل شاغلا للولايات المتحدة فحسب. بل شاغلا لبلدان المنطقة قاطبة.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمسألة ما إن كانت هذه المسألة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ربما استمع الممثل الروسي إلى البيان الذي أدلى به سفير الكويت. وعلى الرغم من بعده كثيرا من المنطقة، فقد قال بوضوح إن الدبلوماسية الوقائية أمر يجب أن نضعه على جدول أعمال مجلس الأمن. وقال ذلك أيضا الزميلان ممثلا بيرو وفرنسا. هناك تهديد محتمل للسلم والأمن الدوليين، ومن الصواب فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات أن يعالج مجلس الأمن هذه المسألة.

في البيان الذي أدلى به ممثل روسيا، لم أسمع أي شيء عن بلدان أمريكا الجنوبية التي تعاني في الوقت الحاضر. لقد استمعنا إلى الأرقام، وأود أيضا أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. استمعنا إلى الأرقام المتعلقة بتأثير الأزمة على المنطقة. لقد قرأ أكثر من ٣ ملايين فنزويلي من بلدهم. وتتولى بيرو رعاية ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ. يحضر بيننا وزير خارجية كولومبيا، الذين سيقول فيما بعد ما تعنيه الحالة بالنسبة لبلده. وينطبق الأمر ذاته على البرازيل. أعتقد أنه ينبغي لنا أن نشيد بتلك البلدان على ما تقوم به: ألا وهو استضافة الأشخاص الذين فروا من بلدانهم بسبب الظروف المعيشية القائمة في فنزويلا.

وألمانيا تعرب عن تضامنها مع البلدان المجاورة لفنزويلا. فهي تتحمل عبء استقبال السكان المشردين الذين هم في

آخر في أمريكا اللاتينية نفسه مكان فنزويلا؟ إن عدم مشروعية ما يحدث في فنزويلا صارخ، وقيادة منظمة الدول الأمريكية تؤيد ذلك عقب تهديدات واشنطن والتهديدات المؤيدة لها ضد دولة مستقلة.

نحن مقتنعون بأن حل الأزمة الفنزويلية يتطلب اتخاذ عدة خطوات واضحة وبسيطة. أولا، هناك حاجة إلى إنهاء جميع أشكال التدخل الخارجي. وإنهاء دعم قادة المعارضة. ثانيا، يجب بذل كل جهد ممكن لإطلاق حوار داخلي بين الأطراف الفنزويلية وتيسير عملية المصالحة. وفي ذلك الصدد، يمكن للبلدان المجاورة لفنزويلا - بل وينبغي لها - الاضطلاع بدور حاسم. ونحن نعلم أنه قد طُرحت بالفعل مبادرات مماثلة. ثالثا، ينبغي لنا أن نمتنع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية تمييزية ضد فنزويلا. وليس سرا أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد أحدثتها تلك البلدان التي كانت أول من تباكى على معاناة الشعب الفنزويلي.

وأود أن أصحح أمرا قاله وزير الخارجية بومبيو. إننا لم نعزل اعتماد مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحتة الولايات المتحدة. بل قدمنا بعض التعديلات البناءة التي كنا على يقين من أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن ستؤيدها بكل إخلاص. وقد أعرب بعض الأعضاء عن دعمهم لها. وهكذا فإن الكرة الآن في ملعب الوفد الأمريكي. فالأمر متروك لهم. لكننا لسنا متأكدين من أن هذا النوع من التصريحات الذي يستند إلى تقييم دقيق للأمين العام والذي يؤكد من جديد على سيادة فنزويلا وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية واحترام دستورها أمر يسعى إليه الوفد الأمريكي. ونعتقد أنه من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى التخفيف من حدة الخطاب والامتناع عن التهديدات والإنذارات النهائية. ومن المهم كذلك الإسهام في بدء حوار في إطار قانوني وكفالة تحقيق استقرار الحالة في فنزويلا. ونحن على استعداد للإسهام في تحقيق تلك الغاية. وندعو الجميع إلى القيام بذلك أيضا.

لقد حثت السلطات الفنزويلية على ممارسة ضبط النفس واحترام الحقوق الأساسية لكل فرد في التجمع السلمي وحرية التعبير، مصدرة تذكرة واضحة لا لبس فيها بأن الاستخدام العشوائي أو المفرط وغير المتناسب للقوة محظور بموجب القانون الدولي. أود أيضا أن أؤكد ما طالبت به السيدة باتشيليت، وما قالته السيدة ديكارلو في بداية هذه الجلسة، وهي أن حالات الوفاة من جراء العنف التي حدثت خلال الأيام الماضية يجب أن تكون موضوع تحقيقات مستقلة ومحيدة. ونظرا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، فمن الصحيح أن يناقش المجلس هذا الأمر.

ما الذي ينبغي فعله؟ نحن ندعو جميع الجهات المعنية إلى احترام الدستور الفنزويلي والجمعية الوطنية. وتلك هي المؤسسة الوحيدة المنتخبة ديمقراطيا، ويجب احترام سلطاتها الدستورية. أما فيما فيما يتعلق بالرئيس مادورو وانتخابه: أنه لم يُنتخب بحرية. واقتبس منظمة الدول الأمريكية (منظمة الدول الأمريكية)، "أننا لا نعترف بالسيد مادورو باعتباره الرئيس الشرعي لفنزويلا". كما وصفت منظمة الدول الأمريكية يوم انتخاب مادورو بـ "يوم شائن للديمقراطية في الأمريكتين". ويقول اقتباس آخر مما قالته منظمة الدول الأمريكية "لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون انتخابات لكن مادورو يَبْنِ أنه يمكن إجراء الانتخابات بدون ديمقراطية."

وفي الختام، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام القوة. وندعو إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مع مراقبين دوليين، والسماح لجميع المرشحين بخوض الانتخابات. وحتى ذلك الحين، لا يوجد سوى مؤسسة واحدة تتسم بالمصداقية والشرعية، وهي الجمعية الوطنية، الذي تم انتخابها ديمقراطيا. وهذا هو السبب في أن ألمانيا تؤيد رئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو بوصفه ممثلا لتلك المؤسسة، ودعوته إلى إجراء انتخابات جديدة من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري في فنزويلا.

أمس الحاجة إلى المأوى والمساعدات الإنسانية. وتشيد ألمانيا بجهودها الدؤوبة والتزامها بتوفير ملاذ آمن للذين يلتمسون المأوى هربا من الظروف الإنسانية الكارثية ونقص الغذاء والخدمات الصحية في فنزويلا.

وأود أن أذكر ما تسبب في حركة نزوح اللاجئين الكبرى هاته: إنه الانتهاك الخطير للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تزال تنتهك. وهذه حالة تؤثر على نحو خاص على النساء والأطفال.

وقد ذكر الممثل الروسي روزفلت. وأود أن أذكر السيدة إيلانور روزفلت. لقد ألهمت العالم لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢٥ من الإعلان على ما يلي:

"لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية."

للأسف، في هذه اللحظة يجب أن نقول إن هذا لا ينطبق على شعب فنزويلا، حيث تكلف علبة أقراص أكثر من الحد الأدنى للأجور الشهرية، وعلبة حليب للأطفال أكثر من أجر شهرين. والاحتجاج على هذه الحالة المستحيلة يمكن أن يؤدي إلى سجن المحتج في فنزويلا.

واستمعنا أيضا إلى التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن عمليات الاحتجاز التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية، وكذلك بشأن وفاة أكثر من ٢٠ شخصا.

وأود أن أكرر ما قالته بالأمس المفوضة السامية لحقوق الإنسان والرئيسة السابقة لشيلي، السيدة ميشيل باتشيليت.

رئاسية حرة وشفافة وموثوقة، وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية والنظام الدستوري الفنزويلي. وأخيرا، ينبغي أن تستمع السلطات الفنزويلية إلى أنه في غياب الإعلان عن تنظيم انتخابات جديدة مع الضمانات اللازمة في الأيام المقبلة، ستتخذ بولندا مزيدا من الإجراءات، بما في ذلك بشأن مسألة الاعتراف بقيادة البلد، تماشيا مع المادة ٢٣٣ من الدستور الفنزويلي.

ولا تزال هناك بعض التحديات أمامنا. والهدف الرئيسي هو أن نضمن - جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة ودولها الأعضاء ودعم الاتحاد الأوروبي - الطابع السلمي للعملية الانتقالية الجارية في فنزويلا. وندعو إلى احترام الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير، وقبل كل شيء على الأطراف على الامتناع عن العنف. إننا ندين الاستخدام العشوائي للقوة، الذي أدى بالفعل إلى زيادة الخسائر في الأرواح والإصابات، والاحتجاز التعسفي والأشكال الأخرى من القمع. علاوة على ذلك، ندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين. وخلال الأيام الأخير قُتل ٢٦ شخصا على الأقل وتم احتجاز ما يزيد على ٣٤٠ شخصا. وهذا الوضع غير مقبول.

وفي الختام، أود أنؤكد على أن مطالب المجتمع المدني لا يمكن أن تترك دون استجابة. لقد تجمع الناس ودعوا إلى الديمقراطية؛ ولا ينبغي تجاهل أصواتهم.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

ما فتئنا نتابع بصورة وثيقة الحالة في فنزويلا. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية في البلد إلى التعقل والهدوء، مراعين المصالح الأساسية للبلد وشعبه في السعي إلى حل سياسي من خلال الحوار السلمي، في إطار الدستور الفنزويلي. تؤيد الصين الجهود التي بذلتها الحكومة الفنزويلية لدعم السيادة الوطنية والاستقلال

وتتوقع ألمانيا، إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا إجراء انتخابات حرة وشفافة وموثوقة. وإذا لم يتم الإعلان عن هذه الخطوة في غضون ثمانية أيام، فإننا على استعداد للاعتراف بخوان غوايدو رئيسا مؤقتا. ولن تترك ألمانيا الشعب الفنزويلي وحده.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها لمجلس الأمن. كما أرحب بالوزراء الحاضرين في القاعة اليوم.

لقد أيدت بولندا الطلب الذي قدمته الولايات المتحدة ودول أخرى عقد جلسة اليوم، لأننا نعتقد أن حجم المهجرة الفنزويلية والأزمة الإنسانية - وكلاهما ناجم عن نظام نيكولاس مادورو القمعي - لهما تأثير لا يمكن إنكاره ونتائج هائلة على الوضع في الدول المجاورة في أمريكا اللاتينية. وتشكل هذه الحالة، بحكم الواقع، تهديدا للاستقرار والأمن في المنطقة. ونحن نواصل الإعراب عن تضامننا مع المتضررين.

وتؤيد بولندا النهج المشترك الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في فنزويلا.

ونرى أن الجمعية الوطنية هي السلطة الشرعية الوحيدة صاحبة الولاية الديمقراطية في فنزويلا، وقد فازت في انتخابات حرة ونزيهة، تماشيا مع الدستور الفنزويلي. ونحن نعترف أيضا بصلاحياتها الدستورية وأعضائها وزعمائها. ونكرر الدعوة إلى ضرورة مراعاة واحترام الحريات والحقوق المدنية وسلامة جميع أعضاء الجمعية الوطنية، بمن فيهم رئيسها. ونحن نؤيد تماما التطلعات الديمقراطية للشعب الفنزويلي، التي تم التعبير عنها خلال المظاهرات الجماهيرية التي حدثت مؤخرا.

علاوة على ذلك، فإننا نعترف بخوان غوايدو بوصفه الصوت الديمقراطي المشروع، والزعيم الذي قد يشرع في العملية الانتقالية في فنزويلا. ونحن نشاركه الدعوة إلى التعجيل بعقد انتخابات

لقد امتنعت إندونيسيا عن التصويت استناداً إلى الاعتبارات التالية.

أولاً، نعتقد أن الإحاطة التي قُدمت اليوم ينبغي النظر فيها في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال، وهو بند "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين".

ثانياً، ما فتئت إندونيسيا تدعم وتحترم على نحو متسق مبادئ عدم التدخل والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان، بما فيها فنزويلا. ولكننا في الوقت نفسه، ندرك أيضاً أن الحالة الإنسانية في فنزويلا تدعو إلى القلق وتستدعي إيلاءها الاهتمام المناسب. وحقيقة أن ملايين الفنزويليين يلتمسون اللجوء عبر الحدود دليل على أن فنزويلا تواجه ظروفاً خطيرة. ووفقاً للبيانات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة، غادر أكثر من ٣ ملايين فنزويلي البلد. ولا ينبغي ترك هذه الحالة دون إعارتها الاهتمام. فسلامة شعب فنزويلا ورعاؤه على المحك، وينبغي إيلاؤهما الأولوية.

وتأمل إندونيسيا أن تكون الأولوية الرئيسية لجلسة مجلس الأمن اليوم دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تفادي تصعيد التوترات وزيادة تفاقم الحالة. ويجب على المجلس أيضاً أن يشجع التوصل إلى حل سياسي تشارك فيه جميع الجهات المعنية ذات الصلة من أجل إقامة حوار وطني من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية والديمقراطية. ويجب أن يعكس إدراج فنزويلا في جدول أعمال مجلس الأمن التزاماً بدعم إحلال السلام والاستقرار المستدامين في البلد.

لقد حان الوقت ليضطلع المجلس بدوره المحوري في تضيق هوة الخلافات. وابتاع هذا النهج، سنجد حلولاً للمشكلات من دون أن نُحدث مشكلات جديدة أو تعقيدات أخرى ومن دون التعارض مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

والاستقرار. وتؤكد الصين على ضرورة أن تلتزم كل البلدان بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما القواعد التي تحكم العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي، من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة.

وتؤمن الصين دائماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولذلك فإنها تعارض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لفنزويلا. إن الحالة في فنزويلا مسألة داخلية. وهي لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ولا هي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وتعارض الصين إضافة الحالة في فنزويلا إلى جدول أعمال المجلس. ويجب أن تعالج الشؤون الفنزويلية من جانب الفنزويليين أنفسهم. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام إرادة الشعب الفنزويلي. ويخدم الحفاظ على الاستقرار والتنمية في فنزويلا مصالح جميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف من الإسهام بالمزيد لتحقيق الاستقرار في فنزويلا، وأن يتمكن المجتمع الدولي معاً من تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق تلك الغاية.

لقد كال ممثل الولايات المتحدة للتو باتهامات غير معقولة إزاء موقف الصين.

تعارض الصين بشدة تلك الاتهامات. ومن المعلوم جيداً أن الصين لطالما كانت ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها واحترام سيادة جميع البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولا تتدخل الصين في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ونأمل من البلد الذي يتهم الآخرين بذلك، أن يلتزم بما يدعو إليه.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالوزراء الحاضرين معنا اليوم في هذه القاعة. وأود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

ثانياً، تدعو بلجيكا إلى إعادة إرساء النظام الدستوري. لم تكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/مايو حرة أو نزيهة ولا كانت ذات مصداقية، مما جرّد حكومة نيكولاس مادورو من الشرعية الديمقراطية. فنزويلا في حاجة ماسة إلى حكومة تمثل حقاً إرادة الشعب ويمكنها أن تستهل عملية مصالحة. تعترف بلجيكا بالجمعية الوطنية وتدعمها دعماً تاماً بوصفها مؤسسة منتخبة ديمقراطياً. وما نلتمسه هو أن تُستعاد صلاحياتها وتُحترم. وفضلاً عن ذلك، أدعو السلطات إلى ضمان الحقوق المدنية لجميع أعضاء الجمعية الوطنية، وحريتهم وأمنهم، بمن فيهم رئيسها، خوان غوايدو، مع احترام حصانتهم على النحو المنصوص عليه في الدستور.

ثالثاً، علينا أن نصغي إلى شعب فنزويلا. لقد جعل مواطنو هذا البلد أصواتهم مسموعة بشجاعة في العديد من المناسبات في السنوات الأخيرة. وقد دفع بعضهم حياته ثمناً لذلك. وعندما صوتوا لصالح التغيير، لم تلق أصواتهم أذانا صاغية. وهامهم اليوم في شوارع كاراكاس للمطالبة بالحق في اختيار مستقبلهم. وتكرر بلجيكا الإعراب عن اقتناعها الراسخ بأن التوصل إلى حل ديمقراطي سلمي وشامل للجميع هو السبيل المستدام الوحيد للخروج من المأزق السياسي الراهن ومن الأزمة الاجتماعية الخطيرة التي خلفها. وندعو، مع الاتحاد الأوروبي، إلى إجراء انتخابات رئاسية عاجلة حرة وشفافة وذات مصداقية مع احترام الدستور احتراماً كاملاً ووفقاً للمعايير الديمقراطية. وإذا لم يُعلن عن تنظيم انتخابات جديدة مع الضمانات اللازمة في غضون الأيام الثمانية المقبلة، سوف نتخذ تدابير أخرى، بما في ذلك الاعتراف بالدور الدستوري لرئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو، وفقاً للمادة ٢٣٣ من الدستور.

رابعاً، يجب احترام الحقوق الأساسية للشعب الفنزويلي. إن احتجاز المتظاهرين واقتلاع أعمال عنف بحقهم مبعث قلق شديد. وتدعو بلجيكا السلطات إلى وضع حدٍّ لاحتجاز

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): عندما يفر ٣ ملايين شخص من بلدهم بسبب الانهيار الاقتصادي والسياسي، فإن الخطر الذي يهدد استقرار المنطقة يصبح جلياً. وبالنسبة لبلجيكا، فمن الواضح أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن معالجة الحالة في فنزويلا، التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وسعيّاً إلى منع مزيد من التدهور في الحالة، فإننا ندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل معاً من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وأود أيضاً أن أثني على بلدان المنطقة التي أبدت تضامناً كبيراً وكرماً تجاه أولئك الفنزويليين الذين التمسوا اللجوء في تلك البلدان. وتعرب بلجيكا عن دعمها لتلك البلدان، فضلاً عن السيد إدواردو ستاين، الممثل الخاص المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة، في سياق ما تظطلع به من عمل يرمي إلى مساعدة اللاجئين الفنزويليين.

وبما أن الحالة على الأرض غير مستقرة تماماً، أود أن أكرر البيان الصادر اليوم عن الاتحاد الأوروبي لعرض أربعة نقاط رئيسية هي: أولاً، الدعوة إلى ضبط النفس وتهذئة الوضع؛ ثانياً، التشديد على الحاجة إلى إعادة إرساء النظام الدستوري في فنزويلا والشروع في عملية المصالحة؛ ثالثاً، التأكيد على أهمية الإصغاء إلى الشعب الفنزويلي نفسه؛ ورابعاً، احترام حقوقه الأساسية.

أودّ، أولاً وقبل كل شيء، أن أحث الجهات التي لديها قدرة التأثير في هذه الأحداث على ممارسة ضبط النفس. لقد تعرضت احتجاجات جماهيرية في فنزويلا خلال الأيام القليلة الماضية إلى أعمال عنف عشوائية على يد السلطات، راح ضحيتها بشكل مأساوي العديد من الأشخاص فيما أصيب كثيرون بجروح. وتعرب بلجيكا عن خالص تعازيها لأسر الضحايا. إننا ندين بشدة استخدام قوات الأمن للقوة على نحو مفرط، وندعو، على غرار السيدة باشليه، إلى إجراء تحقيق مستقل.

فاستقرار فنزويلا أمر أساسي لسكانها وللمنطقة ككل. وفي هذا السياق، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم جهود المنطقة دون الإقليمية، في إطار الدبلوماسية الوقائية.

في الختام، تكرر كوت ديفوار تأكيد موقفها الثابت المتمثل في أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لأي نزاع إلا عن طريق الحوار وإظهار الرغبة في التسوية. ولذلك، نحث مرة أخرى جميع أصحاب المصلحة في النزاع الفنزويلي على التغلب على خلافاتهم والانخراط في مفاوضات صريحة لإنهاء الأزمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سادلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية وعلى المعلومات التي أطلعت مجلس الأمن عليها بشأن مسألة فنزويلا.

تتابع الجمهورية الدومينيكية عن كثب تطور الأحداث في فنزويلا، وهي بلد تربطنا به علاقات تاريخية دائمة. فقد عاش خوان بابلو دوارتي، الأب المؤسس لدولتنا، في فنزويلا ومات فيها. وحصل عدد لا يحصى من الدومينيكيين على اللجوء السياسي في فنزويلا. واستضاف ذلك البلد آلاف المهاجرين في ذروة انتعاشه النفطي. وتلك هي الحقائق التي جعلت الجمهورية الدومينيكية مدينة بامتنان أبدي للشعب الفنزويلي. ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة، ثمة رابطة خاصة تربطنا بذلك البلد الواقع في أمريكا الجنوبية، ومن ثم، نتمنى له مستقبلاً مشرقاً تاماً.

ولا بد لي من تذكير المجلس بأن الجمهورية الدومينيكية استضافت حواراً بين المعارضة والحكومة الفنزويليتين جرى في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وحضرته مختلف بلدان المنطقة. وعلى مدار عدة أشهر، سعى ممثلو الجانبين للتوصل إلى اتفاق لحل الأزمة السياسية الفنزويلية. ولم يحقق هذا الحوار هدفه المنشود

المتظاهرين والمعارضين السياسيين احتجاجاً تعسفياً، وضمان احترام الحقوق الأساسية للمحتجزين. ويجب ضمان حرية الصحافة. وفي السياق نفسه، فإننا ندعو السلطات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من أثر الأزمة وتيسير إمكانية وصول المعونة الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان.

في الختام، فإننا ندعو إلى إيجاد حل سلمي وديمقراطي للأزمة. ونشير إلى أن هذه الأزمة لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار، وأن هذا الحوار وحده من شأنه أن يفضي إلى عملية مصالحة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي وكيالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة ويرحب بالوزراء الذين يحضرون هذه الجلسة.

يساور وفد بلدي القلق إزاء آخر التطورات التي تشهدها الأزمة السياسية والمؤسسية التي هزت فنزويلا خلال السنوات الأخيرة. وتسببت الحالة، التي تفاقت بفعل الصعوبات الاقتصادية، في أزمة إنسانية وفي نزوح الفنزويليين إلى البلدان المجاورة.

وفي ضوء هذه الحالة، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى تعبئة الجهود من خلال تنفيذ جميع الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، مما يخفف من معاناة الفنزويليين الذين يطمحون إلى ظروف معيشية أفضل. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي جميع أصحاب المصلحة على ممارسة ضبط النفس والسير بعزم على الدرب المؤدي إلى الحوار والتشاور من أجل حل خلافاتهم. كما ندعوهم إلى استخدام جميع الوسائل القانونية والسلمية لإيجاد حلول مناسبة للنزاع المؤسسي والسياسي، الذي دخل مرحلة حرجية في الأيام الأخيرة.

كما يدعو بلدي الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى دعم جميع المبادرات السلمية التي يمكن أن تسهم في حل الأزمة.

ومن أجل التحضير لعملية الانتقال هذه وإجراء انتخابات ذات مصداقية وتتسم بالتنافسية، ستكون هناك حاجة إلى دعم المجتمع الدولي لمساعدة أصحاب المصلحة السياسيين في فنزويلا على عقد حوار يضمن إجراء انتخابات حرة وتنافسية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ندعو إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى إلى تقديم الدعم، الذي يجب أن يقبله كلا الجانبين في العملية.

ليس هناك شك في أن الحالة في فنزويلا قد تدهورت ووصلت إلى نقطة مثيرة للقلق الشديد. فالأزمة تهدد الاستقرار وأجبرت ملايين الفنزويليين على الهجرة، مما تسبب في وقوع مشاكل خطيرة للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية. والأهم من ذلك أن من يعانون أشد المعاناة هم أبناء الشعب الفنزويلي الذين وقعوا ضحية لنقص مقلق في السلع الأساسية والأدوية في ظل مناخ عام يتسم بانعدام الأمن. وأضحت حقوق الإنسان في فنزويلا مهددة، مما اضطر المجتمع الدولي للانخراط في هذه الدراما التي لا يريد لها أحد.

وتأمل الجمهورية الدومينيكية في التوصل إلى نتيجة ديمقراطية وسلمية وتوافقية في فنزويلا. ومع ذلك، من المهم للغاية احترام قواعد اللعبة التي تمثل السمة المميزة للديمقراطية الحقيقية. وفي هذا الصدد، يجب إجراء انتخابات جديدة في أقرب وقت ممكن، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية والقادة السياسيين، لإجراء التغييرات المؤسسية اللازمة وضمان حيادية المجلس الانتخابي واستقلال النظام القضائي. ومن المهم أيضا تعزيز الظروف لضمان التدفق الكافي للأدوية والمواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى من أجل تخفيف الأثر السلبي لنقص تلك المواد والحالة الاقتصادية الحرجة. ونحن نهتم بالحكومة والمعارضة بنفس قدر ما أبدينا من اهتمام خلال الحوار الذي استضافناه في سانتا دومينغو. ومع ذلك، وقبل كل شيء، فإن شغلنا الشاغل هو الشعب الفنزويلي الذي يجد نفسه في وضع صعب للغاية.

بسبب تشظي المعارضة ولأن قادتها أعطوا الأولوية لمصالحهم الشخصية. كما أنه فشل لأن الحكومة كانت غير مرنة في توفير مساحة لإجراء انتخابات تنافسية وذات مصداقية، فيما رفضت السماح لأي زعيم معارض يرغب في المشاركة بالقيام بذلك.

وتسبب تعنت كل من الحكومة والمعارضة في إضاعة فرصة ثمينة وفرتها الجمهورية الدومينيكية من أجل التوصل إلى مخرج سلمي وديمقراطي ومستقر للأزمة. وكان هناك غياب للإرادة السياسية وعدم مرونة شديدة من كلا الجانبين. وتدرك الحكومة الفنزويلية والمعارضة جيدا أن الحكومة الدومينيكية بذلت قصارى جهدها في محاولة لضمان أن يؤدي ذلك الحوار إلى التوصل إلى حل دائم. ونادينا بإجراء انتخابات من شأنها أن تضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة السياسية، بدعم دولي، وفي جو من احترام حقوق الإنسان، مما كان سيسمح بإسماع صوت الشعب الفنزويلي بشكل حقيقي. ومن الواضح أن إجراء انتخابات في فنزويلا على هامش الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لعملية ديمقراطية لا يمكن أن يؤدي إلى انتخاب حكومة شرعية. وبرز توافق آراء عالمي متنام يتجاهل نتائج تلك الانتخابات، وبالتالي، الحكومة التي أفرزتها.

وخلال مداوولات منظمة الدول الأمريكية، أكدنا مرة أخرى ما يمثل مبدأ أساسيا لسياستنا الخارجية، والذي يتمثل في الحوار بوصفه آلية مقبولة للحل السلمي للنزاعات. وفي الواقع، تم التأكيد على ذلك مجددا في شكل صك ثانٍ تمثل في اقتراح تقدمت به الجمهورية الدومينيكية بأن يصدر المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية قرارا في ١٠ كانون الثاني/يناير، جاء فيه:

”إن الحوار وحده ... الحوار الذي يشارك فيه جميع الفاعلين السياسيين الفنزويليين ... يمكن أن يحقق المصالحة الوطنية وأن يهيئ الظروف اللازمة المتفق عليها لتنظيم عملية انتخابية جديدة تعبر بحق عن إرادة ... المواطنين وتحل الأزمة الحالية في هذا البلد بصورة سلمية“.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن ممثل ألمانيا خصص جزءاً كبيراً من بيانه لتوجيه الكلام لي تحديداً، أود أن أبدي بعض التعليقات.

إن استخدام الدبلوماسية الوقائية شيء ممتاز. وبطبيعة الحال، من الأفضل منع نشوب أزمة بدلاً من حلها. غير أن إعطاء إنذار نهائي سخيّف مدته ثمانية أيام طريقة غريبة جداً لاقتراح السبل الكفيلة بمنع نشوب الأزمة. وبعض الدول لم تحتج سوى لأقل من ثمانية أيام لرفض الاعتراف بالسلطات الشرعية في فنزويلا. إنها تتجاهل تماماً سيادة فنزويلا، بينما تفرض عليها ما تفضله من قرارات. لقد رفضت حق شعبها في حل مشاكله بنفسه. وهي لا تدعو القوى السياسية في فنزويلا إلى إيجاد تفاهم مشترك بهدف تحقيق السلام والاستقرار الداخليين. وتدع السلطات الشرعية، بدلاً من ذلك، إلى الاعتراف ببساطة بهزيمتها ونقل سلطتها إلى المعارضة. وذلك لا يسمى منع نشوب الأزمة، إنه يعرف بالتحريض.

ما ذا سيكون شعوركها إذا اقترح الاتحاد الروسي أن يناقش، في مجلس الأمن، مسألة الحالة في فرنسا واحتجاجات السترات الصفرة - حوالي ٢٢ ٠٠٠ من الناس خرجوا إلى الشوارع خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي؟ هل سيعتبر ذلك منعاً لنشوب الأزمة؟ وأود أن أؤكد لممثل فرنسا أننا لا ننوي اقتراح مثل هذه المناقشة. غير أننا، على العكس من فرنسا، لا نحاول الاعتراف أو عدم الاعتراف بأي كان. ومع ذلك، فإننا نعترف بالسلطات الشرعية في فنزويلا. وندعو، أولاً، إلى احترام السلطة الشرعية؛ وثانياً، إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد؛ وثالثاً، إلى عدم فرض حلول خارجية على فنزويلا. ونقترح، بدلاً من ذلك، أن نساعد شعبها على إيجاد حل سلمي لمشاكله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن أطيل هذه الجلسة. أود فقط أن أرد على زميلي الروسي. فهو للأسف، لم يرد، في مداخلته، على أي من تعليقي على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وذكر أن ٢٢ ٠٠٠ متظاهر خرجوا إلى الشوارع في فرنسا، ولكن لم يذكر أن أكثر من ٣,٣ ملايين فنزويلي فروا من بلدهم بسبب الحالة السائدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد أريثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): وأخيراً جاء دورنا لأخذ الكلمة. لدينا بيان خطي، ولكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية.

نود كذلك أن نشكر السيد مايك بومبيو لأنه، على ضوء إخفاق يوم الخميس ٢٤ كانون الثاني/يناير، في منظمة الدول الأمريكية، أبانت الولايات المتحدة عن قدر كاف من الجرأة لفرض مشروع قرار وطلب عقد جلسة لمجلس الأمن اليوم. وقد خطر ببالي والرئيس مادورو أيضاً أن ندعو المجلس إلى عقد مناقشة، ليس بشأن الحالة في فنزويلا، بل بشأن تدخل الولايات المتحدة السافر في شؤون بلدنا مستخدمة أكثر الوسائل فظاظة. ويجب أن نشير إلى أن الولايات المتحدة، في هذه المناسبة، لم تكن وراء الانقلاب. إنني أعترف بأنها ليست وراء الانقلاب. إنها تتصدر الانقلاب. إنها تقود الانقلاب. فقد أصدرت أوامرها لا للمعارضة الفنزويلية فحسب، بل كذلك للحكومات التي تدور في فلك الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى ما يبدو، في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم كذلك.

ولدينا جميع أنواع الإثباتات: من تغريدات ومنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي ودعوات من وزير الخارجية بومبيو

ولكن كذلك امتلکا الجرأة للإعلان عن سلسلة من التدابير ضد فنزويلا تنتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة - الميثاق المقدس لتعددية الأطراف. كيف يمكن استيعاب أن رئيسا هدد باستخدام القوة العسكرية - ليس جون بولتن أو مايك بنس ولا ماركو روبيو، بل دونالد ترامب نفسه - ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية ولم يواجه من قبل المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف والآن يأخذ على عاتقه اتهام جمهورية فنزويلا البوليفارية لأن حكومتها وشعبها امتثالا لدستورهما وللقانون الدولي امتثالا صارما؟

يمكننا ذكر أمثلة، لكن القائمة طويلة جدًا. لقد حدث غزو عسكري على المكسيك في عام ١٩١١. وفي عام ١٩١٢، غزا مشاة بحرية الولايات المتحدة نيكاراغوا، الأمر الذي أدى إلى احتلال ظل قائما تقريبا حتى عام ١٩٣٣، عندما أخرجهم أوغوستو سيثار ساندينو وشعب نيكاراغوا حينها من البلد. وفي عام ١٩١٤، غزت الولايات المتحدة المكسيك؛ وهاتي في عام ١٩١٥؛ والجمهورية الدومينيكية في عام ١٩١٦؛ وبنما في عام ١٩١٨؛ وهندوراس في عام ١٩٢٤؛ وبنما في عام ١٩٢٥؛ ونيكاراغوا في عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧؛ والجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٣٠؛ ونيكاراغوا في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤؛ وبنما في عام ١٩٤١.

ثم كانت مدرسة الأمريكتين، أعقبتها معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة وكوبا في عام ١٩٥٢. وجرت الإطاحة بجاكوبو آرنيز في عام ١٩٥٤ في غواتيمالا. وفي عام ١٩٥٦ غزت الولايات المتحدة نيكاراغوا. وفي عام ١٩٦٠ أذن الرئيس أيزنهاور بعملية سرية واسعة النطاق للإطاحة بحكومة فيدل كاسترو، ثم كانت عملية شاطئ غيرون في عام ١٩٦١. وبوسعي أن أستطرد. خواو غولارت في البرازيل في عام ١٩٦٤. كم شخص، سيدي الرئيس، توفي في الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٦٥ في أعقاب الغزو، بدعم من منظمة الدول

ونائب الرئيس بنس إلى قوات الأمن والقوات المسلحة الوطنية البوليفارية للجهر بمعارضتها للسلطات الشرعية وحكومة الرئيس نيكولاس مادورو الدستورية. إن ما أعطى الضوء الأخضر للقيام بالانقلاب في فنزويلا يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير هو تغريدة مع رسالة بالفيديو من نائب الرئيس بنس، وكذلك لينصب أحد الأشخاص نفسه رئيسا - وفقا لما ذكرته وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو. فهو لم يؤد اليمين أمام أي مؤسسة أو عملية أو احتفال رسميين، ولكن بإعلان أحد أعضاء البرلمان نفسه رئيسا في حشد من بين التجمعات السلمية العديدة التي ظلت تجرى في فنزويلا على مدى السنوات القليلة الماضية.

ولذلك فإنني أتساءل، إذا نظرنا في المادة ٢٣٣ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، كلمة بكلمة وحكما بحكم وجملة بجملة: أين المشروعية؟ وإذا تجاوزنا نظامنا القانوني الداخلي، أين المشروعية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام؟ أم أننا الآن نتخلى عن العلاقات الدولية المبنية على القانون الدولي ونفرض العلاقات الدولية استنادا إلى استخدام القوة، في حين نطوع المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل خدمة أهدافنا وغاياتنا التعسفية؟ إذا كان لأي من المشاركين في هذه الجلسة أن يتساءل، في أي مادة أو حكم من أحكام ميثاق الأمم المتحدة يمكن الوقوف على الأسس القانونية لإعلان شخص - لم يتم انتخابه من قبل أي جهة - نفسه رئيسا لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فيمكننا أن نجري مناقشة قانونية، ولكنني لا أعتقد أن ذلك سيكون ممكنا.

وكذلك علينا أن نتساءل، متى ينتهي كل هذا؟ إن السيد ريكس تيلرسن، وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة، ثم الرئيس ترامب نفسه، في اليوم الأول من المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية العامة (انظر A/73/PV.6)، من المنصة المقدسة لتعددية الأطراف، لم يعلن فرض الجزاءات فحسب - تدابير قسرية متخذة من جانب واحد في انتهاك للقانون الدولي -

كنت أريد فحسب أن أوضح النمط الذي نراه في وسائط التواصل الاجتماعي، والذي يُرى حقا. وأشير هنا فحسب إلى تويتر، وليس إلى مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، وإلى المتحدثين الرسميين باسم حكومة الولايات المتحدة. لاحظوا كيف ارتفع الاتجاه بشكل كبير في كانون الثاني/يناير. كانت الولايات المتحدة تتوقع انقلابا وانتفاضة عسكرية في ٢٢ أو ٢٣ كانون الثاني/يناير، وهو ما لم يكن يلوح في الأفق لأن القوات المسلحة الوطنية البوليفارية وضعت أرواحها على الخط دفاعا عن الدستور. لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة، عن طريق الابتزاز أو التمويل أو التحريض، إقناع قواتنا المسلحة بالإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، ولن يسعها ذلك. تلك كانت خطوة خاطئة أخرى من قبل حكومة الولايات المتحدة ومن انضموا إليها.

هناك أمر لا يصدق، مثل الاعتراف بدولة جديدة في الأمم المتحدة: عندما جاء في تغريدة للرئيس ترامب إنه يعترف بعضو البرلمان ديكتاتورا لفنزويلا، وتبعته على الفور كولومبيا وشيلي والأرجنتين وغواتيمالا، الذين كانوا جميعا ينتظرون الأمر بالاعتراف به أيضا. بات الأمر واضحا وشائنا للغاية: يمكنك أن ترى من خلال هذا الانقلاب من كل زاوية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقبل ذلك. بل يجب إدانته. كنا نود من مجلس الأمن عقد اجتماع لتحديد من يقف وراء الانقلاب ومعاقبته. الأمر لا يحتاج إلى جهد كبير، فالإدلة وفيرة على وسائط التواصل الاجتماعي وفي البيانات الصحفية.

ولدي هنا اليوم صحيفة "وول ستريت جورنال"، التي تبين، كما فعلت صحيفة نيويورك تايمز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أن أعضاء من الجيش الفنزويلي عقدوا اجتماعات مع مسؤولين من الولايات المتحدة لغرض يفترض أنه للإطاحة بالرئيس مادورو. وهذا لا يتأتى عن أجهزة الاستخبارات في فنزويلا أو كوبا أو روسيا؛ بل إن صحيفة نيويورك تايمز ذكرت ذلك، وكذلك صحف في إسبانيا. واليوم، في صحيفة وول

الأمريكية، لإسقاط الحكومة التي لم تكن على هوى أعضائها أو أن أيديولوجيتها لم تكن تروق لهم - حكومة كان يقودها الدومينيكي والأمريكي اللاتيني العظيم، خوان بوش؟

وفيما يتعلق بمذهب مونرو، كان ينبغي للولايات المتحدة أن تكون البلد الخاضع للتمحيص والمراجعة المستمرين، بالنظر إلى استخفافها الدائم بالقانون الدولي، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وغزواتها في أعقاب الانقلابات العسكرية. ثم جاء انقلاب ١٩٧٣ ضد الرئيس سلفادور أليندي، بعد الغزو في غواتيمالا. وفي عام ٢٠٠٢، إبان فترة الرئيس جورج بوش، وقع انقلاب في فنزويلا. لكنه فشل، واعترف بالديكتاتور. وما حدث في عام ٢٠٠٢ كان بمثابة سابقة للحالة في فنزويلا اليوم. وفي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة وراء الانقلاب، ولم تكن أمامه كما هو الحال الآن. واعترفت بديكتاتورية كارمونا، التي دامت ٤٧ ساعة. وقد أثبت تحقيق أجراه خبراء من الولايات المتحدة، من خلال سلسلة من الوثائق التي رفعت عنها السرية، أن الولايات المتحدة شاركت في محاولة الانقلاب.

وفي عام ٢٠٠٤، حدث شيء مماثل مع الرئيس جان برتران أريستيد في هايتي، وفي ٢٠٠٩ في هندوراس، حيث لم يشبه أحد في البداية في أن الولايات المتحدة كانت وراء محاولة الانقلاب، إلى أن اعترفت هيلاري كلينتون في كتاب بأنها أعطت الأمر بالإطاحة برئيس هندوراس آنذاك لأنها أرادت أن تشجع على تشكيل جمعية تأسيسية. وفي الوقت نفسه، جرى انتخاب رؤساء آخرين في أمريكا الوسطى دون حتى أن يكونوا مرشحين في الانتخابات. لقد خسروا الانتخابات، بل كانت هناك تقارير من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية تشير إلى تزوير الانتخابات. ولكن بعد ذلك، يجري دونالد ترامب اتصالا هاتفيا؛ وهم يعدونه بأنهم سينقلون سفاراتهم من تل أبيب إلى القدس. وهذا ما لا يعترف به ترامب فحسب، بل جميع الحكومات التابعة في أمريكا.

المرشح هنري فالكون كان هنا في العام الماضي؛ أنتم تعرفونه جيدا، سيدي الرئيس. قاد حملة إنريك كابريليس الرئاسية في عام ٢٠١٢. وخسر السيد كابريليس أمام القائد هوغو تشافيث. تبا، كم ضغطوا على هنري فالكون لسحب ترشيحه. حتى الرؤساء الأوروبيون ضغطوا عليه، كما فعل، بالطبع، كل متحدث باسم الولايات المتحدة. ولم ينسحب. ولكن هل تعرفون ما فعل؟ جاء إلى الأمم المتحدة وقال للأمين العام أنطونيو غوتيريش إنه من الضروري أن ترسل الأمم المتحدة مراقبين لمراقبة الانتخابات. وهذا لم يحدث. لماذا؟ لماذا لم يكن هناك مراقبون من الأمم المتحدة؟ وكان على اتصال حتى مع فيديريكا موغيريني. وأنا شخصيا نقلت للسيدة موغيريني طلبا لإرسال مراقبين لمراقبة الانتخابات في فنزويلا. ورفضوا رفضا تاما. ولماذا؟ لأن خطة الانقلاب كانت جارية بالفعل. قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، كان نائب وزير الخارجية سوليفان أول من قال إن الانتخابات ستكون مزورة. ثم تقدم الرؤساء - من كولومبيا وشيلي وأوروبا - ليقولوا إنهم لن يعترفوا بنتائج الانتخابات. ومرة أخرى، كان ذلك قبل أشهر من إجراء الانتخابات. فمتى حدث ذلك أبدا؟ كم من حالات الانتخابات في فنزويلا طُعن فيها؟ ابحثوا أنتم بأنفسكم. أروني أنه كان هناك غش حتى في صوت واحد. السيد دنكان قال إنه كان هناك حشو لصناديق الاقتراع بالأصوات، ولكن فنزويلا تستخدم نظام التصويت الإلكتروني الآلي، وهذا يشمل التحقق. والنظام يُخرج إيصالا يُقارن بعد ذلك بالعد الإلكتروني. ويتطابق هذا العد بنسبة ١٠٠ في المائة مع الوقت.

إن الولايات المتحدة تريد بناء جدار مادي على الحدود مع المكسيك، ولكنها تبني جدارا إيديولوجيا حقا.

وتذكر الكثير من النقاط التي تحدث عنها وزير الخارجية بومبيو اليوم بخطابة فترة الحرب الباردة، وكذلك بخطابة السيناتور مكارثي والرئيس نيكسون. فهم يحاولون استعادة الحرب الباردة ومبدأ مونرو لعام ١٨٢٣. ولم يكن عبثا أن قال بطل التحرير

ستريت جورنال. كل شيء واضح للغاية هنا. والقسم كان هو القطعة المفقودة الوحيدة من استراتيجية الانقلاب. ووكالة الأسوشيتدبرس، وهي أيضا وكالة أنباء أمريكية، خرجت اليوم بمعلومات شديدة الوضوح مفادها أن عضو البرلمان هذا قام برحلات سرية إلى كولومبيا والولايات المتحدة للاجتماع مع مسؤولين. لقد وُضعت الاستراتيجية بإحكام شديد. ولكن كان التنفيذ سيئا تماما، حيث تركوا وراءهم ذيولا كثيرة.

ويأسف المرء أن يفهم أن الحكومات التابعة في المنطقة لديها رجال أعمال في مناصب الرؤساء يخضعون لمصالح الولايات المتحدة. ولكن الأمر ليس كذلك مع الحكومات المحترمة. وكثير من الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي - الدول ذات الكرامة - لم ترضخ لابتزاز الولايات المتحدة، لا في الأمم المتحدة ولا في منظمة الدول الأمريكية أو في أي مكان آخر، رغم التهديدات العلنية من قبل نائب الرئيس بنس ووزير الخارجية والبعض في الكونغرس. لا عليهم. قد نفهم أن الحكومات التابعة في أمريكا اللاتينية تستسلم للولايات المتحدة بهذا الشكل. ولكن من المستغرب أن تمشي أوروبا في ركاب الولايات المتحدة - لا الولايات المتحدة، وإنما حكومة دونالد ترامب. أوروبا تمهلنا ثمانية أيام؟ علام؟ هل يظنون أن لديهم أي سلطة لفرض آجال أو إنذارات نهائية على شعب ذي سيادة؟ كيف يتأتى لهم هذا العمل المخادع - بل إنني أحرؤ على تسميته بالصياني؟ وكما تساءل الرئيس نيكولاس مادورو أمس، لم لا يُجري بيدرو سانشيز انتخابات رئاسية؟ من انتخبه؟ هل يجري على إجراء انتخابات في المملكة المتحدة. لماذا يركز الرئيس ماكرون على فنزويلا، بدلا من تكريس وقته للاحتجاجات المستمرة لذوي السترات الصفراء والطبقة العاملة الفرنسية؟ حالما يقترب شخص يرتدي سترة صفراء من قصر الإليزيه، يخرج الحراس جميعا لأنهم يخافون من الشعب. اهتم بشؤونك الخاصة. نحن لا نتدخل في شؤونكم. احترم ميثاق الأمم المتحدة وامثل له. احترم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فارغاس، واجتمعت بعد ذلك مع الرئيس دانييلو ميدينو في القصر الرئاسي، ودعوت قادة المعارضة والرئيس مادورو إلى إجراء حوار في فنزويلا. فماذا حدث؟ لقد توصلنا إلى اتفاق، وأنتم تعلمون ذلك، سيدي. وتوجد هناك وثيقة بهذا الأمر، ومن المرجح أنها أصبحت ضمن محفوظات رئاسة الجمهورية الدومينيكية، وهي تحتوي على اتفاق تمهيدي موقع بيننا. وعندما كنا على وشك التوقيع على الاتفاق، تغيرت مواقف كل من الرئيس ميدينو ورئيس الوزراء الإسباني سابقا رودريغيث ثاباتيرو وكذلك وزراء الخارجية والجهات المؤيدة الأخرى في فنزويلا. ولم يوقع جميعهم على الاتفاق. وبمحض الصدفة كان السيد ريكس تيلرسون في بوغوتا في ذلك الوقت. ووفقا لمصادر موثوقة، فإن رئيس وفد فنزويلا، الذي لجأ اليوم إلى كولومبيا تلقى مكالمة هاتفية تأمره بعدم توقيع الاتفاق والعمل عوضا عن ذلك على زيادة تعقيد الوضع. وهذه هي الحقائق.

وأود القول علاوة على ذلك، أن الكثير من الحقائق قد ذكرت هنا اليوم، ولكن بلا دليل دامغ عليها. وأود القول بكل احترام: اسألوا صندوق النقد الدولي عن المعلومات المقدمة من فنزويلا، وما إذا كانت الإحصاءات الواردة في بياناتها عن التضخم قريبة بأي قدر كان من الإحصاءات التي استمعنا إليها اليوم؟ اسألوا مدير صندوق النقد الدولي. وتحلوا بقليل من الدقة في تحقيقاتكم عندما تخاطبون العالم من هذا المحفل. ولذلك أهميته عندما يتعلق الأمر بمستقبل البشرية وسلمها وأمنها.

لكن لنتساءل عن ٣ ملايين مهاجر أيضا. فكما ذكر وزير خارجية كولومبيا، فإن هناك بالفعل مشكلة تتعلق بالهجرة لم نشهدها من قبل. غير أنها تتعلق كثيرا بالاستهانة المالية بفنزويلا وبوضعها الاقتصادي الحالي، وهو أمر لا ننكره. وما زلنا نعمل مع شعبنا في السعي لإصلاح الاقتصاد ولدينا خطط ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. ولكن كم عدد المرات التي طلبنا فيها من حكومات كولومبيا

سيمون بوليفار في عام ١٩٢٩: إن من قدر الولايات المتحدة المحتوم أن يتفشى البؤس في أمريكا باسم الحرية. وكانت تلك نبوءة قد تحققت من تلقاء نفسها. بعبارة أخرى، كان ذلك ضربا من التنبؤ، لأن ذلك بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة بنفسها.

وهل تعلمون تكلفة ذلك بالنسبة لفنزويلا منذ عام ٢٠١٧ عندما شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ تدابير قسرية انفرادية ضدها في انتهاك للقانون الدولي، وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؟ تبلغ تلك التكلفة ٢٣ بليون دولار من جراء الحصار والاستهانة بثروة فنزويلا ومواردها. فهل سيكون الاقتصاد الفنزويلي في مشكلته الحالية إذا كانت الدولة قادرة على استخدام تلك الموارد؟ وكان هناك عرض بقيمة ٢٠ مليون دولار مليون من قبل منظمة الدول الأمريكية ولكنه سحب منا في وقت لاحق. وفي مؤسسة Euroclear وحدها في بلجيكا، كان هناك ١,٢ بليون دولار من الأموال المجمدة من ثروة فنزويلا. ولا يمكننا إجراء أي معاملات مصرفية. ولا يمكننا إجراء أي معاملات عبر نيويورك أو لندن. فإما أعيدت إلينا الأموال أو جُمِدت. فهل في ذلك إنصاف للشعب الفنزويلي؟ وكان البيان الذي أدلى ممثل الاتحاد الروسي واضحا جدا بهذه الخصوص - ولكن لا يوجد ما يسمى بنظام الجزاءات للآخرين، ولا يوجد هناك حصار. وذلك مجرد كذب. إذ كانت هناك ١٨ أو ١٩ نظم للجزاءات المفروضة على فنزويلا، ولكن لا وجود لها حسب قولهم. ويجب علينا أن نفكر في ذلك. ويستمر بناء حاجز إيديولوجي حول فنزويلا.

ونؤيد مبادرات الحوار هذه مثلما أيدنا في وقت مبكر مبادرة الجمهورية الدومينيكية. ولكنها لم تفض بنا إلى أي مكان. وقد عينت من قبل الرئيس نيكولاس مادورو - إذا سمح بالتكلم عن نفسي - في منصب وزير الخارجية في آب/أغسطس ٢٠١٧. وبعد ذلك بيومين اجتمعت معكم في منزلكم، أيها الوزير ميغيل

هيئة مستقلة. وسنحرص على قول الحقيقة فيما يتعلق بكل واحد من القتلى، فنحن نحترم بعضنا بعضا في فنزويلا. ومن رعى منكم الانقلاب الذي وقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير كان يتوقع المأساة وسفك الدماء في شوارع كاراكاس، ولكن ذلك لم يحدث لأن التدابير اللازمة لمنعه قد اتخذت سلفا. على الرغم من أن مجموعات مؤلفة من ١٢ أو ١٣ شخصا قد خرجت ليلا في المناطق المكتظة بالسكان في كاراكاس بقصد نهب الممتلكات الخاصة وتخريبها، وحيث منعنا تكرار المآسي التي وقعت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ حين خرج المتطرفون في أوساط المعارضة الفنزويلية - بتمويل من بعض البلدان الممثلة هنا اليوم - إلى الشوارع للإطاحة بالقوة بالرئيس تشافيس أولا ثم الرئيس مادورو.

ونؤيد مبادرات الحوار هذه مثلما أيدنا في وقت مبكر مبادرة الجمهورية الدومينيكية. ونرحب بالرغبة التي أعربت عنها المكسيك وأوروغواي والجماعة الكاريبية في أن يجلس الفنزويليون معا بتيسير منها لإيجاد مخرج وطني للأزمة دون أن يفرض علينا من الخارج. ولن نسمح لأحد بأن يحدد لنا موعدا نهائيا أو يحضرنا في ما إذا ستعقد الانتخابات أم خلاف ذلك. وسيتخذ الفنزويليون وحدهم جميع القرارات المتعلقة بهم بجلوس أعضاء من المعارضة والحكومة إلى الطاولة.

واجتمع رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، ديوسدادو كايو، بالنائب خوان غوايدو في ٢٢ كانون الثاني/يناير بهدف فتح قناة للحوار. وبعد أن تم التوصل إلى تسوية مع السيد غوايدو، غير أنه انقلب عليها في اليوم التالي مباشرة. ولكنه خضع لضغوط شديدة في نهاية المطاف - تغريدات مستمرة من ترامب وبينس، علاوة على الضغط الذي تمارسه عليه جماعته. فماذا يريدون، هل هدفهم إشعال حرب أهلية في فنزويلا؟ سيخيب سعيهم. وقد يعلن رؤساء الولايات المتحدة الحرب أحيانا في مواجهة المشاكل المحلية. وقد بدأ الرئيس ترامب يأسف سلفا لأن العراق كان أفضل حالا في عهد صدام حسين وأن ليبيا كانت أفضل

وبيرو وشيلي وإكوادور والأرجنتين تزويدنا بالبيانات؟ وكم مرة طلبنا منها إرسالها لنا؟ ونحن نعلم أن بوسع أي مواطن فنزويلي أن يغادر البلد عبر الجسر إلى كولومبيا ليصل إلى شيلي في نهاية المطاف. فكيف أعلم ذلك؟ أتعلمون ما الذي حدث في الأيام الأخيرة هذا؟ لقد دعا رئيس إكوادور، لينين مورينو، إلى إنشاء ألية لملاحقة الفنزويليين المهاجرين في إكوادور. واكتظت سفارتنا في إكوادور بالمهاجرين الذين يطلبون منا مساعدتهم على مغادرة إكوادور لأنهم يواجهون كره الأجانب والاضطهاد الفاشي في إيبارا الواقعة في شمال البلد. وأنه لأمر مؤلم جدا. وهل تعلمون ما حدث يوم الأربعاء هذا؟ لقد أقفلت ثلاث طائرات، بما فيها الطائرة الرئاسية، لتنتقل ما يزيد على ٢٣٠ من المهاجرين الفنزويليين إلى بلدهم. وأرسلت ثلاث طائرات أيضا اليوم حيث لا تزال سفارتنا تكتظ بالمهاجرين. وما نزال نسدد فواتير الفنادق على الرغم من الصعوبات التي نواجهها في إرسال الأموال إلى بعثتنا الدبلوماسية بسبب الحصار. ومع ذلك لا يمنح إذن التحليق للطائرات لأداء مهمة إنسانية ترمي إلى إعادة الفنزويليين إلى ديارهم وأسرهم. وهذا هو الاضطهاد بعينه. فإلى ماذا ترمي هذه الحرب على فنزويلا؟ نحن في انتظار زيارة من السيد إدواردو ستاين، مقرر لها أن تحدث خلال هذا الأسبوع. ونحن بانتظار زيارة أيضا من صديقتنا الرئيسة السابقة، السيدة ميشيل باتشيليت.

وفيما يتعلق بالعنف، فإنكم تقولون هنا أن الديكتاتورية تواصل قمع المواطنين وقتلهم. ونرجو منكم أن تدرسوا تاريخ فنزويلا على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد ذلت مسيرات المعارضة التي استغلت فيها مشاهد القتلى انقلاب عام ٢٠٠٢. وتم فيها استخدام القناصة أيضا. وانظر كم عدد الذين قتلوا في الأيام الأخيرة في مظاهرات سلمية حقا. من الذي قتلهم؟ وتواصل السلطة القضائية والنيابة العامة في فنزويلا التحقيق في تلك الحوادث. وقد خولت للسلطة القضائية سلطة سيادية وهي ليست بحاجة إلى أي تدخل في مهامها من قبل أي

المسلحة - دائماً على أهبة الاستعداد للدفاع عن سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

وأودّ أن أختتم بالقراءة من بياني المعد سلفاً وحيث سأذكر مادة في دستورنا. لقد بُدِلَتْ جهودٌ، لا شكّ في أنها أُنتجت في المختبرات الموجودة في واشنطن العاصمة، لإضفاء غلاف دستوري على شخص عيّن نفسه رئيساً واسمه لم يكذب يصبح معروفاً في فنزويلا - حتى رئيس باراغواي لم يتمكن من لفظ اسمه الأخير صحيحاً بالألمس. ولذلك أود قراءة المادة ٢٣٣ دستورنا.

”يصبح رئيس الجمهورية غير أهل نهائياً للمنصب بسبب أي من الأحداث التالية: الوفاة؛ الاستقالة؛ العزل من المنصب بموجب قرار من محكمة العدل العليا؛ الإعاقة البدنية أو العقلية الدائمة التي يصادق عليها مجلس طبي تعيينه محكمة العدل العليا بموافقة المجلس الوطني؛ التخلي عن منصبه، الذي يعلنه المجلس الوطني على النحو الواجب؛ وسحب الثقة باستفتاء شعبي.“

ينظّم استفتاء رفع الثقة في فنزويلا في منتصف مدة الرئاسة إذا كان الشعب غير راض بها؛ وحدث ذلك في عام ٢٠٠٤ مع القائد هوغو تشافيث، وتم الإبقاء عليه.

”وعندما يصبح رئيسٌ منتخبٌ غير أهل بصورة دائمة للعمل قبل تنصيبه، يُجرى انتخاب جديد بالتصويت العام وبالاقتراع المباشر في غضون ٣٠ يوماً متتالية. وفي انتظار الانتخاب وتنصيب الرئيس الجديد، يتولّى رئيس المجلس الوطني رئاسة الجمهورية.“

ألم يجرّ تنصيب رئيس في فنزويلا؟ ألم تكن هناك انتخابات؟ وإذا كان هناك خلاف في أحد الفروع - وهناك خمسة في فنزويلا، كلها شرعية - مثل المجلس الوطني، اذهب عندئذ إلى المؤسسات الأخرى. اذهب إلى محكمة العدل العليا. ولكن

حالا في عهد معمر القذافي الذي أطاحوا به واغتالوه بوحشية، في حين كان وزير الخارجية حينئذ يضحك على مشهد اغتياله. ولا مكان للقوة والوحشية في عالم اليوم. وتواصل الولايات المتحدة الآن سحب قواتها من سوريا. وهي الآن بصدد البحث عن إشعال حرب جديدة في أمريكا اللاتينية. فهل فنزويلا هي البلد الذي يسعى السيد ترامب إلى إشعال الحرب فيه؟ إننا لن نعطي دونالد ترامب الفرصة لإشعال حرب في فنزويلا. وسيسود السلام والاستقرار والتفاهم في فنزويلا، على الرغم من سعي الكثير من البلدان الممثلة هنا لإشعال الحرب في بلدنا.

وفيما يتعلق بالموعد النهائي الذي تحاول أوروبا أن تضعه لنا، نذكر المحرر سيمون بوليفار في عام ١٨١٨ وأول نزاع خاضه مع مسؤول من الولايات المتحدة. تذكروا أن الولايات المتحدة لم تؤيد كفاح بلدنا من أجل الحرية. فقد سبق أن حصلت هي على استقلالها بنفسها، بعد كسبها الحرب ضد الإمبراطورية البريطانية. ولكن عندما واجهت المستعمرات في أمريكا الجنوبية الإمبراطورية الإسبانية، أعلنت الولايات المتحدة أنها على الحياد. أليس هذا مثيراً للاهتمام؟ ثم بعد ذلك، لم تعلن أنها محايدة وحسب، بل ساعدت في الواقع سرّاً مؤيدي الملكية، الإسبان. وفي إحدى حالات الدعم السري، في نهر أورينوكو في فنزويلا، انتهكوا قرارات الحكومة الشرعية لرئيس الدولة آنذاك، سيمون بوليفار، وأوقفت السفن الأمريكية المحملة بالذخيرة والإمدادات، الأمر الذي أدى إلى نزاع. وفي نهاية المطاف، أبلغ المحرر وكيل الولايات المتحدة إيرفين بأنه لا فرق لدى فنزويلا بين ما إذا كانت تحارب إسبانيا أو العالم بأسره إذا أساء إليها العالم بأسره. ونحن نتخذ نفس الموقف مرة أخرى اليوم. ولحسن الحظ أن لدينا أصدقاء أوفياء، تكلموا هنا في المجلس. ومع ذلك، فمن يسيء لفنزويلا سيجد شعب فنزويلا - جنباً إلى جنب مع الرئيس نيكولاس مادورو، والمحالس البلدية، والقوى الشعبية والقوات

كثير من البلدان هنا بأنها دول تابعة. وفي الواقع، فإن من المثير للاهتمام أن كل بلد هاجمها المتكلم السابق أو انتقدها كانت بلداً ديمقراطية. وكل بلد تم انتقاده كان ديمقراطياً. لقد كانت مجرد سلسلة من الإهانات التي تمثل حقيقة وجود دولة تابعة هنا، وهي فنزويلا، والتي صارت للأسف تابعة لكوبا وروسيا.

إن النظام والمتحدث باسمه يختبئ وراء القوانين ودستور فنزويلا في حين يسجن المعارضين ويمنع الانتخابات الحرة ويقتل الديمقراطيين من أمثال فرناندو ألبان. لا يتعلق هذا بالتدخل الأجنبي في فنزويلا. وهي ليست محاولة لفرض نتيجة ما على الشعب الفنزويلي. فالديمقراطية لا تحتاج أن تُفرض على الإطلاق. فالاستبداد هو ما يحتاج إلى أن يُفرض. وتعلق هذه المناقشة في مجلس الأمن بحق الشعب الفنزويلي في توجيه شؤونه الداخلية واختيار مستقبل بلده بصورة ديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنا أيضاً لم أكن أنوي التكلم مرة أخرى. ولكن رد ممثل الولايات المتحدة، وهذا ينسحب على أي دائرة يمثلها، قد اضطرني أن آخذ الكلمة مرة أخرى.

ولعلم أعضاء مجلس الأمن، ليس لروسيا دول تابعة، على عكس الولايات المتحدة. فنزويلا ليست تابعة لروسيا، وكوبا ليست كذلك أيضاً. ونحن لا نستخدم حتى هذا النوع من المصطلحات. وهي لا توجد في سياستنا الخارجية أو دبلوماسيتنا.

وقد يتفاجأ ممثل الولايات المتحدة بأن يعلم أننا، عندما نناقش بعض المسائل في مجلس الأمن، لا نحاول إجبار أي بلد على أن يتصرف كما نريد له أو بحسب مصلحتنا. إننا دائماً نحترم سيادة كل بلد، سواء كان عضواً في مجلس الأمن أم لم يكن، ونحترم دائماً آرائه وسياساته. وإذا كانت سياساته

كيف يمكن أن يُعلن أحد النواب نفسه رئيساً مؤقتاً، فتبدأ الحكومات في جميع أنحاء العالم بالاعتراف به، حكومات تؤخذ على محمل الجد وعندها إدارات للشؤون القانونية في وزاراتها تتقيد بميثاق الأمم المتحدة وهي على دراية بدساتير الدول؟ إن القيام بذلك يُخضع سيادة القانون إلى القوة، وذلك يشكل خطراً على البشرية. ويجب أن نوقف هذا اليوم، هنا في الأمم المتحدة.

وأعتقد أن ما يَبْنُهُ كاف. ونقول للشعب الفنزويلي، الذي يستمع إلينا، إننا رأينا هنا أن فنزويلا ليست وحدها، وهو الأمر الذي سيستمر إظهاره في هذه الجلسة، كما كان الحال في المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك في حركة بلدان عدم الانحياز، التي ترأسها فنزويلا. والسبب في أن فنزويلا ليست وحدها هو أنها تحترم دستورها وميثاق الأمم المتحدة.

وسنواصل السير على درب ديمقراطيتنا. ولن نسمح بأن يُفرض علينا أي قرار أو أمر من جانب أحد. قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو بنفسها إن هذا الشخص النائب قد أعلن نفسه رئيساً. فأين يُذكر إعلان الذات في الدستور؟ إنني أطلب من الحاضرين أن يجدوه في الدستور وأن يُروني إياه، ثم يمكننا أن نناقشه. وبالنيابة عن الرئيس نيكولاس مادورو، والسلطات العامة، والشعب، والقوى الشعبية، والبلديات والمجالس البلدية، نُصرُّ على أن فنزويلا، كما ينص الدستور، حرة ومستقلة بصورة لا رجعة فيها وأن أي دولة عظمى، مهما كانت قوتها، لا يمكن أن تُملي على بلدنا مصيرها أو الخطوات التي يجب أن تتبعها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد أبرامز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لم تكن لدي نية أخذ الكلمة، ولكن يبدو لي أن مما يستحق العناء، بل من الضروري، الرد على البيانات التي أدلي بها باسم النظام في فنزويلا. ولا يسعني أن أرد على كل هجوم شُنَّ ضد كل بلد هنا، من قبيل الإهانات التي وُجّهت بوصف

السيد بومبيو، الذي لم يرد البقاء ليستمع إلى بياننا. من المؤسف أنه غادر، حيث إننا قد أوضحنا هنا - وعلى نحو ما أوضح الرئيس مادورو أيضا - عزمنا على إقامة تواصل مفتوح وحوار مع حكومة الرئيس ترامب. هذا ما حاولنا القيام به منذ اليوم الأول لتولي القائد تشافيز مقاليد السلطة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، ومنذ تولي الرئيس نيكولاس مادورو السلطة. وكان الرد الذي تلقيناه على عروضنا بإجراء حوار هو الحصار، والاضطهاد، والجزاءات، والعنف، والعدوان، والإهانات، والتدخلات، والآن هذا الانقلاب. ومع ذلك، لا تزال الفرصة متاحة حتى تتمكن من إجراء حوار وأن يعامل كل منا الأخرى بطريقة متحضرة، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتعين علينا جميعا أن نحترمه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

السيد تروخيو غارسيا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أثني على السلطات الرفيعة المستوى لحضورها هنا اليوم وأعرب عن امتناني للإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. كما أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

أود أن أبدأ بالترحيب بالعملية الانتقالية وإعادة إرساء النظام الدستوري التي تجري في البلد الشقيق في هذه المرحلة الجديدة التي بدأت في ٢٣ كانون الثاني/يناير، تحت قيادة الرئيس المؤقت خوان غوايدو والجمعية الوطنية، مدفوعة بالقوى السياسية الديمقراطية المفعمة بالحماس والاحتشاد الواضح والواسع النطاق للمواطنين. لقد طلبت كولومبيا الكلمة في هذه الجلسة للانضمام إلى الدعوة العادلة للشعب الفنزويلي والإعراب عن دعمها الثابت والحازم للرئيس المؤقت لفنزويلا، خوان غوايدو، والاختصاصات التشريعية للجمعية الوطنية المنتخبة في

أو آراؤه تتفق مع تلك الخاصة بنا، نكون سعداء. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نحترم أن لكل عضو في الأمم المتحدة آراءه والمواقف الخاصة به والحق السيادي في أن تكون له سياسته الخارجية.

وللأسف، هناك العديد من الأمثلة على استخدام البلد التي يمثلها ممثل الولايات المتحدة دولاً تابعة للنهوض بمصالحها الخاصة، بل إجبارها على السير على خطاها. لذلك لا أنصح بمناقشة من لديه دول تابعة ومن ليس لديه ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في فنزويلا للإدلاء ببيان آخر.

السيد أريثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بما قاله السيد إليوت أبرامز، أحيانا يكون من الصعب على بعض المتحدثين التكلم استنادا إلى سلطة أخلاقية، لا سيما بالنظر إلى خلفياتهم وسجلهم. ونحن نحترم القدرة التي أظهرها في التفاوض بشأن العديد من الحالات الصعبة، إلا إنه قد جرت محاكمته وتم العفو عنه لنفس هذا النوع من التدخل في أمريكا اللاتينية - في واقعة إيران كونترا وللتعاون مع طغاة مثل ريوس مونت. بعبارة أخرى، ربما تكون هذه الكلمات أكثر ملائمة لمحدث من جيل آخر.

وعلى أي حال، يتم توجيه إساءات يومية إلى فنزويلا، بما في ذلك كلمات "دكتاتورية"، و"نظام"، و"تعذيب"، و"قاتل"، و"فاسد"، و"تاجر مخدرات". بالله، لماذا القذف بهذه الإهانات؟ إنها إهانات دائمة توجه ضد فنزويلا. ولحسن الحظ، فإن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة قد استأنفت العمل، حيث إنني أعتقد أنه ليس لديها شيء تفعله أفضل من تركيز اهتمامها على فنزويلا. ونحن شاكرين لأن حكومتها استأنفت العمل حيث إنه سيكون لديها المزيد من العمل لتقوم به.

في بناء استجابة إقليمية وعالمية لإدارة أزمة الهجرة على النحو الملائم.

ما يدفعنا من الناحية الإنسانية في الحالة الراهنة هو ضمان أن تصل المعونة إلى من هم في حاجة إليها عند إعادة فتح الأبواب التي أغلقتها الدكتاتورية - بفضل الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس المؤقت خوان غوايدو. على المجتمع الديمقراطي الدولي واجب أخلاقي وسياسي يتمثل في التعبئة الدبلوماسية والسياسية دون تردد أو تأخير لدعم جهود الشعب لاستعادة حقه في الحرية والازدهار.

لقد قال الرئيس إيفان دوكي ماركيز ذات مرة إن ما يدمر فنزويلا يدمرنا وما يقوي فنزويلا يقوينا. ولذلك، فإن ما جاءت كولومبيا لتطلبه من المجتمع الدولي في هذه الجلسة التاريخية لمجلس الأمن - بكل احترام، ولكن بصبر نافذ - هو دعم إنهاء حالة الاغتصاب والشروع في العملية الانتقالية من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة، مع توفير كل الضمانات، تحت قيادة الرئيس المؤقت غوايدو. لقد أتت كولومبيا لتطلب الدعم لرفض عمليات الحوار الزائفة التي استخدمتها الديكتاتورية لعرقلة العمليات وكسب الوقت وإطالة معاناة الشعب الفنزويلي. لقد أتت كولومبيا لتطلب دعم دخول المعونة الإنسانية إلى فنزويلا. لقد أتت كولومبيا لتطلب من المجتمع الدولي أن يطالب باحترام حياة خوان غوايدو وسلامته هو وأعضاء الجمعية الوطنية، أولئك الذين يناضلون من أجل الديمقراطية، وجميع الفنزويليين الذين كرسوا جهودهم لبناء مستقبل أفضل. لقد أتت كولومبيا لتطلب انضمام المزيد من أعضاء المجتمع الدولي إلى إحالة دول مختلفة إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى يمكن التحقيق في الأحداث الخطيرة التي وقعت في فنزويلا. لقد أتت كولومبيا لتطلب دعم تدابير حماية الأصول التي صادرتها الديكتاتورية والفساد. لقد أتت كولومبيا لتطلب الدعم السياسي من كل ركن من أركان العالم للتطورات التي أعادت الأمل إلى شعب يرى وعدا مشرقا بمستقبل أفضل. لقد أتت كولومبيا لتطلب تأييد قرار المضي

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولذلك فإن الإجراءات التي نتخذها تجسد الوفاء بواجباتنا كدولة عضو في الأمم المتحدة، وعضو في منظمة الدول الأمريكية، ومن الموقعين على الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الواجبات تدفعنا إلى العمل ضمن الأطر القانونية المذكورة عند وجود مخالفات تعرق العملية الديمقراطية، كما هو الحال في فنزويلا نتيجة للعملية الانتخابية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٨ وافترقت إلى الشرعية. ولنفس السبب، جنبا إلى جنب مع الديمقراطيات الأخرى في نصف الكرة الغربي، ومن خلال العمل في إطار مجموعة ليما، اتخذت كولومبيا القرار السياسي بأن تلتزم حكومتها بحزم، بقيادة الرئيس إيفان دوكي ماركيز، بدعم تعزيز الظروف التي تمكن الشعب الفنزويلي الشقيق من العيش من جديد في ديمقراطية وحرية.

لقد شكلت الديكتاتورية في فنزويلا تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، في حين تتناقض مع القانون الدولي، ولا سيما قانون البلدان الأمريكية. وبصفتها دولة مجاورة لفنزويلا، فقد شهدتها كولومبيا وعانت من آثارها. لقد استولت هذه الدكتاتورية على ممتلكات كان رجال أعمال كولومبيون يمتلكون فيها حصصا مشروعة، وقد دمرت جميع عمليات التبادل التجاري التي كانت تعود بالفائدة والمنفعة المتبادلة على البلدين، وقد آوت جماعات إرهابية تنتهك وتهدد حق مواطنين في كولومبيا في الحياة وممتلكاتهم وأمنهم ورفاههم.

وقد بلغت الآثار المدمرة للإجراءات التي تتخذها الديكتاتورية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حد أنها أدت إلى نزوح أكثر من ٣,٥ مليون شخص، تخلوا عن أراضيهم في حالة من اليأس والإحباط بحثا عن السلام والفرص. وبروح من المسؤولية والتضامن والشعور بالواجب الإنساني، رحبت كولومبيا بأكثر من مليون مهاجر من فنزويلا، رغم قدراتها ومواردها المحدودة. وعليه، سنواصل المشاركة بنشاط

أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا، والهدف الواضح من ذلك هو فرض تغيير الحكومة واستبدال الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو من خلال انقلاب. وهذه الأعمال لا تسهم في إيجاد حل سياسي وسلمي، وهو أمر ملك للشعب الفنزويلي وحده والذي يجب أن يمارس حقوقه في السيادة وتقرير المصير بما يتماشى مع التشريعات الوطنية.

وثمة حاجة ضرورية وملحة لاحترام إرادة الشعب والوقف النهائي للسياسات التي تنتهك القانون الدولي ولوضع حد للأعمال العدائية، بما في ذلك جميع التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تهدد التنمية الاقتصادية وتعزل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تنتهك بذلك الحقوق الأساسية للشعب الفنزويلي بأكمله. إن السمة الرئيسية للحالة في فنزويلا هي المحاولات الملموسة المخزية لتدمير المكاسب الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والحد من الفقر والجوع التي حققتها بمجهود كبير الثورة البوليفارية التي أطلقها القائد الخالد هوغو تشافيث فرياس.

ويجب ألا يقوض أي شيء منطقة السلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أعلنها رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤. وبناء على ذلك، فإن أي تهديد أو عمل من أعمال العدوان العسكري غير مقبول ومستهجن. وقد لخص قائدنا، الرئيس دانييل أورتيغا سايدرا، على أفضل وجه ما يحدث في هذه الدولة الشقيقة على النحو التالي:

”وفي هذه الأيام، فإنهم عندما يشنون أعمالاً عدائية ضد شعوب ودول، مثل فنزويلا، فإنهم يفعلون ذلك من خلال سياسة تدخل علي في شؤونها الداخلية. وما نراه هو عمل وموقف ينمان عن الغطرسة وعدم احترام القانون الدولي من قبل دولة لا يمكنها، كما برهن التاريخ على ذلك، أن تقبل بالقانون الدولي أو تلتزم به.

قدما نحو إجراء منافسة انتخابية تتسم بالشفافية والأمن يمكن من خلالها أن يختار الأشقاء في فنزويلا الحكومة التي يريدونها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى الوزير مستشار رئيس نيكاراغوا.

السيد أوكويست كيلبي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): تشارك نيكاراغوا في جلسة مجلس الأمن اليوم للتأكيد على التزامها بالسلام والتأكيد مجدداً على تضامنها مع جمهورية فنزويلا البوليفارية حكومة وشعباً ورئيسها المنتخب بصورة شرعية، شقيقنا، السيد نيكولاس مادورو موروس. وتعتقد نيكاراغوا حكومة وشعباً أن فنزويلا لا تمثل بأي شكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولذلك نطالب ونحث على احترام القرارات السيادية للشعب الفنزويلي.

لقد مارس الشعب الفنزويلي بالفعل حقه السيادي من خلال انتخاب أخينيا نيكولاس مادورو رئيساً دستورياً شرعياً له، لا لفترة ولاية واحدة بل لفترةين متتاليتين. ويجب علينا أن نتذكر وأن نتشاطر مع المجتمع الدولي ما قاله الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، السيد جيمي كارتر، الذي وصف النظام الانتخابي في فنزويلا بأنه الأفضل في العالم. ونحن نذكر بذلك في حالة ما إذا كانت ثمة شكوك لدى أحد في دقة وشفافية نتائج جميع الانتخابات التي أجريت في فنزويلا خلال الـ ٢٠ عاماً الماضية. وبالمناسبة، من المهم أن نشير إلى أنه لم يمارس أي شعب في الأمريكيتين حقه السيادي في اختيار قادته عدداً من المرات يفوق ما فعله شعب فنزويلا خلال العقدين الماضيين، وهو ما يُعتبر درساً مهماً لجميع الشعوب - درساً في السيادة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، سطره الشعب الفنزويلي.

إن طلب عقد جلسة اليوم هو تدخل واضح في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبمثل اهتمام الولايات المتحدة وإصرارها على إدراج مسألة فنزويلا في جدول أعمال المجلس شكلاً آخر من

الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى استغلال مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على حملتها الدولية ضد الحكومة الدستورية التي يرأسها نيكولاس مادورو مورو. إن التهديد الرئيسي للسلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو حملة التخويف من جانب الولايات المتحدة وحلفائها ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك في ازدياد صارخ لإرادة شعب فنزويلا ومؤسستها الشرعية، وهي الإرادة التي جرى التعبير عنها في الانتخابات التي أجريت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، وامتنعت المعارضة الفنزويلية طوعاً عن المشاركة فيها.

ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت للثورة البوليفارية والشايفيزية وللوحدة المدنية العسكرية للشعب الفنزويلي ولحكومته الشرعية والديمقراطية بقيادة الرئيس الدستوري نيكولاس مادورو مورو. وندين بشدة محاولة فرض حكومة عن طريق الانقلاب، تخدم مصالح الولايات المتحدة في فنزويلا والنداءات المتكررة لقيادات الجيش في فنزويلا للانضمام إلى ذلك المسعى. إننا نعبر عن سيادة شعبنا في مواجهة هذا الموقف إزاء فنزويلا. ودعماً للحق المشروع لهذه الدولة الشقيقة في تقرير مستقبلها هو دفاع عن كرامة الجميع.

ويجب ألا ننسى المحاولات الأخرى، مثل الانقلاب العسكري لعام ٢٠٠٢ والانقلاب النفطي لعام ٢٠٠٣؛ والمرسوم الرئاسي العدائي الذي أصدرته الولايات المتحدة والذي وصفت فيها فنزويلا بأنها تهديد استثنائي وغير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية لتلك الدولة العظمى؛ والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد؛ والدعوة إلى القيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة الدستورية في فنزويلا؛ والتحذير الذي وجهه رئيس الولايات المتحدة فيما يتعلق بإمكانية استخدام الخيار العسكري؛ ومحاولة اغتيال الرئيس مادورو في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

إن أفعال مجموعة من البلدان والدور المخزي الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية يشكلان محاولة يائسة جديدة لتنفيذ

وكلما يحلو لها ذلك، فإنها تدوس على القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتتخذ الإجراءات أحادية الجانب التي تريدها بسبب قوتها“.

إن فنزويلا هي كل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفنزويلا هي العالم بأسره، لأنه في فنزويلا يجري الدفاع عن مبادئ عدم التدخل ونظام متعدد الأطراف يقوم على استقلال الدول وسيادتها والمساواة بينها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد باتت اليوم ساحة لتهديدات مستمرة تتعارض مع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو الإعلان الذي وقعه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويكرس هذا الالتزام واجب الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتقييد بها؛ والامتناع عن التدخل، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى؛ والتقييد بمبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وحرية الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد أعلنت الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية تفعيل مبدأ مونرو. وفي تجل جديد لسياستها الإمبريالية في المنطقة، فإنها تحدد فنزويلا على نحو لا هوادة فيه بالمرّة، معلنة أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة. وباتت المنطقة اليوم أشبه بالمرج الشاسعة في وقت الجفاف. وقد تؤدي شرارة واحدة إلى نشوب حريق لا يمكن السيطرة عليه ومن شأنه الإضرار بالمصالح الوطنية للجميع.

ونحن نرفض رفضاً قاطعاً البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية في قاعة المجلس اليوم. ونأسف لأن حكومة

إننا نعيش بلا شك في عصر متقلب، ويجب أن نرفض رفضاً قاطعاً جميع المحاولات الرامية إلى زيادة تفاقم الحالات الخطيرة أو القيام بتغيير القادة المنتخبين ديمقراطياً من خلال الإملاءات والتدخلات البعيدة كل البعد عن أسس السلام والأمن الدائمين. إن استغلال الأقوياء للضعفاء أمر معروف تماماً في تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملطخ به ندوب غير قابل للإزالة جراء التدخلات العسكرية وفرض الحكومات الدكتاتورية. إن ذلك التاريخ الفظيع وضرورة الانتصار على مخلفاته المتبقية تدفع بلدان نصف الكرة الغربي إلى أن تعتبر أي شكل من أشكال عودة ظهوره بغضاً جداً. وفي المنطقة الكاريبية دون الإقليمية التي ننتمي إليها، شهدنا اشتداد حدة التدخل العسكري، بينما نظل مدركين للتدخل المتطفل وغير القانوني في العمليات الانتخابية نتيجة لمعارك الحرب الباردة بالوكالة.

علينا ألا نغفل عن الصورة العامة بالتركيز على التفاصيل وعلينا أن نبقي مدركين أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تظل منطقة سلام كما أعلنتها رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤. وينبغي ألا ندع فنزويلا تشهد مرة أخرى العمل الإرهابي المنهجي ومحاولة الانقلاب التي أدت إلى سفك الدماء في شوارع كاراكاس في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن امتعاضها لعقد هذه الجلسة اليوم، لا سيما على خلفية مفارقة لا لبس فيها. من الناحية الدستورية، فإن لجمهورية فنزويلا البوليفارية رئيساً منتخباً على النحو الواجب، وهو ممثل في شخص فخامة نيكولاس مادورو، الذي تم تنصيبه رسمياً لفترة ولاية ثانية في ١٠ كانون الثاني/يناير. غير أنه من المؤسف أن حملة يعافها الضمير ضد الرئيس المنتخب قانونياً وشرعياً تقوم بها منظمة الدول الأمريكية، وهي أقدم منظمة في نصف الكرة الغربي، تهدف

السياسة الفاشلة المتمثلة في تغيير النظام والتي أحبطتها مراراً مقاومة الشعب الفنزويلي الثابتة وتصميمه على الدفاع عن سيادته الوطنية.

ونؤكد من جديد احترامنا الثابت لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وستتصر الإرادة السيادية للشعب الفنزويلي أمام التدخل الإمبريالي. وسيحكم التاريخ على من قام بتشجيع هذا الانقلاب والاعتراف به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد بينوي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ما فتئت سانت فنسنت وجزر غرينادين تراقب عن كثب التطورات التي حدثت مؤخراً في جمهورية فنزويلا البوليفارية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وشأننا شأن العديد من البلدان، نشعر أيضاً بالقلق العميق والتخوف إزاء الأحداث الجارية في هذا البلد الكاريبي المجاور.

وليكن من الواضح تماماً أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد المبادئ الأساسية لعدم التدخل في شؤون الدول؛ واحترام سيادتها؛ والتقييد بسيادة القانون؛ واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم بهذه المبادئ. وإذ ندرك الطابع المعقد للأزمة السياسية التي طال أمدها في فنزويلا، والتي تفاقم بسبب الأحداث التي وقعت مؤخراً، فإننا نشدد على ضرورة إجراء حوار هادف فيما بين جميع أصحاب المصلحة في البلد من أجل تهدئة الحالة الخلافية والمثيرة للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا. **السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب كندا ترحب بالفرصة المتاحة لمناقشة مسألة فنزويلا في المجلس. ونظرا لخطورة الأزمة المتفاقمة والآثار الخطيرة على شعب فنزويلا وعلى أمن المنطقة واستقرارها، تأتي مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب. لقد رفضنا بشدة، إلى جانب البلدان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك معظم بلدان الأمريكتين ومنظمة الدول الأمريكية، المطالبة غير المشروعة بالسلطة من جانب نيكولاس مادورو موروس. إن الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/ مايو ٢٠١٨ لم تكن حرة ونزيهة؛ وفي الواقع، كانت مزورة ولهذا السبب لا سلطة لدى نظام مادورو ليحكم فنزويلا. تقف كندا مع الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطيا والنظام الدستوري في فنزويلا.

وتكرر كندا التأكيد على تأييدها الكامل لخوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية، بصفته الرئيس المؤقت لفنزويلا. ونؤيد التزامه بقيادة فنزويلا إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وندعو المجتمع الدولي إلى تأييد الجهود التي يبذلها واحترام دستور فنزويلا ومؤسساتها الديمقراطية.

وقد تابعت كندا الأحداث هذا الأسبوع حينما نزل الآلاف من الفنزويليين إلى الشوارع معبرين عن التزامهم بالديمقراطية بصورة سلمية وقوية. إننا نثق في أنه سيتم إيجاد حل دائم للأزمة في فنزويلا من خلال قيادة الشعب الفنزويلي وشجاعته. (تكلم بالفرنسية)

ولئن كان المجتمع الدولي قد شكل جبهة موحدة للتنديد بنظام نيكولاس مادورو الدكتاتوري، يجب ألا تغيب عن بالنا الظروف الحرجة التي يقاسيها ملايين الفنزويليين. إنهم يعانون من انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان نتيجة للأزمة الاقتصادية والسياسية، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية،

إلى تنصيب حكومة رئاسية موازية غير منتخبة، بصورة انفرادية وخارج الحدود الإقليمية، بغية زعزعة استقرار النظام وسيادة القانون في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي الوقت الحالي، تخلت منظمة الدول الأمريكية عن دورها كحكم، بل وعن أي مسؤولية قيادية جدية في نصف الكرة الغربي لنزع فتيل الأزمة في فنزويلا، ولا سيما أنها تكرر تاريخها المؤسف باعتبارها قناة للعدوان الإمبريالي والمطامع في الهيمنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن حسن الحظ أن العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة لم تستنفد خيار الحوار، كما أنها لم تتخل عن هذا المبادئ التأسيسية لمنظمة الدول الأمريكية ومواثيق الأمم المتحدة. وأعربت المكسيك وأوروغواي عمليا وبتركيز، عن استعدادهما للتوسط في الأزمة السياسية، بينما عرضت مجموعات إقليمية مثل الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي مساعيها الحميدة للقيام بدور وسيط نزيه لتيسير الحوار بين جميع الأطراف لحل الأزمة. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد هذه المبادرات المسؤولة.

إننا نؤكد بشكل قاطع أن فنزويلا لا تمثل أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن الحكومة قد تعرضت لحملة منهجية من العدوان. ولا شك أن البلد يواجه العديد من التحديات المعقدة التي يجب معالجتها مباشرة بالوسائل الديمقراطية وضمن حدود القانون الأسمى للبلد، وهو دستورها.

وكما هو الحال دائما، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين مستعدة للمساعدة بصورة بناءة إخواننا وأخواتنا الأعزاء في جمهورية فنزويلا البوليفارية وتحقيق التقارب بين القوى المتنازعة. يجب علينا ألا نتخلى عن الحوار لأنه ضروري في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويعلمنا التاريخ أن رفض الحوار هو في كثير من الأحيان أساس الانفرادية والحرب، وهو خيار لا يمكننا السماح به في منطقة السلام خاصتنا.

فلنسترشد بالمبادئ الرئيسية لهذه المنظمة وميثاقها.

بشجاعتهم ونكرر الإعراب عن التزامنا الثابت بالمبادئ العالمية للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها جلسة مجلس الأمن هذه.

لقد قرر وفد بلدي المشاركة في هذه الجلسة بدافع تمسكه بالقانون الدولي وبمبدأي تقرير الشعوب لمصيرها واحترام سيادة الدول.

وفي البداية، نود أن نعرب عن تضامننا مع حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس ومع الشعب الفنزويلي. ونود أيضا أن نشدد على نقطة أثّرت سابقا في هذه القاعة. لقد أعلنت منطقتي - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - نفسها أنها منطقة سلام.

وقد طلبنا الكلمة للإعراب عن قلقنا إزاء عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن اليوم. فهذه الهيئة مطالبة بالنظر في المسائل المتصلة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ولا تشكل فنزويلا بأي شكل من الأشكال تهديدا للمنطقة أو العالم. بل على العكس من ذلك، فإن الاعتداءات التي ما فتئت تتعرض لها فنزويلا، كما ذكر في هذه القاعة بالذات، هي التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ومن واجب أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون، تجنب استغلال هذه الهيئة لمآرب سياسية وإيديولوجية. وعليه، فإننا نرى أن من العبث محاولة استرعاء انتباهنا إلى الحالة الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة. بل إننا ندعو، على العكس من ذلك، أعضاء المجلس إلى التشجيع على احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي كانت أساس

مثل الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والأدوية. والطابع الملح للحالة الإنسانية ينبغي ألا يتركأحدا غير مبالٍ.

وإن كان نيكولاس مادورو يتجاهل نداءات مجموعة ليما والمجتمع الدولي، فرمّا سيُصغي إلى أكثر من ٣ ملايين فنزويلي فروا من ديارهم سعيًا إلى حياة أفضل، وفي كثير من الحالات من أجل البقاء. ويعدّ هذا النزوح بالفعل الأكبر في تاريخ المنطقة الحديث.

ويعمر كثيرون عبر البلدان المجاورة أو يقيمون فيها، وهي بلدان أبدت كرمًا غير عادي تجاه أشقائنا وشقيقاتنا الفنزويليين. وتعرب كندا عن تضامننا وامتناننا ودعمها لكل بلد من البلدان التي اضطرت إلى استضافة مئات - بل مئات الآلاف في بعض الحالات - من الفنزويليين. وإذا استمر الوضع على حاله، فيقدر أن يكون هناك ٥,٣ ملايين لاجئ ومهاجر من فنزويلا بحلول نهاية هذا العام. وتشكل هذه الحالة تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في المنطقة.

(تكلم بالإنكليزية)

أمن الممكن أن يكون ثمة مجال للشك في أن حركة أكثر من ٣ ملايين لاجئ حتى الآن - مع إمكانية أن يبلغ هذا العدد قريبا ٥,٣ ملايين - تشكل تهديدا للأمن الإقليمي؟ وفي مواجهة هذه الكارثة، يجب علينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نتضامن مع المجلس الوطني المنتخب ديمقراطيا، ومع الرئيس المؤقت خوان غوايدو، والشعب الفنزويلي سعيًا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة. ومع أخذ كندا هذا الهدف في اعتبارها، اتخذت هذه الإجراءات الملموسة مثل فرض جزاءات محددة الأهداف على ٧٠ مسؤولا من مسؤولي النظام، وقامت، إلى جانب الأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، وباراغواي، وبيرو، بإحالة الحالة في فنزويلا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويسر كندا أيضا استضافة الاجتماع المقبل لمجموعة ليما في أوتوا. وتفتخر كندا بالوقوف إلى جانب الفنزويليين. ونشيد

وإذا أردنا التطرق إلى الحالة الإنسانية في فنزويلا، فعلينا أن نتحدث عن الجهة المسؤولة عنها. فلنتحدث عن الجهات المسؤولة عن فرض الجزاءات الانفرادية غير الشرعية.

وللأسف، نرى أن الغرض الحقيقي الذي يصبوا إليه أولئك الذين طلبوا عقد هذه الجلسة ليس الدفاع عن الديمقراطية أو حقوق الإنسان؛ بل هو تعزيز حالات عدم الاستقرار واستخدامها لممارسة الضغط بغية تغيير النظام ووضع سياسات تتيح السيطرة على الموارد الطبيعية. وهناك ثلاثة دوافع. أولها، بطبيعة الحال، النفط، الذي لم يُقل عنه الكثير إبان هذه الجلسة. وثانيها، بسط السيطرة الجيوسياسية. وثالثها، إنذارٌ موجه إلى تلك الدول التي لا تؤيد سياسات الولايات المتحدة.

ويا ترى، هل من بلد بات أفضل حالا بعد تدخل الولايات المتحدة؟ ألم نناقش مراراً في هذا المجلس بالذات الآثار السلبية البالغة الخطورة التي تشهدها العراق وسورية وليبيا؟ وأكرر التأكيد على أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أعلنت أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. أما الغرض الحقيقي فهو تخويف الحكومات المنتخبة ديمقراطياً التي رفضت بصورة صريحة سياساتها، معتبراً إياها تهديداً لسيادة شعوبها وحرية تقرير مصيرها.

وأخيراً، ندعو أعضاء مجلس الأمن، الذين يتحملون مسؤولية جمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى الاسترشاد بالميثاق ومبادئه، في الإطار الذي يوفره هذا الميثاق لتجنب حالات عدم التيقن والمواجهة. بل ينبغي لهم، على العكس من ذلك، أن يعززوا فضاءات الحوار والوساطة السلمية التي تتيح التوصل إلى حلول دائمة.

وقد تفرقنا اختلافات إيديولوجية، وهو أمر طبيعي. كما قد تكون توجهاتنا السياسية مختلفة. ولكن يجب ألا يكون تفسيرنا للقانون الدولي مختلفاً. ومثلما تعتبر الجزاءات الانفرادية غير شرعية، فالتهديدات بدورها غير شرعية، تماماً

إنشاء منظماتنا وتشمل صراحة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

أما السياسات التدخلية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على هذه الحالة، فلم تزد إلا سوءاً، بدلاً من أن تساعد. والدعوة إلى عقد اجتماع للهيئة المكرسة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين لن يفضي إلا إلى إضعاف الجهود التي يجب أن تُنمّيها تعددية الأطراف، ولا سيما مجلس الأمن، وتقوض ديناميات الدبلوماسية الوقائية، وتجعل إمكانية إقامة الحوار بين الطرفين أبعد منالاً وتنتهك مبادئ المساواة بين الدول، فضلاً عن الاعتراف بإرادة الشعوب وسيادتها.

وقد أثير موضوع الحالة الإنسانية التي يعاني منها العديد من المواطنين الفنزويليين مرات عديدة. وأود أن أدلي بملاحظتين في هذا الصدد. تتعلق الأولى بعدم شرعية الجزاءات الانفرادية. إذ يوضح الإطار الدولي أن أي جزاءات تفرضها أي دولة على دولة أخرى، خارج نطاق قرارات مجلس الأمن، تعدّ غير شرعية. وفضلاً عن ذلك، فإن من يفرضون جزاءات انفرادية اقتصادية ومالية يدعون توفير وسيلة لحل الأزمة الإنسانية. واسمحوا لي أن أتلو مقتطفات من تقرير دائرة البحوث التابعة للكونغرس الأمريكي بشأن حالة الجزاءات.

(تكلم بالإنكليزية)

”يساور المحللين القلق من أن فرض جزاءات أشد من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في فنزويلا، التي شهدت نقصاً في الأغذية والأدوية، وزيادة في معدلات الفقر والهجرة الجماعية. وتعارض العديد من جماعات المجتمع المدني الفنزويلي فرض الجزاءات التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية.“

(تكلم بالإسبانية)

الأمريكية. وبناء على ذلك، أود أن أشدد على أن باراغواي كانت واحدة من ست دول طلبت في أيلول/سبتمبر الماضي من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بدء تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي يُحتمل أن تكون قد ارتُكبت في فنزويلا.

وتؤكد باراغواي من جديد اليوم في قاعة مجلس الأمن هذه دعمها الكامل للجمعية الوطنية، المنتخبة بصورة شرعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واعترافها بها. وتكرر حكومة باراغواي أنها تعترف بالسيد خوان غوايدو، بصفته الرئيس المؤقت لجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفقا لأحكام دستور ذلك البلد الشقيق. ونحن على ثقة بأن الرئيس غوايدو سيبدأ عملية انتقال ديمقراطي في فنزويلا في إطار دستورها، بمشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة مع توفير الضمانات والمعايير الدولية اللازمة لتنفيذ عملية ديمقراطية، وذلك بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في أقرب وقت ممكن.

في الختام، نحث نظام نيكولاس مادورو على تجنب جميع أعمال العنف، ونكرر الإعراب عن إعجابنا بشجاعة الشعب الفنزويلي، فضلا عن تضامننا غير المشروط مع هذا الشعب الذي يعاني ودعما له بلا تحفظ. وستواصل باراغواي الدعوة في جميع المحافل المتعددة الأطراف إلى إيجاد حل سلمي وديمقراطي للأزمة في فنزويلا. ولا يزال التزامنا بمواصلة العمل من أجل الاستعادة الكاملة لسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة راسخا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سورينام.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، نود أن نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

كالتهديدات باستخدام القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية. وإذا ما حذفنا كل تلك المتغيرات من معادلة الأمن، فقد نتوصل حينها إلى حل مُرضٍ للحالة في فنزويلا، وخاصة في إطار الحلول التي اقترحتها دول مثل المكسيك وأوروغواي. ومع ذلك، فإننا لن نجد حلا في ظل انتهاك قواعد القانون الدولي انتهاكاً منهجياً وواسع النطاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد أريولا راميريث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وعلى عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتؤكد جمهورية باراغواي مجددا التزامها بمبادئ القانون الدولي والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعرب عن أسفها إزاء انهيار سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية في فنزويلا، وكذلك إزاء ما سببه ذلك من أزمة إنسانية. لقد جاءت الفترة الرئاسية الجديدة للسيد نيكولاس مادورو موروس نتيجة عملية انتخابية غير شرعية، لم تشمل مشاركة جميع الجهات الفاعلة السياسية الفنزويلية ولم يحضرها مراقبون دوليون مستقلون وافترقت إلى الضمانات والمعايير الدولية اللازمة للعمليات الديمقراطية والحرّة والنزيهة والشفافة. ولهذا السبب، فإن حكومة باراغواي كانت أول حكومة تقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام نيكولاس مادورو في ١٠ كانون الثاني/يناير.

وقد شجبت باراغواي تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في فنزويلا من البداية تماما، وقادت الدعم المقدم للمبادرات والنداءات والجهود التي تفوق الحصر من أجل إجراء حوار فعال بين حكومة نيكولاس مادورو ومختلف القطاعات السياسية التي تتألف منها المعارضة، وذلك بالتنسيق مع البلدان الأعضاء في مجموعة ليما ومنظمة الدول

الاحتياجات الإنسانية القائمة. وناشد جميع الأطراف المعنية الدخول في حوار من هذا القبيل، بل وتأمين وضع الأمريكيتين ككل بوصفهما منطقة سلام والحفاظ على هذا الوضع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نرحب بتنظيم هذه الجلسة، وكذلك بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو.

رفضت الأرجنتين، إلى جانب جزء كبير من المجتمع الدولي، مشروعية نيكولاس مادورو موروس التي بدأت في ١٠ كانون الثاني/يناير نتيجة العملية الانتخابية التي جرت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ ولم تستوف الشروط اللازمة لاعتبارها انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت الأرجنتين عن تدابير ملموسة ضد نظام مادورو، بما في ذلك، في جملة أمور، فرض حظر على دخول كبار مسؤولي ذلك النظام وتعليق تطبيق اتفاق الإعفاء من تأشيرات الدخول بالنسبة لحملة جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية وإصدار تنبيهات إلى المؤسسات المصرفية والمالية بشأن مخاطر التعامل مع الحكومة الفنزويلية أو مع الشركات التي تملكها أو تتحكم فيها الدولة الفنزويلية.

وكما هو معروف جيداً، فإن خوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية، تولى منصب الرئيس المؤقت وفقاً للدستور الفنزويلي في سياق المظاهرات الضخمة التي قام بها أبناء الشعب الفنزويلي في ٢٣ كانون الثاني/يناير، والتي طالبوا فيها بالديمقراطية والحرية بوضوح وقوة. واعترفت حكومة جمهورية الأرجنتين بخوان غوايدو بصفته رئيساً مؤقتاً لفنزويلا، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأخرى.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، وبإيعاز من الأرجنتين وبلدان أخرى، اجتمع المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في دورة

كما يفعل الكثيرون في قارتنا وفي جميع أنحاء الأمريكيتين، تتابع حكومة سورينام بقلق بالغ الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية وفيما يتعلق بها. والتطورات الأخيرة مثيرة لبالغ القلق لأنها تؤثر سلباً على الاستقرار والهدوء في ذلك البلد الشقيق، فيما تنطوي على احتمال الابتعاد بالمنطقة عن المثل العليا لمناطق السلام.

وكما فعلت سورينام في محافل أخرى، فإنها تعيد تأكيد التزامها القوي بالمبادئ التوجيهية للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الاتفاقات الدولية الأخرى فحسب، بل أيضاً في دستورنا. ويتمثل موقف وفد بلدي المبدئي، على نحو ما ينص عليه دستورنا، في السعي من أجل التعايش السلمي والهدوء للحوار في أي نزاع قائم - بغض النظر عن طابعه، سواء كان وطنياً أو دولياً - وفي التقيد بالمبادئ المقبولة دولياً والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التدخل واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ومن ثم، فإن حكومة سورينام ترفض أي عدوان مسلح وأي شكل من أشكال الضغط السياسي أو الاقتصادي، وكذلك أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى موقفنا المبدئي، لا تؤيد سورينام أي حكومة لم يتم انتخابها عبر عمليات وإجراءات ديمقراطية وفقاً لدساتير البلدان المعنية. ومن الضروري احترام سيادة القانون.

وفي ضوء ما تقدم، فإن حكومة سورينام تؤكد مجدداً اعترافها بفخامة السيد نيكولاس مادورو موروس بصفته الرئيس المنتخب ديمقراطياً لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وفيما يتعلق بالنزاع الداخلي الذي اندلع في فنزويلا، تدعو سورينام إلى إجراء حوار مُجد وشامل للجميع، والذي نعتقد أنه يمثل السبيل الوحيد لإيجاد حلول دائمة وسلمية، بما في ذلك معالجة

وتدين الأرجنتين مرة أخرى بشدة الإجراءات القمعية التي اتخذها نظام مادورو ضد الشعب الفنزويلي. وستواصل جمهورية الأرجنتين إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام، كما فعلت منذ تولي رئيسنا، موريسيو ماكري، منصبه. وتماشيا مع هذا الموقف، انضمت حكومة الأرجنتين إلى بلدان أخرى في طلبها أن يبدأ مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في ادعاءات ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ذلك البلد، وشجعت تعليق عضوية فنزويلا في جماعة السوق الجنوبية المشتركة، وفقا لبروتوكول أوشوايا المعني بالالتزام الديمقراطي في بلدان الجماعة وجمهورية بوليفيا وجمهورية شيلي.

في الختام، تعتقد الأرجنتين أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤكد من جديد دوره كضامن للسلم والأمن الدوليين. ويجري تقييم أهمية وفعالية الأمم المتحدة من جانب شعوبنا ومن لدن المجتمع الدولي في ضوء قدرتها على العمل على مواجهة هذه الأزمة المعقدة التي لم يسبق لها مثيل في الأمريكتين. ولا يمكن للمجلس أن يظل غير مكترث في مواجهة هذه المأساة، التي تشكل في رأينا، تهديدا للسلم والأمن الدوليين بسبب عواقبها المأساوية، لا سيما على الشعب الفنزويلي والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بوصف المكسيك بلدا له مصلحة مشروعة في فنزويلا الدولة الشقيقة، فإنها تشعر بالامتنان لدعوتها للمشاركة في جلسة مجلس الأمن اليوم عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وتكرر المكسيك الإعراب عن قلقها إزاء تدهور الحالة في فنزويلا وتأسف للخسائر في الأرواح الناجمة عن الأحداث الأخيرة. إننا نؤيد بيانات الأمين العام ونهجه، المتمثل في أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المعنية على التخفيف من حدة

استثنائية للنظر في التطورات الأخيرة في فنزويلا. ونتيجة لهذه المداولات، وقع ١٦ بلدا إعلانا يصدق على السلطة الدستورية للجمعية الوطنية ويعترف بخوان غوايدو بصفته الرئيس المؤقت لفنزويلا. وفي الأيام الأخيرة، اقترح العديد من الجهات الفاعلة الدولية مرة أخرى مبادرات للحوار من أجل التغلب على هذه الأزمة.

وتراهن الأرجنتين دائما على الحوار، ولكن كي يفضي الحوار إلى نتائج إيجابية، فإنه يتطلب توفر حسن النية لدى الأطراف المعنية. وبناء على ذلك، تود الأرجنتين أن تُذكر بأن عملية الحوار في سانتو دومينغو قد فشلت بسبب عدم وجود استعداد حقيقي لدى مادورو للدخول في حوار. ولذلك، تحذر الأرجنتين من احتمال أن يتلاعب نظام مادورو بمبادرات الحوار التي تشجعها بحسن نية مختلف الجهات الفاعلة الدولية، وأن يحولها إلى أساليب للمماطلة.

وتعتقد الأرجنتين أنه ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء تقديم الدعم لتيسير الانتقال السلمي إلى انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة في أقرب وقت ممكن. وذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة التي نُكبت بها فنزويلا لفترة أطول مما ينبغي.

بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت مجموعة ليما، والأرجنتين عضو فيها، قد طلبت بالفعل أن يساهم الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة في معالجة هذه الأزمة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تحدث في فنزويلا. والواقع أن الأزمة إقليمية وعالمية في نطاقها. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أجبر ٣ ملايين من المهاجرين واللاجئين الفنزويليين على مغادرة بلدهم، جراء أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية تؤثر تأثيراً خطيراً على حقوقهم الإنسانية. ومن بين هؤلاء، يوجد الآن ٢,٤ مليون شخص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

البلدان، بما فيها بلدي. وإذ نكرر هذا الموقف، نود أن نؤكد من جديد السلطة الدستورية للجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطياً في فنزويلا، ودعمنا الثابت للإجراءات المتخذة لتأمين تقديم المعونة الإنسانية الدولية، والإفراج عن السجناء السياسيين، وتحميد أصول المسؤولين الحكوميين الفاسدين وتوفير ضمانات للموظفين المدنيين والعسكريين الذين يدعمون استعادة الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا.

لقد عبر بلدنا دائماً عن تضامنه مع الشعب الفنزويلي، ولهذا السبب، رحبنا بأكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ فنزويلي في أراضينا، منهم ١٠٠ ٠٠٠ لديهم تأشيرة إقامة طويلة، ومن ثم مساعدة ٣ ملايين فنزويلي، الذين اضطروا، حتى الآن، للهجرة. وندعو إلى بذل جهود متواصلة للمساعدة على إعادة فنزويلا إلى طريق الديمقراطية عبر انتقال سلمي مع ضمان سلامة حقوق الإنسان لشعبها وممارستها والاحترام الكامل لها، ولا سيما الحق في الحياة والسلامة والحرية الشخصية. وتأمل إكوادور أن يدعو الرئيس الجديد، في إطار القانون، في أقرب وقت ممكن إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة، مع مراقبة دولية واسعة النطاق، وبالتالي بدء حقبة جديدة من الرخاء الديمقراطي والأخوة في بلده.

وأريد أن أتناول الإشارات إلى ردود الفعل العامة على وفاة ديانا، وهي امرأة حامل في الثانية والعشرين من عمرها، على يد شريك حياتها الفنزويلي. إننا نأسف لذلك، لكنني أريد أن أؤكد للشعب الفنزويلي أن شعبي يعتبرهم إخوة وأخوات، ولهذا السبب، كما قلت من قبل، يعيش الآن أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص في بلدي، ينتظرون منحهم إقامة دائمة كاملة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن مئات الآلاف من الفنزويليين من دخول ومغادرة بلدي، وقدمنا لهم الرعاية والدعم الطبيين اللذين لم يتلقاه في بلدهم.

وفي شهر نيسان/أبريل، عقدت إكوادور الاجتماع الثالث بشأن المشكلة الناشئة عن هجرة ٣ ملايين من الإخوة والأخوات الفنزويليين سعياً إلى إيجاد حلول لمشكلة إنسانية

التوتر، وتفعل كل ما في وسعها لمنع تصعيد الصراع ورفض جميع أشكال العنف.

ويجب علينا استنفاد جميع سبل الحوار والمصالحة التي تعزز احترام حقوق الإنسان. وتغتني المكسيك هذه الفرصة للمطالبة بإيجاد حل سلمي وديمقراطي للحالة المعقدة التي تواجه فنزويلا. يجب أن يختار الشعب الفنزويلي مساره الخاص بدون تدخل.

وتمشيا مع التقاليد الدبلوماسية الطويلة الأمد، تثق المكسيك في وجود حل تفاوضي يقوم على الحوار بين جميع المعنيين، بما في ذلك الخيارات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، اقترحت حكومتنا المكسيك وأوروغواي عملية مفاوضات جديدة شاملة للجميع وذات مصداقية تحترم بالكامل سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل والتزامنا واستعدادنا للعمل معاً من أجل استقرار ورفاهية الشعب الفنزويلي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غاليغوس تشيريويغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):

إن بلدي ممتن للجمهورية الدومينيكية على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن وسط الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعصف بالبلد الشقيق، فنزويلا. وأشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، على إحاطتها.

تؤكد إكوادور من جديد حق جميع شعوب العالم في الديمقراطية والتزام حكوماتها بتعزيزها والدفاع عنها. ولهذا السبب، نكرر إعلان الجمعية الوطنية في فنزويلا، التي أعلنت، في إطار قواعد الدستور الفنزويلي، أن إجراء تغيير رئاسي هو أمر ضروري. وعليه، تعترف جمهورية إكوادور برئيس الجمعية الوطنية، خوان غوايدو، بصفته الرئيس المؤقت لفنزويلا.

وتؤيد إكوادور البيان الذي أدلت به بالأمس جمهورية الأرجنتين في منظمة الدول الأمريكية، بالنيابة عن مجموعة من

للدول واحترام السيادة والتمسك بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

”وأعاد رؤساء الحكومات التأكيد على أنه لا يمكن حل الأزمة السياسية الطويلة الأمد، التي تفاقمته بسبب الأحداث الأخيرة، إلا بالحوار الهادف والدبلوماسية.

”وفي هذا الصدد، عرض رؤساء الحكومات بذل مساعيهم الحميدة لتيسير إجراء حوار بين جميع الأطراف لحل الأزمة المتفاقمة.

”وفي سياق إعادة تأكيد التزامهم بالمبادئ الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، والمادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، التي تشير إلى حرمة إقليم أي دولة، شدد رؤساء الحكومات على أهمية أن تظل منطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

”ودعا رؤساء الحكومات القوى الخارجية إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يزعزع استقرار الحالة، وشدوا على ضرورة التراجع عن حافة الهاوية، ودعوا جميع الجهات الفاعلة، الداخلية والخارجية، إلى تجنب اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تصعيد الحالة المتفجرة أصلاً على حساب شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية والتي يمكن أن تسفر عن آثار سلبية بعيدة المدى على المنطقة الأوسع نطاقاً.“

بذلك، آتى إلى نهاية البيان الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وسيواصل رؤساء حكومات دول منطقة الكاريبي رصد هذه المسألة البالغة الخطورة والانخراط فيها، حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

كبرى في منطقتنا. ولن يتحقق الحل الديمقراطي للأزمة الفنزويلية إلا من خلال الحوار والتوفيق، ولا يمكن فرضه من خلال الترويع والتعذيب والقتل. فبدلاً من فوضى أن يصبح الأبرياء العزل ضحايا للقتلة وعملاء الدولة، نحتاج إلى الهدوء والبصيرة والحلول السياسية الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بربادوس.

السيدة تومسون (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. كما أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

عقد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية وهي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، مونتسيرات، إلى جانب وزيري خارجية غرينادا وسورينام في ٢٤ كانون الثاني/يناير، اجتماعاً عبر تقنية التداول بالفيديو، وأصدروا خلاله البيان الذي أتشرف اليوم بالإدلاء به أمام مجلس الأمن. وأيدت هذا البيان لاحقاً جمهورية غيانا. وسأقرأ الآن البيان حرفياً:

”يتابع رؤساء الحكومات عن كثب الحالة الراهنة غير المرضية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهي دولة كاريبية مجاورة.

وقد أعربوا عن بالغ القلق إزاء مخنة الشعب الفنزويلي وتقلب الأوضاع بشكل متزايد نتيجة التطورات الأخيرة، التي ربما تؤدي إلى المزيد من العنف والمواجهة ونهيار القانون والنظام والمزيد من المعاناة لشعب ذلك البلد.

”وأعاد رؤساء الحكومات التأكيد على مبادئهم التوجيهية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية

وفي هذا السياق، تعترف شيلي، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، برئيس الجمعية الوطنية، السيد خوان غوايدو، الذي أصبح رئيساً مؤقتاً لجمهورية فنزويلا البوليفارية، بما يتماشى مع القواعد الدستورية لذلك البلد، وقد أعربت علناً عن تأييدها الكامل له.

ونؤيد بدء عملية الانتقال الديمقراطي في فنزويلا بحيث تجرى انتخابات جديدة في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع الجهات الفاعلة السياسية مع توفير الضمانات والمعايير الدولية لعملية ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندين أعمال العنف التي وقعت في فنزويلا، ونحث على ضمان سيادة القانون والحقوق الأساسية للأفراد والسلام الاجتماعي، بينما تجري عملية نقل الحكم.

ولذلك فإن شيلي تتشاطر القلق الذي أعربت عنه لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إزاء استخدام سلطة الدولة العقابية لمحاكمة المعارضين السياسيين جنائياً وحجب الأهلية عن عدد من القادة المعارضين. ونشير، في ذلك السياق، إلى القرار ٢٠١٩/١ الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، والذي أقرت بموجبه تدابير لحماية الرئيس المؤقت خوان غوايدو وأفراد أسرته.

إن حل مشاكل فنزويلا يكمن في استعادة القيم الديمقراطية الحقيقية. ويعني ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين واستعادة واحترام الحريات وحقوق الإنسان لجميع الفنزويليين وفتح ممر إنساني للمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة الناجمة عن نقص الغذاء والدواء، وبطبيعة الحال، التحرك بشكل حاسم صوب الديمقراطية الكاملة في فنزويلا.

ختاماً، أود أن أقول إن شيلي تدعو إلى تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل ضمان الاعتراف الفوري والكامل بالرئيس المؤقت خوان غوايدو وإلى دعم خطته الدستورية، التي تهدف إلى إجراء انتخابات واستعادة الديمقراطية في فنزويلا.

السيد سكوكنك تابيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون على عقد هذه الجلسة لتناول مسألة في غاية الأهمية تؤثر على المنطقة والتي نعتقد أن جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، مثل مجلس الأمن، مدعو إلى الاضطلاع بدور أساسي فيها. وكذلك نقدر حضور العديد من الوزراء من منطقتنا والإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

كعنصر أساسي في سياستها الخارجية، تدعم شيلي الديمقراطية بوصفها النظام السياسي الذي يمثل الإطار المناسب لضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية لجميع البشر. فقيم التسامح والحوار والمساواة في الفرص والإدماج الاجتماعي والتلاحم، فضلاً عن الممارسة الكاملة للحريات الأساسية، يمكن كفالتها على أفضل وجه في السياق الذي يسود فيه حكم القانون وحيث يوجد احترام وتوازن بين سلطات الدولة وحيث تعمل المؤسسات العامة بفعالية. والثقافة الديمقراطية المستندة إلى تلك المبادئ تُبنى يوماً بعد يوم، وهي تشكل مهمة تتطلب مشاركة المجتمع ككل.

وللأسف، فإن فنزويلا تعاني اليوم من أزمة عميقة في مؤسساتها الديمقراطية وتدهوراً غير مقبول في الأحوال المعيشية والحقوق الأساسية لمواطنيها في ظل حكومة استبدادية وقمعية.

ولا تعترف حكومة شيلي بشرعية الانتخابات التي جرت في فنزويلا في العام الماضي، والتي تولت حكومة نيكولاس مادورو موارس السلطة لفترة جديدة نتيجة لها. ولكن هذا ليس كل شيء. فقد أعلنت محكمة العدل العليا في فنزويلا رئاسة مادورو غير شرعية. وفي ظل تلك الظروف، قررت الجمعية الوطنية في فنزويلا، وهي المؤسسة الوحيدة المنتخبة ديمقراطياً بشرعية كاملة، بموجب دستور فنزويلا، وبصفة خاصة المادة ٢٣٣، تعيين خوان غوايدو رئيساً مؤقتاً، بولاية واضحة جداً، تتمثل في استعادة الديمقراطية في فنزويلا من خلال الدعوة إلى انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وشفافة.

وهكذا، فإن ٢٣ كانون الثاني/يناير ليس سوى مرحلة جديدة - وإن كانت أساسية - في السعي إلى نهضة فنزويلا. ونحن نعمل بالفعل مع الرئيس بالنيابة للمساعدة بكل ما يلزم للوفاء بما يتوقعه منه الفنزويليون من مهام.

ومن الأهمية بمكان أن يقوم مجلس الأمن وجميع الأعضاء هنا اليوم بمعالجة الحالة في فنزويلا، ليس فقط لأنها يمكن أن تشكل مخاطر حقيقية ومباشرة على السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن لأنها حالة تتطلب اتخاذ إجراء جماعي وعاجل.

إن تزايد تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا ليس جديداً، وقد أثار في السنوات الأخيرة بالغ القلق للحكومة البرازيلية وبلدان أخرى في المنطقة. وفنزويلا نتاج لنظام ديكتاتوري ضحى بشعبه من أجل البقاء في السلطة. وفي مواجهة حالة لا تطاق من الجوع والندرة وفساد الحكم والفوضى وانعدام الأمن، أجبر العديد من الفنزويليين بكل بساطة على الفرار من بلدهم. وقد رُحِبَ بهم بحفاوة في البرازيل وبلدان أخرى في المنطقة وفي أماكن أخرى، ولكنني متأكد من أنهم كانوا يفضلون البقاء في منازلهم، مع أسرهم، في بلدانهم.

إن النظام الديمقراطي التمثيلي في فنزويلا قد اختفى منذ فترة طويلة، ولا سيما مبدأ فصل السلطات. وحتى وقت قريب جداً، كانت فنزويلا دولة بوليسية، بمئات من السجناء السياسيين واغتيالات المعارضين، بما في ذلك أثناء الحجز في مراكز الاعتقال الحكومية - وكل هذا في بيئة كُمت فيها الصحافة المستقلة وفقد فيها الفنزويليون الحق في الحصول على المعلومات.

وقد تسبب نظام مادورو في أزمة اقتصادية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تشكل تحدياً من حيث أساليب التقييم والمقارنة. وتشير الأرقام الواردة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بأكثر من ٣٥ في المائة منذ عام ٢٠١٣. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهدت فنزويلا أحداثاً غير عادية في ٢٣ كانون الثاني/يناير. فقد تولى رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية، السيد خوان غوايدو، مهام الرئيس المؤقت لفنزويلا، وفقاً للدستور الفنزويلي، على النحو الذي أقرته محكمة العدل العليا. وحقيقة خروج عدد غير مسبوق من المواطنين إلى الشوارع في مظاهرات سلمية في ذاك اليوم نفسه للمطالبة بالتغيير في فنزويلا تؤكد فحسب الطابع البالغ الأهمية للأحداث التي نشهدها.

وبعد دقائق من إعلان خوان غوايدو لقراره، اعترفت البرازيل، هي والعديد من البلدان الأخرى الملتزمة باحترام سيادة القانون والشرعية والانتقال الديمقراطي في فنزويلا، فوراً به بصفته الرئيس المؤقت لذلك البلد. ولم يكن ذلك العمل المنسق قراراً مفاجئاً أو غير مدروس بشكل كافٍ أو غير مسؤول. لقد كان نتاجاً لفهم جماعي مفاده أننا بحاجة إلى دعم دستور فنزويلا ومؤسساتها الشرعية. وكان أيضاً نتيجة لعملية حوار وعمل دبلوماسيين طويلة جداً لمساعدة فنزويلا وشعبها.

وكانت فنزويلا تشكل بالفعل أولوية بالنسبة للرئيس بولسونارو ولفريقه حتى قبل أن يتسلم مهام منصبه في البرازيل في ١ كانون الثاني/يناير. وكانت أول زيارة لوزير خارجيتنا، السيد إرنستو أروخو، للمشاركة في اجتماع مجموعة ليما في دلالة على التزام البرازيل الراسخ بأخذ زمام المبادرة والعمل مع الشركاء الآخرين لإصدار بيان دعم واضح وقوي للغاية للجمعية الوطنية وللمحكمة العدل العليا من أجل الانتقال الديمقراطي والتغيير العاجل في فنزويلا.

كما ظلت البرازيل، منذ ذلك اليوم الأول، في اتصال دائم مع أعضاء المعارضة الديمقراطية في فنزويلا ومع ممثلي مؤسساتها الشرعية للإسهام في عملية الانتقال الديمقراطي.

وفي وقت لاحق، اعتبرت الحكومة البرازيلية العملية الانتخابية الفنزويلية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ غير مشروعة تماما. فتلك الانتخابات لم تشمل جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد، ولم تستوف الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المطلوبة لإجراء عملية حرة ونزيهة وشفافة. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك أي مراقبين دوليين مستقلين. ولهذا السبب، انضمت البرازيل إلى مجموعة ليما في إصدار إعلان رئاسي في ٤ كانون الثاني/يناير اعتبر ولاية نيكولاس مادورو التي بدأت في ١٠ كانون الثاني/يناير غير شرعية. واعترفت بأن الحكومة البرازيلية وبلدان مجموعة ليما بالجمعية الوطنية، المنتخبة بصورة شرعية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بوصفها الهيئة الدستورية الوحيدة المنتخبة ديمقراطيا في فنزويلا. وهكذا، كانت الخطوة التالية الضرورية هي الاعتراف بالرئيس غوايدو والبدء بالعمل معه. ونحن هنا اليوم لنعيد تأكيد موقفنا وللسعي للحصول على دعم الأعضاء الآخرين.

فهناك بلدان لم تعترف بعد بغوايدو، وهي تدعو إلى الحوار مع النظام القديم. والبرازيل تؤيد الحوار مع الرئيس بالنيابة غوايدو ومع المعارضة الديمقراطية في فنزويلا. ولكن البرازيل تعارض بشدة أي نوع من الحوار، بأي شكل من الأشكال، مع نيكولاس مادورو وشركائه. إننا نعلم تماما مفهوم مادورو للحوار. فهو يراه فرصة أخرى لكسب الوقت ومواصلة حملته لاضطهاد الفنزويليين وتدمير فنزويلا.

والحوار الوحيد الممكن هو الحوار الذي سيعجل عملية الانتقال الديمقراطي الجارية بالفعل - الحوار مع غوايدو وجميع الأطراف الملتزمة بالديمقراطية ومصالح فنزويلا وشعبها.

والبرازيل مقتنعة بأنه لن يتسنى معالجة أسباب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهها جيراننا في الشمال إلا من خلال الاستعادة السريعة والكاملة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وستدعم البرازيل دعما

تدهور ملحوظ في معدل التضخم الجامح في فنزويلا بمعدل يقدر بـ ١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨. والبنك الدولي، من جانبه، يقدر الاحتياطيات الدولية في فنزويلا في حدود ٩ بلايين دولار، وأن الديون الخارجية للبلد قد تصل إلى ١٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨، أي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠١٧. ومن الأهمية بمكان أن نفهم بالضبط، هنا في مجلس الأمن، الحالة التي نواجهها. فنزويلا وشعبها لم يتعرضوا فحسب للقمع من جانب نظام ديكتاتوري وحشية وفاسدة؛ بل احتُجزوا في قبضة نظام له صلات بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والمنظمات الإرهابية. وهذا المزيج الخطير يشكل مخاطر على فنزويلا وعلينا جميعا، بعواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإن من واجبا الإسهام في الاستعادة السريعة والكاملة للديمقراطية التمثيلية وسيادة القانون في فنزويلا، ليتسنى للفنزويليين شق طريق جديد. والبرازيل تدرك أن هذا لن يحدث دون زيادة الضغط الدولي والمعونة الدولية.

وينبغي ألا ننخدع بما يقع. فالذين يمسكون مقاليد الحكم في البلد منذ أمد طويل مرتاحون في مناصبهم، وسيظلون مقتنعين بأن من حقهم زيادة الفوضى إذا لم يُواجهوا بالضغط الجماعي من جانبنا. وهذه الضغوط يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة نظرا لمختلف المعالم التنظيمية وخصائص علاقات كل بلد مع فنزويلا، لكن زيادة الضغط مطلوبة. وقد قامت البرازيل والعديد من البلدان بالفعل بدورها، وستواصل العمل في نفس الاتجاه.

وأود أن أذكر أنه في آب/أغسطس ٢٠١٧، بعد أن خلصت إلى أن هناك انتهاك للنظام الديمقراطي في فنزويلا، قامت البرازيل والشركاء الآخرين في الكتلة بتفعيل بروتوكول أوشوايا المعني بالالتزام الديمقراطي في بلدان السوق الجنوبية المشتركة وجمهورية بوليفيا وجمهورية شيلي، وقرروا تعليق عضوية فنزويلا من حيث جميع حقوقها والتزاماتها، بصفتها دولة طرفا.

بالاشتراك مع حكومة المكسيك، بمناشدة جميع الأطراف المعنية، داخل البلد وخارجه على حد سواء، التخفيف من حدة التوترات وتجنب أي تصعيد للعنف. وتمشيا مع مبادئ القانون الدولي، حثت الحكومتان جميع الجهات المعنية على إيجاد حل سلمي وديمقراطي للحالة المعقدة في فنزويلا، واقترحتا إجراء جولة جديدة من المفاوضات الجامعة والمتسمة بالمصادقية التي ستحترم على نحو كامل سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأكدت الحكومتان مجددا تأييدهما الكامل للعمل بصورة مشتركة من أجل استقرار ورفاه الشعب الفنزويلي والسلام في بلده، والتزامهما بذلك واستعدادهما له.

ولكن لن يتحقق الاستقرار والسلام في فنزويلا في غياب اتفاق سياسي بين مختلف الجهات المعنية يتم التوصل إليه من خلال عملية حوار واسعة وجامعة تشمل الحكومة الحوار والأطراف الفاعلة من جميع الأطياف السياسية والمجتمع المدني. والحوار ليس حالات متتابعة من المناجاة، وإنما يطلب الاستماع إلى الطرف الآخر، وفهم وجهات نظره والسعي إلى التفاهم. وتحت حكومة أوروغواي مرة أخرى جميع الأطراف اتباع ذلك المسار مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان، ومراعاة المصالح المشروعة لجميع أبناء الشعب الفنزويلي.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على المواقف التي استجابت بها بلدان أمريكا اللاتينية لظاهرة الهجرة المؤسفة والضخمة للمواطنين الفنزويليين، وتتمثل في أننا نفتتح أبوابنا ومجتمعاتنا دون رفض المهاجرين على الحدود أو بناء الجدران. تؤكد أوروغواي بشدة من جديد على تصميمها على احترام القانون الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز الديمقراطية والمساواة القانونية بين الدول. وبالمثل، بصرف النظر عن الظروف، فإن أوروغواي لن تؤيد أبدا وفي أي سياق كان التدخل المسلح في أي بلد في المنطقة كحل لأزمة من الأزمات الداخلية.

كاملا العملية الانتقالية، سياسيا واقتصاديا على حد سواء، حتى تتسنى عودة الديمقراطية والسلم الاجتماعي إلى فنزويلا. والبرازيل واثقة من حذو الأعضاء الآخرين في المجلس والمنظمة نفس الحذو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي فرييري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم شكرا جزيلًا، سيدي الوزير، على ترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن هذا الصباح. كما أشكر أيضا السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة والموجزة للغاية.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا الموقف الذي أعربت عنه أوروغواي سابقا بأن مسألة فنزويلا ليست مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وأن هذه الهيئة ليست هي الهيئة المناسبة للنظر في الحالة في ذلك البلد الشقيق.

ومن نفس المنطلق، تؤكد أوروغواي من جديد على وجهة صلاحية الفقرة ٢ من المادة ٥٢، من ميثاق الأمم المتحدة - في إطار الفصل الثامن، المعنون "في التنظيمات الإقليمية" - التي تنص على ما يلي:

"يبدل أعضاء الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن."

إن حكومة أوروغواي تتابع عن كثب تطور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا، وتكرر التأكيد مرة أخرى أن أسوأ حل ممكن للشعب الفنزويلي هو تعميق عزلته الدولية. ومن هذا المنطلق، قامت قبل بضعة أيام حكومة أوروغواي،

وستواصل كوستاريكا رصد التطورات في فنزويلا، من أجل وضع حد للانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان لسكان فنزويلا والتحقيق السريع لاستعادة الديمقراطية وسيادة القانون كحقيقة واقعة وليس مجرد رغبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل دومينيكا.

السيدة بانيس - روبرتس (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): تود حكومة كمنولث دومينيكا أن تعرب عن عميق قلقها إزاء التطورات التي وقعت مؤخراً في جمهورية فنزويلا البوليفارية والعواقب المقلقة جداً لتلك الأحداث. يؤمن كمنولث دومينيكا إيماناً راسخاً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة.

لقد أجريت انتخابات في جمهورية فنزويلا البوليفارية في ٢٠ أيار/مايو، وفقاً لدستورها. وافرزت نتائج تلك الانتخابات الرئيس نيكولاس مادورو بوصفه الرئيس المنتخب على النحو الواجب في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتحترم حكومة كمنولث دومينيكا، من خلال تصريحاتها وإجراءاتها، احتراماً كاملاً لإرادة شعب أي دولة ذات سيادة، إذ تمارس من خلال العملية الانتخابية. وفي أعقاب المعايير المقبولة التي أديرت بها الانتخابات التي جرت على النحو الواجب، قبلت حكومة كمنولث دومينيكا بالنتائج وتعترف بحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية المعاد انتخابها.

ويعرب كمنولث دومينيكا عن قلقها إزاء حالات الإغراب عن التأييد للحكومة الانتقالية في فنزويلا وإعلان عدم شرعية حكومة نيكولاس مادورو. ونود أن نسجل رسمياً اعتراضنا على هذا الموقف. إن الاعتراف بحكومة معلنة ذاتياً خارج العملية الانتخابية هو رفض واضح لإرادة الشعب. ولا يمكن أن تكون هناك حكومة موازية في فنزويلا.

وهذا الاعتراف لا يؤكد من جديد حق شعب فنزويلا في السلام والديمقراطية؛ بل يفتح الباب أمام الخلط والحرب الأهلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أقول كلاماً غير ذي علاقة مباشرة بالموضوع، وكما ذكرت، أنهيت جزءاً من تعليمي الثانوي في فنزويلا.

إن إرادة السيادة في ديمقراطية ما تتجلى في عمليات انتخابية حرة ومفتوحة وقابلة للتحقق منها. سبق لكوستاريكا أن ذكرت في عدة مناسبات أن العملية الانتخابية التي أجريت في فنزويلا في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ تفتقر إلى الشرعية لأنها لم تشمل مشاركة جميع الجهات السياسية الفاعلة الفنزويلية أو حضور المراقبين الدوليين المستقلين أو الضمانات الدولية والمعايير اللازمة لكي تعتبر ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة. لذلك تؤكد كوستاريكا مجدداً اليوم أنها لا تعترف بشرعية الحكومة التي بدأت أعمالها في ١٠ كانون الثاني/يناير.

وقام الشعب الفنزويلي الذي حرم مرة أخرى من القدرة على ممارسة الديمقراطية، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بصون طموحه في تحقيق السلام والمصالحة. ولهذا السبب أيدت كوستاريكا الإجراءات الانتقالية التي اتخذتها الجمعية الوطنية الفنزويلية. وتؤيد كوستاريكا الخطوات المتخذة للمضي قدماً صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وفقاً للمعايير الدولية وخلال الفترة المنصوص عليها في الدستور الفنزويلي.

وتمشيا مع التزام كوستاريكا بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وإدراكاً منها للحاجة إلى احترام حقوق الإنسان في كل مكان، وفقاً للقانون الدولي، فإنها تشاطر بحمة المجتمع الدولي في الدعوة إلى بذل كل جهد من أجل استعادة النظام الدستوري في فنزويلا في أقرب وقت ممكن واستئناف الطريق نحو تحقيق السلام والديمقراطية وإعادة بناء ازدهارها لصالح سكانها. ونكرر التأكيد على أن أي حل للأزمة يجب أن يأتي من الفنزويليين أنفسهم وعن طريق الوسائل السلمية والحوار الشامل للجميع.

مشكلة أو نزاع داخل مجتمع البلد، ولا بد من الاعتماد على المسار السياسي واستئناف المناقشات بشكل يفضي إلى اتفاق. وكدولة مسؤولة وعضو في المجتمع الدولي وعضو مؤسس للأمم المتحدة، تؤكد السلفادور مجدداً أن حل المنازعات بالوسائل السلمية والاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وسيادة الدول وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها هو السبيل الأمثل للمضي قدماً من أجل التغلب على أي صعوبات تواجهها فنزويلا والإسهام في الاستقرار الإقليمي، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للجميع فيما يتعلق بالتنمية ورفاه شعوبنا في المنطقة.

وأخيراً، نذكر بأن حكومة السلفادور تؤيد المبادرة الدبلوماسية للبلدان الملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتشجع على الإسهام في إيجاد حل سياسي وسلمي للنزاعات في فنزويلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإنكليزية): يهنتكم وفدي، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في حينها بشأن الحالة المتعلقة بفنزويلا من أجل تسليط الضوء على التطورات الجديدة لأزمة سياسية وإنسانية غادر البلد نتيجة لها أكثر من ٣ ملايين لاجئ ومهاجر منذ عام ٢٠١٥. ومن بقي هناك معرض لخطر تصاعد النزاع، وأعضاء مجلس الأمن مدعوون اليوم لمنعه، واتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية السكان الفنزويليين.

فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل، فقد أنشأ الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية آليات للعمل الجماعي في حالة حدوث توقف مفاجئ أو غير نظامي للعملية المؤسسية السياسية الديمقراطية من أجل الاستجابة السريعة للدفاع عن الديمقراطية. ولهذا الغرض، اتخذ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية قراراً يقضي بعدم الاعتراف بشرعية الولاية الجديدة لنيكولاس مادورو التي بدأت

وبدلاً من ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي بذل الجهود الرامية إلى المساعدة في بناء السلام، وتشجيع المصالحة والمساعدة على إيجاد حل لا يؤدي إلى إراقة الدماء.

ونحن نرى أنه من أجل إيجاد حل سلمي للحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، يجب أن يكون هناك حوار بين الطرفين. إن كمنولث دومينيكا على استعداد، بالتعاون مع غيره من الدول المتفقة في الرأي، لعرض مساعيها الحميدة للمساعدة في هذا الصدد. ولذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء على توخي الحذر والاسترشاد بالحكمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أعتقد أنه من المؤسف أن يكون أي بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو موضوع مناقشات تجري في مجلس الأمن. أود أن أوضح تلك النقطة بغض النظر عن الآراء التي تكون لدى أعضاء مجلس الأمن - والأهم من ذلك، الآراء التي قد تكون لدى أعضاء الجمعية العامة - بشأن ما إذا كان من المناسب، أم لا، أن يتناول مجلس الأمن بنداً من البنود.

وأفهم أنني أحد آخر المتكلمين المدرجين على القائمة اليوم، ولذلك سوف أحاول الإيجاز الشديد وأوصل الفكرة التي أريد إيصالها، وفي الوقت نفسه أحترم وقت عطلة نهاية الأسبوع للجميع. أود أن أبدأ بالترحيب بحضور الوزير خورخي أرياثا، ممثل فنزويلا. ونود أن نؤكد مرة أخرى في هذا المحفل نقطة سبق لممثلي السلطات الوطنية إيضاها، أي الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التصعيد الجديد في المواجهة السياسية التي تقوض الاستقرار والتنمية في البلد الشقيق فنزويلا.

مرة أخرى، نعرب عن رأينا بأن من واجب الحكومة والقوى السياسية الفنزويلية الأخرى بالدرجة الأولى إيجاد حل لأي

السيد ويسون (أنتيغوا وبرودا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم أولاً، سيدي الرئيس، على قيادتكم لهذا الجهاز خلال شهر كانون الثاني/يناير. وبلدي، أنتيغوا وبرودا، فخور للغاية بقيادتكم النموذجية كدولة صغيرة في مجلس الأمن لهذا الشهر.

لا نستطيع، ولا أحد يمكنه، وصف الحالة في فنزويلا بأي تعبير آخر خلاف أنها خطيرة. إن وضع حكومة وشعب فنزويلا له أهمية كبيرة بالنسبة لمنطقتنا وبلدنا. ونحن لا ولن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى وعد منطقة السلام في منطقتنا يتحطم.

إن علمنا مليء بأمثلة للتدخل الخارجي في بلدان أخرى في محاولة لتحقيق أو فرض السلام، ما أدى إلى بقاء تلك البلدان والمجتمعات في حالة من عدم اليقين وسوء التنظيم والفوضى، ولم تجد السلام بعد. وميثاق الأمم المتحدة واضح فيما يتعلق بتعزيز السلام الدولي واحترام السيادة. ويشير الميثاق بشكل واضح أيضاً إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة. إن إي إعلان من جانب واحد لدعم طرف على حساب آخر، والتأثير غير المبرر والدخيل في الشؤون الداخلية لجمهورية فنزويلا البوليفارية لا يؤدي إلا إلى تقويض عملية بناء السلام، الأمر الذي يستدعي الاهتمام والإلحاح والتركيز الكامل.

وعليه، فإن حكومة بلدي ترفض أن تتدخل أي قوة خارجية في الشؤون الداخلية لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، كما ترفض أي محاولة من جانب أي وحدة سياسية داخل البلاد لتولي السلطة بطريقة خارج إطار العملية الدستورية، التي يُسمح من خلالها للجميع بذلك. إن منطقتنا وحكومتنا في منطقة البحر الكاريبي تعيش في سلام نسبي. وما فتئنا نؤكد أن منطقتنا منطقة سلام. ففي منطقتنا، نرسخ للأخوة والأخوات، وبالتالي فإن حكومة وشعب أنتيغوا وبرودا، إلى جانب الحكومات الأخرى في الجماعة الكاريبية - كما ذكر هنا في وقت سابق - تعرض الإسهام في تيسير حوار وعملية سلام من شأنها أن تعيد

في ١٠ كانون الثاني/يناير، ودعا إلى عملية انتخابية جديدة تعكس إرادة الشعب الفنزويلي. والدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية جميعها مدعوة إلى أن تعتمد، وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، من التدابير الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والمالية، حسب الاقتضاء، من أجل الإسهام في استعادة النظام الديمقراطي في فنزويلا على الفور، ودعم تدابير أخرى للسماح بالوصول إلى المساعدة الإنسانية.

وكما يقضي الدستور الفنزويلي، تولى رئيس الجمعية، خوان غويدو، مهام الرئيس المؤقت لفنزويلا، وسط تظاهرة دعم ضخمة من المواطنين الفنزويليين، ونال اعتراف الدول في المنطقة ومجموعة ليما والمجتمع الدولي الداعمة للديمقراطية، ثقة بأن فنزويلا يمكنها أن تبدأ قريباً عملية انتخابات ذات مصداقية.

ومع اتخاذ هذه التدابير من أجل استعادة النظام الدستوري، ازدادت التوترات وأُبلغ على النحو الواجب عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفضلاً عن أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن الترتيبات الإقليمية وما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولما كانت كل منطقتنا وشعوبها تتأثر بالأزمة التي طال أمدها في فنزويلا والتدهور فيما يتعلق بسيادة القانون والاستقرار والأمن والضمانات والحريات الأساسية، نطلب من مجلس الأمن أن يولي هذه المسألة الاهتمام بشكل عاجل وملح.

ولصالح شبابنا وضمان الازدهار للأجيال القادمة، دعونا اليوم نتحول عن ثقافة الإنكار والتغافل عن القضايا الحرجة التي تتطلب رعاية الأمم المتحدة واهتمامها، وإرساء سياسة جديدة تحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبرودا.

حكومة فنزويلا إلى استئناف العمليات والمهام المناطة بها بصورة شرعية في انتخابات أيار/مايو ٢٠١٨.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة بنما.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): تشارك جمهورية بنما في هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن مرة أخرى لتشاطر قلقها المتزايد إزاء خطورة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تمر بها فنزويلا. ونتيجة للسعي إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة واستعادة النظام الديمقراطي، اعترفت حكومة جمهورية بنما صراحة برئيس الجمعية الوطنية، خوان غويدو كرئيس مؤقت لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الآن وبعد انتهاء الولاية الشرعية لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس، تؤيد بنما عملية تحول ديمقراطي سلمي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة. ونرفض أيضا أي من أعمال العنف أو القمع المقيدة لحقوق الشعب الفنزويلي والأمن الوطني، بل منطقتنا بأسرها في نهاية المطاف.

واستنادا إلى هذه الرؤية، تعرب بنما عن تأييدها القوي للتدابير المتخذة لالتماس المساعدة الإنسانية الدولية والإفراج عن السجناء السياسيين. ونعرب عن بالغ أسفنا أيضا للخسائر في الأرواح البشرية أثناء ممارسة الأشخاص لحقهم في الاحتجاج. وندين أعمال العنف بجميع مظاهرها بصرف النظر عن مرتكبيها.

وهناك شعور حقيقي بالقلق على الحالة في فنزويلا ولا يمكن تفسيرها على أنه تدخل في شؤونها الداخلية بالنظر إلى الهجرة الواسعة النطاق والمستمرة للفنزويليين الذين يعبرون الحدود بحثا عن ملاذ في بلداننا. وتشير التقارير الرسمية، كما قيل في هذه القاعة، إلى أن هذه هي أكبر أزمة هجرة بهذا الشكل تشهدها أمريكا اللاتينية مؤخرا. وقد بذلت جهود كثيرة من جانب الهيئات الإقليمية قبل انعقاد هذه الجلسة دون أن تصل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثل كوبا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة.

السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد طلبنا الكلمة مرة أخرى للرد على البيانات المهينة التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد مايكل بومبيو والسيد إليوت أبرامز، والتي نرفضها رفضا قاطعا.

وردا على ذلك، سأسأل السيد بومبيو أو ممثله في هذه القاعة إن لم يكن صحيحا محاولة فرض رئيس غير شرعي على الفنزويليين، لم يسمع به أحد حتى قبل أيام قليلة، بتدبير ودفع من واشنطن العاصمة؟ ألم يكن بلده وراء الانقلاب الذي سيطر لبضع ساعات في فنزويلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ واعترفت به فورا، على الرغم من أنه حصده الكثير من الأرواح؟ ألم تكن حكومة بلده هي التي أخضعت فنزويلا لسنوات حرب اقتصادية طويلة ترمي إلى الإضرار بمستويات معيشة الشعب الفنزويلي والحد من إمكانيات التنمية وتسبب المعاناة وعدم الاستقرار الاجتماعي؟

وينبغي أن يوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما إذا كانت حكومة بلده قد تعمدت تخريب المساعي الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي في الجمهورية الدومينيكية حين كانت الحكومة البوليفارية وممثلو المعارضة على استعداد للتصديق على اتفاق تفاوضي مقبول لكلا الجانبين. وينبغي أن يوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ماذا سيكون موقف بلده وما هي المسؤولية التي ستقع عليه إذا ما أدت تصرفاته غير المسؤولة إلى تفشي حالة من عدم الاستقرار في فنزويلا وفي المنطقة بأسرها، والتي سيكون ضحاياها السكان.

ويهدف التعاون والتضامن بين كوبا وفنزويلا - مثل الذي بيننا ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الولايات المتحدة الأمريكية فرض الهيمنة الإمبريالية الأمريكية باستعادة مبدأ مونريو العدواني الخطير والبالى، وما يقتزن به من دبلوماسية الزوارق المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد أريشا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرد على بعض ما قيل هنا بعد ظهر هذا اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أوضحنا في أول بيان لنا أن سبب إشارتنا إلى البيان الذي أدلى به الرئيس ترامب أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.6) هو التنديد بإقرار الرئيس ترامب مرة أخرى بمبدأ مونريو من على المنصة ذاتها التي تجسد تعددية الأطراف والقانون الدولي، وهو مبدأ يرى أن أمريكا اللاتينية ليست سوى منطقة نفوذ خلفية خالصة للولايات المتحدة. وفي معرض توضيحه للمبادئ الأمنية القومية الجديدة للولايات المتحدة كرر ترامب تلك الحقيقة التي تمثل في هذا السياق تهديدا عسكريا لجمهورية فنزويلا البوليفارية. ولئن أخفقت الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، في إدانة ذلك التهديد فلست أفهم ما الذي يمكن إدانته إذن في هذه المؤسسة.

ولدى فنزويلا ثلاثة سواتل - أحدها للاتصالات السلكية واللاسلكية واثان للرصد البري - بفضل تعاونها مع جمهورية الصين الشعبية. وتشعر فنزويلا بعميق الامتنان لكوبا التي وفرت الأفراد والخدمات لغرض تقديم الرعاية الصحية والتعليم ومتطلبات الحياة للشعب الفنزويلي في وقت لا تتوفر لدينا فيه أعداد كبيرة من الأطباء والمهنيين. وبفضل الثورة الكوبية، وقائدها فيدل كاسترو وراؤول كاسترو واليوم ميغيل دياث - كانيل بيرموديس، تمكنا من توفير الرفاه والسعادة لأبناء شعبنا.

والكثير من البلدان الأخرى في ما يسمى بالعالم الثالث - إلى المساعدة في تلبية متطلبات الحياة الأساسية، وخاصة الرعاية الصحية والتعليم. وذلك أمر معروف للجميع في هذه القاعة، بمن فيهم ممثلو الولايات المتحدة. وتقر المنظمة بذلك، مثلما تقر به الكثير من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وللقول بخلاف ذلك، مثلما فعل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، فقد تبجح بإنكار تلك الحقيقة وكشف عن عدم احترام حكومة بلده لمجلس الأمن والأمم المتحدة.

وأكرر القول أن السيدين بومبيو وأبرامز يكذبان عمدا ويمتنعان عن الاعتراف بأن جمهورية فنزويلا البوليفارية دولة حرة مستقلة وذات سيادة على اتخاذ قراراتها بنفسها. ولا يمكن أن تكون فنزويلا دولة تابعة لأي كان. وهي دول لها مؤسساتها، وشعبها الذي تؤيد أغليته الساحقة ثورة شافيتزا والثورة البوليفارية، والرئيس الدستوري، نيكولاس مادورو موروس.

ونؤكد القول مرة أخرى بأن التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين في منطقتنا هو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وعودة مبدأ مونريو والتسلط على جمهورية فنزويلا البوليفارية مقتزنا بالهدف المعلن وهو تغيير النظام، علاوة على الهدف الإمبريالي الرامي إلى نهب أكبر احتياطي للنفط في العالم. ونذكر بأن الولايات المتحدة، وليست كوبا، هي التي أقامت الديكتاتوريات ونظمت الانقلابات العسكرية الدموية في أمريكا اللاتينية. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وليست كوبا هي التي تتدخل على نحو لا أخلاقي في العمليات الانتخابية والشؤون الداخلية لغالبية دول العالم. وهي تسعى لاستبدال الحكومة الشرعية لجمهورية فنزويلا البوليفارية بالقوة وشن حملة وحشية من التشهير ضدها عن طريق التهديد بعمل عسكري، بينما تدعو إلى العنف والانقلاب.

وأقترح أن يعيد وزير الخارجية مايكل بومبيو قراءة التاريخ. ويجب عليه ألا يلقي باللوم على الآخرين فيما يتعلق بمحاولات

إليه الجميع هنا بهدف التقويض غير القانوني لرئيسنا - بمنعنا من السماح بوجود قواعد عسكرية أجنبية. ما نقيمه هو التعاون العسكري. لقد قطعت الولايات المتحدة التعاون العسكري معنا قبل ١٥ أو ١٦ سنة، لكن روسيا والصين وآخرين عرضوا علينا التعاون العسكري، ومن حقنا السيادي حماية سلامتنا الإقليمية وشعبنا وسيادتنا. نحن لا نسعى إلى شن هجوم ضد أحد أو إلى تعريض أي أحد للخطر أبداً.

لقد أجرينا انتخابات في فنزويلا ٢٥ مرة في ٢٠ عاماً. فازت الثورة البوليفارية في ٢٣ منها، وفي المرتين اللتين خسرن فيهما، سلمنا على الفور بالخسارة. وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي المستخدم، لم تتغير السلطات الانتخابية التي نظمت انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. بل إن هناك ضمانات أكبر لأننا، بناء على طلب الجمهورية الدومينيكية، أدخلنا المزيد من الضمانات الأمنية على النظام الانتخابي الذي أسفر عن انتخاب الرئيس مادورو في العام الماضي.

لم تتمكن المعارضة الفنزويلية من الاتفاق على مرشح واحد. وضغطوا على المرشحين كي لا يشاركوا، وإن كان البعض قد شارك. لقد جرت انتخابات دستورية قانونية أسفرت عن نتيجة شعبية لا يمكننا ببساطة تجاهلها. إنها تتماشى مع دستورنا، وإلغاؤها يعني السخريّة من رغبة ١٠ ملايين ناخب.

لقد جرت الإشارة عدة مرات إلى هجرة أبناء فنزويلا. كما قلت من قبل، هناك في الواقع الهجرة، لكن ليس بالحجم والنطاق الذي يجري حملنا على الاعتقاد به. إنني أشكر البلدان التي استقبلت المهاجرين الفنزويليين، وأطلب منها تبادل المعلومات معنا حتى نتمكن بفعالية من التثبت من عددهم، ومكان وجودهم وكيفية مساعدتهم وكيفية تنفيذ خططنا للعودة حتى يتمكنوا من العودة إلى البلد. غير أن مركز اللاجئ يجري منحه شفويًا لملايين منهم. كيف يعقل هذا؟ من يقول إنهم لاجئون؟ يجب أن نكون أكثر دقة في استخدام المصطلحات.

قبل بضعة أشهر، في ٤ آب/أغسطس، جرت محاولة لاغتيال الرئيس مادورو مورو في مناسبة عامة. شارك في هذه المحاولة الفاشلة أفراد من كولومبيا وميامي. كان من بينهم صحفي من بيرو مقيم في الولايات المتحدة يدعي أنه حضر اجتماعات وأنه كان يريد شراء المزيد من الطائرات بدون طيار لاغتيال الرئيس مادورو، وأفراد القيادة السياسية والعسكرية والسلطات العامة الفنزويلية بأسرهم خلال مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية للحرس الوطني.

وقد طلبنا من كل من كولومبيا والولايات المتحدة تسليم الأفراد المسؤولين عن محاولة الاغتيال تلك. لقد أعطينا لهما مؤشرات على أماكن وجود الأفراد: فعلى سبيل المثال، في بلدية شيناكوتا في كولومبيا، وفي مدينة أتلانتا في الولايات المتحدة. لقد قدمنا لهما الأسماء، بما في ذلك أسماء ضباط الهجرة الذين سمحوا للأفراد والطائرات بلا طيار والمتفجرات بعبور نقاط التفتيش. لقد قدمنا لهما كل شيء، لكننا لم نتلق أي رد. وبدلاً من ذلك، فقد منح البلدان مركز اللاجئ للعقول المدبرة لذلك الهجوم، التي تم الكشف عنها في اعترافات أولئك الذين نفذوا الهجوم. لم تتم هنا مناقشة أو إدانة أي شيء مما ذكرت للتو.

كما نود أن نقول لشعب وسلطات كولومبيا إنه على الرغم من إهانتهم لنا وتجاهلنا ورفض التواصل معنا، فإن الثورة البوليفارية للرئيس مادورو ستكون دوماً متاحة أمام شعب ومؤسسات كولومبيا لتحقيق السلام في ذلك البلد - الذي كان ساحة لآخر نزاع مسلح في قارتنا، والذي تربطه صلات مباشرة بإنتاج وتصدير الكوكايين، من بين المخدرات الأخرى. نحن على استعداد لمساعدة كولومبيا في تحقيق سلام دائم في جميع عمليات التفاوض.

للولايات المتحدة ما يزيد على ٨٠٠ قاعدة عسكرية في جميع أنحاء العالم. ولديها ٧٠ قاعدة عسكرية في أمريكا اللاتينية. ليس لدينا قاعدة واحدة. إن دستورنا - الذي أشار

فقد تدخل مكتب أمين المظالم في إكوادور. أخيراً، منحت وزارة الخارجية في إكوادور الإذن، ويمكننا أن نسترجع أبناء جلدتنا.

فنزويلا تعيش في سلام. لم يكتب لمحاولات إثارة حرب في فنزويلا النجاح. إن فنزويلا بلد سيدافع عن سيادته وسيستخدم الحوار على الدوام. في فنزويلا، يؤيد الشعب، العمال، النقابات العمالية، المزارعين، المجالس المحلية ورجال الأعمال السيادة والسلام. ولن نسمح لأي حكومة أو بلد بانتهاك سيادتنا أو تشجيع الحرب. ولن نعطي دونالد ترامب الذريعة التي يبدو أنه في حاجة إليها لبدء حرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب وزير خارجية كولومبيا الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد تروخييو غارسيا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي ببيان موجز رداً على إشارة محددة إلى الحالة الداخلية في كولومبيا. أود أن أغتنم الفرصة التي أتاحتها هذه الإشارة لتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن مرة أخرى على دعمه الإجماعي للتقرير المقدم من الأمين العام (S/2018/1159) عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وقعت عليه حكومة كولومبيا السابقة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. جرى دعم التقرير بالإجماع، وأود ببساطة أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن على هذا التأييد.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استعداد حكومة كولومبيا للامتنال للالتزاماتها فيما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

هناك هجرة اقتصادية ترجع إلى حد كبير إلى الحصار والاضطهاد الاقتصادي للولايات المتحدة ضد فنزويلا. لعلها فكرة جيدة أن نوجه دعوة إلى السيد خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو، رئيس الوزراء السابق في إسبانيا، للإدلاء بشهادته فيما يتعلق بعملية الحوار في فنزويلا، والضمانات الانتخابية التي قدمت وعن سبب عدم توقيع الالتزام فيما بين الأطراف الذي كان يمكن أن يضمن السلام. لعلنا قد نعرف أيضاً السبب في أن الذين لم يوقعوا على الالتزام هم الآن على رأس الانقلاب في فنزويلا.

إن الاعتراف بحكومات لم تنتخب دستورياً مسؤولية جسيمة. الضرر يقع. الخطأ يرتكب. الدول تدخل مرحلة جديدة من مراحل القانون الدولي، ونحن ندعوها إلى التفكير. نحن ندعو أوروبا للتفكير. ينبغي لأوروبا أن تستخدم إنذار الأيام الثمانية الذي فرضته علينا للتفكير. لعل أوروبا تتعلم في ثمانية أيام أن تحترم دستور فنزويلا وتدعم الحوار القائم على المساواة في إطار احترام سيادة فنزويلا، على نحو ما ينبغي وعلى النحو الذي نود جميعاً أن نراه.

كان هناك ٣٠٠ مراقب. أرجو تزويدنا بأي تقرير من مراقبي الانتخابات في فنزويلا يشير إلى أن الانتخابات لم تكن نزيهة أو أن آلات التصويت كان بها مشاكل. لنقيم حواراً يستند إلى الحقائق. لنكن جادين. يبدو أن المتكلمين هنا يكررون نفس النصوص. يبدو أن البعض أرغم على قراءة ما جرى إملأه عليهم، وهذا أمر مؤلم. إن سيادة الدول الشقيقة في القارة تتعرض للتقويض.

وكما قلت قبل نحو ساعتين، أعتقد أننا أيضاً بحاجة إلى الاعتراف بأن حكومة إكوادور رفضت منحنا الإذن بالطيران اللازم لعودة المهاجرين الفنزويليين الذين، إذ فروا من اضطهاد الفنزويليين الذي روج له الرئيس لينين مورينو غارسييس، لجأوا إلى سفارتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في إكوادور. وعلى الرغم من أنه لم يمنح بالأمس، وهو ما كان سيكون الصواب، أو صباح اليوم،

ثانياً، يبين ما نراه اليوم بوضوح أن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يتمكنوا من تحقيق هدفهم. فما هي إذاً الغاية من عقد هذه الجلسة؟ لقد كانت مفيدة لأنها بيّنت لزملائنا في الولايات المتحدة الموقف الحقيقي للمجتمع الدولي بشأن ما يجري في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

ونكرر مرة أخرى - ينبغي ألا نصعد التوترات بشأن فنزويلا. ولنوقف جميع التهديدات ولنكف عن التهديد باستخدام القوة ضد ذلك البلد. ولنذع جانباً الإنذارات النهائية السخيفة المحددة في ثمانية أيام. ما هي الأهمية المميزة لثمانية أيام؟ ولماذا لا تكون سبعة أيام أو ثلاثين يوماً؟ من هو العبقرى الذي خرج بصيغة الأيام الثمانية؟ ولنعطِ الفنزويليين فرصة لحل مشاكلهم. ولنساعدهم إن كان بمقدورنا مساعدتهم على القيام بذلك. ولكن ينبغي ألا نحاول أن نُزهِم بهذه الطريقة.

إننا نرحب بمبادرة المكسيك وأوروغواي، اللتين عرضتا مساعيهم الحميدة لتعزيز الحوار بين الحكومة والمعارضة. وندعو الجميع إلى الانضمام إلى هذا الجهد بحسن نية وبنوايا طيبة، بخلاف ما أبان عنه البعض اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أدرك أن هذه المناقشة قد استمرت وقتاً طويلاً، ولا أريد أن تطول. ليس هذا ممارسة لحق الرد. أود ببساطة أن أدلي بتعليق واحد أعتقد أنها يستحق الذكر.

وكما ذكرتُ اليوم، ادّعى وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو أن أغلبية أعضاء المجتمع الدولي يشاطرون بلده موقفه وأن نظام مادورو مدعوم من خمسة بلدان لا غير، ذكرتها. ولا بد لي من الرد بأننا لدى استماعنا إلى ممثلي البلدان التي تكلمت اليوم، عددنا ١١ بلداً من أمريكا اللاتينية أعربت عن تأييدها للحكومة الشرعية لفنزويلا، في حين أعربت ١٠ بلدان عن معارضتها لها. وأشار ممثل بربادوس إلى البيان المشترك الصادر عن الجماعة الكاريبية، الذي يشدد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة والاستقلال. ولن أضيف إلى ذلك أعضاء مجلس الأمن المنقسمين أيضاً بشأن هذه المسألة.

أولاً وقبل كل شيء، إن ذلك يؤكد ما قلته في وقت سابق بينما كان الوزير بومبيو لا يزال في القاعة، ومفاده أنه لا يوجد الكثير من الوحدة لدعم موقفه في العالم كما يعتقد. ونعتقد أن هناك أغلبية تؤيد سيادة فنزويلا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.